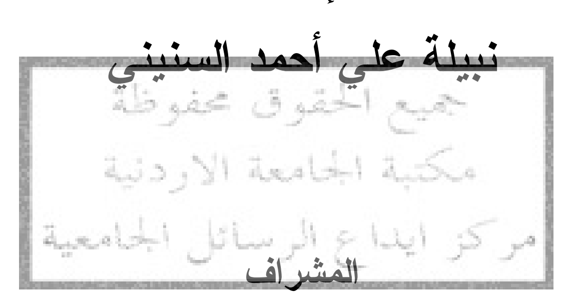
التباين التنموي المكاني في محافظة صنعاء

إعداد

نبيلة علي أحمد السنيني



المشرف

أ.د. حسن عبد القادر صالح

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

حزيران، ٢٠٠٤

الجامعة الأردنية

نموذج التفويض

أنا **نبيلة علي أحمد السنيني** ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي/أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ:



The University of Jordan

Authorization Form

I, **Nabila Ali Ahmad Al Sanini**, authorize the University of Jordan to supply copies of my Thesis / Dissertation to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:
Date:

نوقشت هذه الرسالة (**التباين التنموي المكاني في محافظة صنعاء**)

وأجيزت بتاريخ ....

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور حسن عبد القادر صالح (مشرفاً) أستاذ الجغرافيا الاقتصادية / زراعة	________
الدكتور محمد أحمد العربي عضواً أستاذ مشارك الديموغرافيا	________
الدكتور علي حسن عنبر عضواً أستاذ مساعد تنمية ريفية وجغرافية زراعة	________
الدكتور سليمان أبو خرمة عضواً أستاذ مساعد التخطيط الإقليمي –الجغرافيا (جامعة اليرموك)	________

الإهـــداء

إلى الذي منحني كل ما يملك ... ولم يدخر جهداً في تقديم الدعم لي... مادياً ومعنوياً حتى كنت نباتاً استوى على سوقه بإذن الله ...... وكنت الزرع الذي يعجب الزارع نباته...

والدي .... سر نجاحي.....

وإلى من غمرتني بحبها ... وأحاطتني بدفء حنانها .... ففي حضنها وجدت غذائي ..... وأكسير حياتي ..... شربت من كأس لبنها ونهلت من معين مادة الحياة عندها

والدتي موئل العلم والإيمان .... وباحة الحب والحنان.....

وإلى من آزروني ووقفوا إلى جانبي في كل الظروف ... وأسهموا بمظاهر النصح والإرشاد.

إلى كل هؤلاء ... أهدي ثمرة جهدي المتواضع ..... مع جزيل الشكر والعرفان.....

الباحثـــة

نبيلة السنيني

شكر وتقدير

الحمد الله حمد الشاكرين الذاكرين ، حمدا يليق بجلال رب العالمين ، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وقائد الغر المحجلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

يسعدني وقد انتهيت بفضل الله ورعايته من إعداد هذه الرسالة أن أتوجه إلى الله العلي القدير بالحمد والشكر الذي هداني و أنار الطريق أمامي وأمدني بالعزيمة والإصرار لإتمام هذه الرسالة، وقيض لي من الأساتذة الأخيار والعلماء الإجلاء من أنار لي سبيل العلم و أرشدني إلى الطريق الصواب .

واجد نفسي ملزمة أن أنسب الفضل إلى أهله وفاء وعرفاناً وان اقف إجلالاً وتعظيماً، بأن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ الدكتور حسن عبد القادر صالح الذي تابعني بجدية وعطاء بلا ملل ولا كلل ، بروح المربي، وتواضع العالم، أشكر له لصبره معي، أشكره لإخلاصه ووفائه وموضوعيته التي تمثلت في أسمى معانيها ، فكان لما أرشدني إليه من نصح و إرشاد وتوجيه، الحافز الأول لي لإنجاز هذه الرسالة، فالله اسأل أن يجزيه عني خير الجزاء ، ويحفظه ذخرا وسندا لأهله ووطنه.

كما لا يفوتني أن أقدم خالص تقديري واحترامي وشكري إلى من وقف إلى جانبي وساندني وكان الراعي والأمين على تقديم كافة أنواع الدعم والمشورة المستشار الثقافي الأستاذ الفاضل محمد ناجي الدعيس فله مني كل الشكر والتقدير وأبقاه الله سنداً وذخراً لدعم الطلبة اليمنيين في الأردن.

كما أقدم شكري وامتناني إلى الوالد الفاضل محافظ صنعاء عبد الواحد البخيتي الذي لم يتوانى في تقديم المساعدة والعون في إنجاز هذه الرسالة.

و أخيرا أقدم وافر شكري لكل من ساهم ومد يد العون لي لإنجاز هذه الرسالة

سائلة المولى عز وجل أن يبارك جهودهم ويجعلها في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

كما وأتوجه بالشكر إلى اعضاء لجنة المناقشة على ما منحوني إياه من وقتهم وعلمهم وجهدهم جزاهم الله عني كل خير.

قائمة المحتويـــــات

قائمـــــة الجـــــداول

قائمـــة الأشكال

قائمـــة الملاحق

التباين التنموي المكاني في محافظة صنعاء

إعداد

نبيلـــة السنيني

المشراف

الأستاذ الدكتور حسن عبد القادر صالح

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مقومات التنمية في محافظة صنعاء، إضافة إلى تحديد الأنماط المكانية للتنمية في هذه المحافظة، وتصنيف وحداتها المكانية حسب الأبعاد التنموية السائدة، وقد تم اعتماد (٢٤) متغيراً فيها من مؤشرات التنمية حيث طُبق نوعان من التحليل، هما التحليل العاملي (Factor Analysis) والتحليل العنقودي (Cluster Analysis) . وأفرز التحليل العاملي أربعة عوامل رئيسة تجمعت حولها متغيرات الدراسة وهي: عامل الخدمات المرتفعة والذي فسر (٤١,٦%) من التشتت الكائن في مصفوفة المعلومات بقيمة مميزة،(٩,٩%)، والعامل الثاني عامل الخدمات المتوسطة والذي فسر (١٤,٣%) من مجموع التشتت الكائن في مصفوفة المعلومات وبقيمة مميزة (٣,٤%)، والعامل الثالث عامل الخدمات المحدودة والذي فسر (٩,١%) وبقيمة مميزة (٢,١%) ، والعامل الرابع عامل الخدمات المتدنية والذي فسر (٧,٤%) وبقيمة مميزة (١,٨%). وقد فسرت العوامل مجتمعة (٧٢,٤%) من تشتت مصفوفة المعلومات، وساعدت في تحديد الأبعاد التنموية السائدة في المنطقة، بينما أفرز التحليل العنقودي ثلاثة أنماط متمايزة عن بعضها من خلال تصنيف مناطق الدراسة إلى مجموعات ذات مستويات تنموية متباينة وهي:

النمط الأول (شبه المتقدم): ويضم المناطق التالية: الثورة – بني الحارث – السبعين – شعوب – الوحدة – الصافية – صنعاء القديمة – أزال – معين – التحرير.

النمط الثاني (النامي) : ويضم المناطق التالية : الجبين – صعفان – مناخه – همدان – بني حشيش – السلفية – كسمه – الجعفرية – الحيمة الخارجية – الطيال – أرحب – الحيمة الداخلية – خولان – بلاد الطعام.

النمط الثالث (الأقل نمواً) ويضم منطقة بني مطر.

ومن خلال هذين الأسلوبين في التحليل ، أمكن التعرف على المشاكل التي تعاني منها منطقة الدراسة وأهمها التباين في مدى توافر الخدمات ومستوياتها، ونقص ملحوظ في خدمات البنية التحتية من طرق، ومياه وكهرباء وصرف صحي وخطوط هاتف.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود مشكلات زراعية تمثلت في نقص مياه الري وانتشار الآفات الزراعية وفي التسويق الزراعي، وقلة دعم الجمعيات الزراعية، إضافة إلى ذلك يعاني قطاع الصناعة من محدودية رأس المال وقلة إقبال المستثمرين على إقامة المشروعات الصناعية.

وفي ضوء النتائج توصي الباحثة بما يلي:

١. توفير الخدمات الضرورية في الوحدات المكانية لمنطقة الدراسة وتوزيعها بشكل أمثل، بالإضافة إلى توفير المشاريع المولدة لفرص العمل في المناطق الريفية بما يتلائم مع إمكانيات سكان الريف من خلال برناج متكامل للتنمية المستدامة .

٢. دعم الصناعات التقليدية ورعايتها.

٣. تفعيل الدور التخطيطي للمدن وتطبيقه على أرض الواقع، بحيث تكون هناك مناطق توزع فيها الخدمات بشكل أمثل.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجها

- مفهوم التنمية.
- مشكلة الدراسة وأهميتها.
- منهج الدراسة.
- إجراءات البحث.
- الدراسات السابقة.

مفهوم التنمية:

التنمية في مفهومها العام: هي التغيير المنشود والتطوير الشامل للمجتمع بكل فعالياته، وتكويناته، حتى يقوى على إشباع الحاجات الأساسية لأفراده ويعمل على تحقيق الرفاهية لهم (بدران وآخرون،١٩٨٩).

وتعرف التنمية البشرية(Human Development) طبقاً لتقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها (عملية توسيع اختيارات الناس)، ويتطلع الناس دائماً في حدود هذا المفهوم إلى امتداد أعمارهم وهم بصحة جيدة، وتحصيل المعارف والعلوم، وأن تفتح لهم أبواب الحصول على الموارد التي تهيء لهم حياة كريمة، وإلى اختياراتهم الإنسانية الأخرى المتمثلة في الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمشاركة في نشاطات المجتمع المختلفة وفرص الإنتاج والإبداع واحترام الذات وحقوق الإنسان (UNDP.,2000) .

وتتصرف التنمية البشرية إلى التركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية كما أنها تنمية من أجل الناس لما تؤكده من ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية والتوزيع العادل لها، وهي كذلك تنمية بواسطة الناس لأنها تعمد إلى توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم في اتخاذ القرارات ، ويلاحظ تكامل هذه الأبعاد الثلاثة مع بعضها البعض، حيث يدعم كل منها البعدين الآخرين، وتتعثر التنمية البشرية حين يتخلف أحد هذه الأبعاد.

ويعبر مفهوم التنمية البشرية في إطاره الكلي عن رؤية طويلة وواعدة ، ويتجاوز ما سبقه من مفاهيم تنموية على اختلاف مداخلها ومحاورها، فالتنمية البشرية ذات رؤية شاملة وتطرح استراتيجية تبدأ بالناس وتنتهي بهم.

إن كلمة التنمية تستعمل اليوم لوصف الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بلد معين، فيقال عن بلد ما أنه أقل تنمية أو أكثر تنمية ليس قياساً على مستوى دخل الفرد أو حجم الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل قياساً بمدى تمتع مواطني ذلك البلد بالخدمات ومتطلبات العيش في مجالات التعليم والصحة والطرق والاتصالات والكهرباء والمياه النقية وفرص العمل (World Bank, 2002) .

والمتتبع لمسار التنمية في اليمن يلاحظ أنها انتقلت من مرحلة ما يسمى بانعدام التنمية في الستينات إلى مرحلة يمكن أن نطلق عليها مرحلة التنمية المتواضعة في بداية التسعينات، حيث استمرت عملية النهوض التنموي بتواضع شديد نتيجة الصعوبات الجمة التي أعاقت مسيرتها وبالتحديد خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٥م، وتمثلت أهم أسباب ومعوقات مسيرة التنمية في مرحلة الدمج المؤسسي للدولتين (الشمال والجنوب) وما أعقبها من خلافات سياسية وتشتت الإرادة السياسية التي ترافقت مع صعوبات اقتصادية بالغة، وقد سُميت الفترة بمرحلة اللاتخطيط واللاتنمية.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تعد الدراسات والبحوث المتعلقة بالتباين التنموي المكاني بمؤشراته المتمثلة في خصائص السكان الديموغرافية، والاقتصادية، والاجتماعية من الاتجاهات الحديثة في جغرافية التنمية، كما يُعد التباين التنموي بين المحافظات ضمن الدولة الواحدة من بين العوامل التي تؤثر في الاستقرار السياسي، حيث يتولد الشعور بعدم الرضا في المناطق المحرومة من ثمار التنمية ومكتسباتها، ويترتب على تركز الخدمات، والمشاريع، والاستثمارات في منطقة دون غيرها ما يُسمى بظاهرة استقطاب الاستثمارات، التي تؤدي إلى زيادة السكان في مناطق الجذب (مناطق الاستثمارات والخدمات) على حساب المناطق الطاردة للسكان.

وتكمن أهمية موضوع البحث في أهمية محافظة صنعاء نفسها؛ حيث تقع وسط اليمن وتوجد فيها العاصمة السياسية بعد تحقيق وحدة التراب ووحدة الشعب وإعلان دولة الوحدة في الثاني والعشرين من مايو/أيار ١٩٩٠م، كما أنها تعد منطقة النواة الرئيسة في اليمن لما تتميز به من استقطاب الموارد والاستثمارات والمشروعات التنموية. إضافة إلى ذلك فإن منطقة الدراسة تشهد تحولات سريعة في الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية. وتوسعاً كبيراً في المساحات العمرانية، ونمواً متسارعاً في السكان.

وتشهد المحافظة منذ الربع الأخير من القرن العشرين تزايداً كبيراً في حجم سكانها، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن والخدمات الأساسية، ويسفر بدوره عن تداعيات في استعمالات الأرض، وانتشار المساكن العشوائية وتدني مستويات الخدمات في بعض المناطق.

وإذا نظرنا إلى منطقة أمانة العاصمة صنعاء ندرك الفروق التنموية بين مديرياتها، وباقي مديريات المحافظة، فبينما تنعم مديريات الأمانة بنصيب الأسد من خدمات البُنى التحتية، والاستثمارات، والمشروعات التنموية؛ لم تحظ المديريات التابعة لمحافظة صنعاء إلا بالقليل، الذي لا يتناسب وحجم سكان المنطقة ومتطلباتهم.

والجدير ذكره أن أمانة العاصمة صنعاء استحوذت على معظم البحوث، والدراسات السابقة، التي أغفلت بقية أجزاء المحافظة، مما يستدعي إجراء هذه الدراسة للوقوف على التباين المكاني لمستويات التنمية في المحافظة، وبخاصة ذلك التباين القائم بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. إضافة إلى إحساس الباحثة بوجود بعض الوحدات المكانية داخل العاصمة أو في الأماكن المجاورة لها تعاني من مشكلات عديدة؛ لا يمكن أن نجد لها الحلول إلا من خلال تبني سياسات تستند إلى التخطيط والتنمية.

والجدير ذكره أن منطقة الدراسة تعاني من بعض المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، التي تستدعي الإشارة إليها فيما يلي:

- ضعف قطاع الخدمات، حيث مازال دون الحد المطلوب وبخاصة شبكة الطرق والمواصلات العامة، وشبكة المياه والكهرباء والصرف الصحي، والتعليم والصحة، وكذلك خطوط الهاتف.
- ندرة المراكز الخدمية للسياحة والاصطياف ، حيث لا تتوافر الفنادق والاستراحات المناسبة في المواقع التي يؤمها الزوار في مناطق المحافظة، التي تزخر بالمناظر الطبيعية الخلابة والآثار التاريخية المهمة.
- هجرة سكان المناطق الريفية الطاردة إلى المناطق الحضرية الجاذبة، وبخاصة إلى صنعاء.
- ضعف قطاع الصناعة، حيث توجد الصناعات التحويلية البسيطة، التي لا تعمل على تشغيل أبناء المنطقة واستيعاب القوى العاملة الموجودة في منطقة الدراسة.
- الإخلال بعناصر البيئة وتدهورها نتيجة لعدم التوازن في أنشطة السكان، مما يؤدي إلى استنزاف الموارد المتاحة، وخاصة المياه الجوفية وما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الأراضي الزراعية الخصبة في منطقة الدراسة.

ويمكن أن نشير إلى أن توزيع السكان يعد من أهم المشكلات التي تعيق مسيرة التنمية في اليمن بصفة عامة، ومنطقة الدراسة بصفة خاصة في الوقت الحاضر وهي كالتالي:

١. عدم التوازن في توزيع السكان بين محافظات الجمهورية المختلفة، فهناك محافظات يرتفع فيها عدد السكان، وأخرى قليلة السكان.
٢. كثرة التجمعات السكانية الصغيرة ضمن التوزيع الحالي للسكان، حيث وصلت إلى (١٠٩,٩٣٦) تجمعاً سكانياً صغيراً، موزعة على أساس قُرى ومدن ومحلات، وغير ذلك وهي تجمعات تضم في الغالب سكان يقل عددهم عن (٥٠٠) نسمة، وهو ما يضاعف من مشاكل وصعوبات توفير احتياجات السكان؛ من المشروعات والخدمات الأساسية على امتداد محافظات ومناطق الجمهورية الواسعة والمختلفة (أحمد شجاع الدين وآخرون، ٢٠٠٣).

٣. تركز معظم سكان اليمن في المناطق الغربية والهضبة الوسطى بصورة أساسية، حيث الطبيعة الجبلية الصعبة والوعرة وحيث الحيازات الزراعية الصغيرة.

٤. يعد سوء التوزيع الجغرافي للسكان في منطقة الدراسة من أكبر التحديات التنموية حالياً، وهو انعكاس لعوامل كثيرة بعضها تاريخي قديم وبعضها الآخر حديث ترتبط بنمط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي ساد في اليمن خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وما صاحبه من تركز الأنشطة والخدمات المختلفة التجارية والمالية والمصرفية والفنادق والمطاعم ووجود الخدمات الحكومية، والبنى التحتية والمطارات وغيرها في العاصمة صنعاء، دون الأماكن الأخرى من المحافظة، لقد تسبب هذا النمط من التنمية والتطور في خلق وظهور فروق هامة وكبيرة في مستويات الأجور والدخل بين الريف والمدينة، وتباين مستوى المعيشة بين مناطق ومدن البلاد المختلفة، وكان نتيجة ذلك حراك واسع وهام للسكان، وهجرة واسعة من الريف إلى المدن.

٥. أدى توزيع السكان في منطقة الدراسة على تجمعات سكانية صغيرة في الجبال والوديان في كيانات صغيرة، موزعة ومشتتة في مساحة؛ واسعة إلى رفع تكاليف التنمية في منطقة الدراسة، وصعوبة الوصول إلى جميع هذه التجمعات، وتقديم الخدمات الضرورية لها. بالإضافة إلى بروز الاختلالات الواسعة بين التوزيع السكاني، وتوافر الموارد الطبيعية والأراضي الصالحة للزراعة، وأحواض المياه الجوفية، التي تتعرض للنفاد السريع في هذه المناطق. وتتصف منطقة الدراسة بانتشار سكاني كبير نظراً لموقعها الجغرافي في المرتفعات الوسطى؛ حيث يتركز السكان في تجمعات متناثرة ذات طبيعة جبلية وعرة؛ وحيازات زراعية صغيرة موزعة، ومشتتة في مساحة واسعة؛ مما يؤدي إلى رفع تكاليف التنمية وصعوبة الوصول إلى جميع هذه التجمعات ، كما أنها تضم المناطق الحضرية حيث تتوافر الخدمات العامة وأهمها خدمات البُنى التحتية ممثلة في أمانة العاصمة صنعاء، ونظراً لبعد المسافات بين تجمعات مجتمع الدراسة؛ قسمت المحافظة كغيرها من محافظات الجمهورية إلى مديريات وعزل وقرى ومحلات، وشكلت المجالس المحلية المنتخبة لكل مديرية كنوع من توزيع ثمار التنمية على كافة مناطق المحافظة، ولتقديم التسهيلات للمواطنين ومعرفة احتياجاتهم؛ من قبل من يمثلونهم في هذه المجالس والعمل على سرعة إنجاز المشاريع الضرورية بما يتناسب وطبيعة كل مديرية وحجم سكانها، ومن خلال الإمكانيات والموارد المتاحة.

وقد بذلت جهوداً كبيرةً في العقد الأخير من القرن العشرين لتنمية منطقة الدراسة التي حققت تقدماً -لا بأس به- في معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية مقارنة بالماضي. وعلى الرغم من ذلك؛ لا تزال بعض القضايا تحتاج إلى مزيد من الاهتمام للمضي في مسيرة التنمية المستدامة بصورة شاملة ومتكاملة ولتحسين أوضاع السكان.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان في محافظة صنعاء؟

٢. ما الأنماط المكانية للتنمية في منطقة الدراسة؟

٣. ما السُبل الكفيلة للحد من الفجوة التنموية بين الوحدات المكانية في منطقة الدراسة؟

وانطلاقاً من التساؤلات سالفة الذكر فإن هذه الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف إلى الخصائص الجغرافية العامة لمنطقة الدراسة؟

٢. توضيح العوامل المؤثرة في المسيرة التنموية بمحافظة صنعاء.

٣. تحديد الأنماط المكانية للتنمية في منطقة الدراسة.

٤. اقتراح السبل الكفيلة بالحد من التباين التنموي المكاني في منطقة الدراسة.

الدراسات السابقة:

- **دراسة مصطفى عبد العال تمام (١٩٨٥) بعنوان "محافظة صنعاء دراسة جغرافية"** تناولت الدراسة الخصائص الطبيعية والبشرية في محافظة صنعاء محاولة الوصول إلى معرفة تطور التقسيم الإداري لمحافظة صنعاء، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة تركز بعض الخدمات الضرورية في قلب مدينة صنعاء وإهمال باقي المناطق التابعة للمحافظة الأمر الذي يؤدي إلى تركز السكان في قلب المدينة نظراً لتوافر الخدمات الهامة فيها.

- **دراسة قائد الجمرة (١٩٩٢) بعنوان "الصناعة ومقوماتها في محافظة صنعاء"** هدف البحث إلى دراسة وتحليل نشأة النشاط الصناعي ومقوماته بشكل عام والتحويلي بشكل خاص في محافظة صنعاء، ودور المقومات الجغرافية في التطور الصناعي واتجاهاته في المحافظة, ومن أبرز النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة عدم شمولية الخطط التنموية لجميع جوانب فروع النشاط الصناعي، مما أدى إلى غياب بعض الصناعات الأساسية للمجتمع كالصناعات الهندسية الخفيفة والثقيلة وغيرها.

- **دراسة عبد الحكيم العشاوي(١٩٩٤) بعنوان "مدينة صنعاء تركيبها الداخلي وعلاقاتها الإقليمية"** هدفت الدراسة إلى تحليل التركيب الداخلي لمدينة صنعاء من خلال تسليط الضوء على المكان والشكل والتركيب الداخلي للمدينة، ثم دراسة علاقة المدينة بإقليمها وأبرز نتائج هذه الدراسة العجز السكني في المدينة، ومشاكل النقل المختلفة والتوزيع غير المتوازن لمواقع بعض الصناعات وما تعانيه الخدمات المجتمعية والخدمات العامة من ضعف كفاءتها.

- **دراسة سامية على سيف (١٩٩٨) بعنوان "التنمية الريفية المتكاملة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف اليمني"**. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التنمية الريفية في اليمن خاصة وأن نسبة سكان الريف فيه تصل إلى ما يقارب ٧٦% حسب ما جاء في التعداد العام للسكان عام (١٩٩٤). وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن التنمية الريفية المتكاملة عملية مستمرة وطويلة الأمد، وتتطلب إشراك جميع السكان الريفيين وحشد طاقاتهم لتحسين ظروفهم ، كما أنها لا تحتاج إلى تكاليف ضخمة وتكنولوجيا متطورة بقدر ما تحتاج إلى إدارة وقادة أكفاء قادرين على حشد أبناء الريف حولهم، بالإضافة إلى تقوية الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية لأبناء المجتمع المحلي.

- **دراسة عبد القوي العليمي (٢٠٠٠) بعنوان :"تدهور نوعية المياه الجوفية بحوض صنعاء"** استعرض الباحث في هذه الدراسة الظروف الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية في حوض صنعاء، وكذلك الظروف البيئية المصاحبة لعملية التطور الاقتصادي والاجتماعي والزيادة الكبيرة في عدد السكان التي نتج عنها استنزاف المياه الجوفية وإنتاج كمية كبيرة من المياه العادمة المنزلية والصناعية وما صاحبها من إنتاج كميات كبيرة من النفايات الصلبة مما أثر في النهاية على نوعية المياه الجوفية وجعلها غير آمنة للاستخدام المباشر في الأغراض المنزلية.

وقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها ضرورة ترشيد استهلاك المياه في مختلف مجالات الحياة وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة، من خلال إعادة النظر في نمط الري ونوعية المحاصيل الزراعية المعتمدة على المياه الجوفية في نطاق المناطق التي تعاني من استنزاف الموارد المائية، ووضع تشريعات حديثة وفاعلة لحماية أحواض المياه الجوفية ومناطق تغذيتها من الأنشطة التنموية.

- **دراسة عبد الملك الضرعي (٢٠٠٠) بعنوان "الهجرة الداخلية إلى أمانة العاصمة صنعاء: تياراتها، عواملها، آثارها للفترة من (١٩٧٠-١٩٩٠) من القرن العشرين"** تناولت الدراسة ظاهرة سكانية هامة هي الهجرة الداخلية إلى أمانة العاصمة صنعاء ومعرفة خصائصها وتياراتها، ومكانة الأمانة بين المحافظات والعوامل المؤثرة في الهجرة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية على الأمانة والأقاليم المصدر للمهاجرين.

وأهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة ضرورة توفير فرص العمل في المناطق الريفية بما يتلاءم مع إمكانيات سكان المناطق الريفية المهنية والثقافية من خلال برنامج متكامل للتنمية المستدامة، وتوفير المزيد من الخدمات الضرورية في المناطق الريفية كالتعليم والصحة والمياه والكهرباء والطرق والاتصالات على أن تكون هذه الخدمات ذات نوعية لا تختلف كثيراً عن مستواها في المناطق الحضرية.

- **دراسة محمد الشلبي (٢٠٠٠) بعنوان "النمو السكاني واستخدامات المياه في أمانة العاصمة صنعاء"** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر النمو السكاني على استهلاك المياه في أمانة العاصمة، وأهم توصيات هذه الدراسة العمل على خفض معدل النمو السكاني المرتفع على مستوى الجمهورية اليمنية عموماً، وفي أمانة العاصمة على وجه الخصوص . وكذلك العمل على الحد من الهجرة الداخلية إلى المدن الرئيسية وذلك من خلال توزيع ثمار التنمية ومشاريعها في مختلف مناطق الجمهورية، وعلى وجه الخصوص المناطق الريفية بشكل متوازن وعادل.

- **دراسة نعمان يوسف (١٩٩٣) بعنوان "التباين التنموي في محافظة عمّان"** هدفت الدراسة إلى تحليل المتغيرات التنموية الرئيسية في محافظة عمّان وتحديد الأنماط التنموية السائدة في منطقة الدراسة، وكذلك تصنيف وحدات منطقة الدراسة طبقاً للأبعاد التنموية السائدة. وخرجت الدراسة بنتائج أهمها وجود تباين في نوعية الخدمات العامة المقدمة والنقص في عدد المساكن الصحية، والتوزيع غير العادل للخدمات التعليمية والصحية.

- **دراسة عبلا الوشاح (١٩٩٨) بعنوان "التباين التنموي في محافظة البلقاء"** هدفت الدراسة إلى إظهار التباين التنموي في محافظة البلقاء وتصنيف وحداتها حسب الأبعاد التنموية السائدة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تباين في حجم الخدمات المركزية المقدمة ونوعيتها، والتوزيع غير العادل للخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية كما أظهرت الدراسة وجود مشاكل تتعلق بنقص خدمات البنية التحتية تمثلت في نقص نسبة توافر شبكات المياه والكهرباء وخطوط الهاتف ومكاتب البريد والشعب البريدية.

- **دراسة زهير ابداح (٢٠٠٢) بعنوان "لواء الأغوار الشمالية: دراسة في جغرافية التنمية"** هدفت الدراسة إلى بحث موضوع التنمية من منظور جغرافي في لواء الأغوار الشمالية، وبصورة تكاملية شاملة قدر المستطاع لعناصر التنمية وأهدافها بغية الوصول إلى واقع التنمية وحقيقتها في المنطقة. وقد خرجت الدراسة بنتائج عديدة أهمها وجود مشكلات زراعية تمثلت في نقص مياه الري وفي الاختناقات التسويقية، وصعوبة التمويل اللازم بشروط ميسرة لصغار المزارعين، إضافة إلى معاناة قطاع الصناعة من محدودية رأس المال وقلة المستثمرين في المشروعات الصناعية.

- **دراسة سامي الليمون (٢٠٠٤) بعنوان: "التركيب الداخلي لمدينة مأدبا".**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التركيب الداخلي لمدينة مأدبا وتفسيره من خلال إبراز الاختلاف والتباين بين أحياء مدينة مأدبا المختلفة، حسب الخصائص السكانية، وخصائص المسكن، وبيان الامتدان المكاني لها، بالإضافة إلى تحديد العوامل والأبعاد التي تفسر أنماط توزيع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان والمسكن والخدمات المختلفة من منطقة الدراسة. كما هدفت إلى الكشف عن بعض المشكلات التنظيمية واقتراح بعض الحلول بها.

وقد توصلت الدراسة إلى توصيات منها: تحديث دراسة التركيب الداخلي لمدينة مأدبا باستخدام بيانات إحصائية حديثة بشكل متكامل لوضع الحلول للخروج من الوضع الذي تعانيه المدينة من نقص في بعض الخدمات، وتوجيه السكان والمؤسسات الإسكانية نحو التوسع العمودي للمحافظة على الأراضي الزراعية.

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ أن الدراسات المتعلقة بمنطقة الدراسة لم تتناول التباين التنموي المكاني للمحافظة، بالإضافة إلى أن معظم هذه الدراسات ركزت على دراسة منطقة أمانة العاصمة صنعاء متجاهلة بقية مناطق المحافظة. لذلك حاولت هذه الدراسة معرفة التباين التنموي المكاني في محافظة صنعاء، باستخدام التحليلين العاملي والعنقودي، والذي أفرز أنماطاً تنموية متباينة محاولة تقليص حجم الفجوة التنموية بين هذه الأنماط.

*** منهج الدراسة:**

تجمع هذه الدراسة بين النظرية والتطبيق حيث تستمد بياناتها من المصادر والمراجع ذات الصلة إضافة إلى المسح الميداني الذي يعتمد على الملاحظة والمقابلة الشخصية وتعبئة الاستبيان (ملحق رقم ١، رقم٢).

*** أداة الدراسة:**

تم استخدام الاستبيان كطريقة لجمع البيانات وتم بناؤه على الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وقد اشتمل على أربعة محاور كالتالي:

١. الخصائص الديموغرافية للسكان في منطقة الدراسة.
٢. الخصائص الاجتماعية.
٣. الخصائص الاقتصادية.
٤. الخدمات.

*** صدق وثبات الأداة:**

تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين في الجامعة الأردنية وجامعة صنعاء، وتم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار، ولاختبار الاستبيان تم توزيع خمسين استبانة بطريقة عشوائية على خمسين أسرة من مجتمع الدراسة، وبناء على هذه العينة الاستطلاعية تم تعديل بعض الأسئلة وتحديد حجم عينة الدراسة الذي بلغ (١٠٠٠) أسرة، وقد حدد حجم العينة حسب المعادلة التالية:

$$N = \frac{Z^2 . \delta^2}{SE^2}$$

حيث : N : حجم العينة.

Z : الدرجة المعيارية الحرجة عند مستوى ثقة ٩٥%.

SE : متوسط الخطأ المعياري.

δ : الانحراف المعياري للمجتمع.

وتم تطبيق المعادلة السابقة على متغيرات الدراسة الرئيسية واختيار أكثر المتغيرات تبايناً (المستوى التعليمي) حيث:

$$N = \frac{(2)^2 . (0.55)^2}{(0.03478)^2} = \frac{1.21}{0.0012096} \approx 1000.33$$
$$= 1000$$

فكانت عينة الدراسة (١٠٠٠) أسرة.

وتم توزيع العينة على الوحدات المكانية البالغة (٢٥) منطقة بطريقة التوزيع التناسبي للحجم السكاني لكل منطقة كما هو مبين في الجدول رقم(١)، أما الاستبانات فقد تم توزيعها بطريقة العينة العشوائية ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم التنسيق مع مكاتب المجالس المحلية في المديريات (مكتب الأحوال المدنية)، التي تحتوي على سجلات كاملة عن الأسر القاطنة داخل المديريات، وذلك لاختيار الأسر بطريقة العينة العشوائية.

جدول رقم (١)

توزيع حجم عينة الدراسة على الوحدات المكانية

المفتاح	الوحدة المكانية	حجم العينة	النسبة المئوية	التصنيف
١.	أرحب	١٩	٢	ريفي
٢.	الجعفرية	٤٧	٥	ريفي
٣.	الجبين	٧٤	٧	ريفي
٤.	السلفية	٤٢	٤	ريفي
٥.	كسمه	٤٦	٥	ريفي
٦.	بني حشيش	٢٩	٣	ريفي
٧.	الحيمة الداخلية	٣٥	٤	ريفي
٨.	بلاد الطعام	٢١	٢	ريفي
٩.	الحيمة الخارجية	٢٢	٢	ريفي
١٠.	صعفان	٢٧	٣	ريفي
١١.	الطيال	١٩	٢	ريفي
١٢.	خولان	٢١	٢	ريفي
١٣.	بني مطر	٣٥	٤	ريفي
١٤.	مناخه	٥٨	٦	ريفي
١٥.	همدان	٢٤	٢	ريفي
١٦.	الثورة	٥٣	٥	حضري
١٧.	بني الحارث	٢٠	٢	حضري
١٨.	السبعين	٥١	٥	حضري
١٩.	شعوب	٤٧	٥	حضري
٢٠.	صنعاء القديمة	٢٥	٣	حضري
٢١.	الوحدة	٣٤	٣	حضري
٢٢.	الصافية	٤٦	٥	حضري
٢٣.	أذال	٧٦	٧	حضري
٢٤.	معين	٨٤	٨	حضري
٢٥.	التحرير	٤٥	٤	حضري
	المجموع	**١٠٠٠**	**%١٠٠**	

*** إجراءات البحث:**

- تم حصر المراجع والدراسات السابقة والوثائق والتقارير والأبحاث ذات الصلة بموضوع البحث، والاطلاع عليها واستخلاص المعلومات الإجرائية اللازمة.
- الاستعانة بخريطة طبوغرافية موضح عليها أسماء وحدود الوحدات المكانية داخل محافظة صنعاء.
- زيارة استطلاعية للوحدات المكانية لمنطقة الدراسة.

*** جمع البيانات:**

بعد تحديد حجم عينة الدراسة ، وتوزيعها على الوحدات المكانية التابعة لمنطقة الدراسة؛ والبالغ عددها (٢٥) وحدة مكانية ، قامت الباحثة بالمشاركة مع مجموعة من الباحثين، بجمع البيانات من تلك المناطق، بالتعاون والتنسيق مع محافظة صنعاء، وأمناء المجالس المحلية للمديريات التابعة للمحافظة، لكل وحدة مكانية داخل محافظة صنعاء. وقدم تم في هذه المرحلة تدوين الملاحظات الميدانية، والاستفادة منها خلال كتابة البحث. حيث امتدت فترة جمع البيانات من ٢٠٠٣/٦/١م ولغاية ٢٠٠٣/٩/٣٠م.

- تم تفريغ البيانات الواردة في الاستبيان وتحويلها إلى نسب مئوية، وتم إعداد مصفوفة معلومات (Data Matrix) تتكون من (n x a) ، حيث تشير (n) إلى الوحدات المكانية داخل منطقة الدراسة وعددها (٢٥) وحدة مكانية، وتشير (a) إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية للسكان وخصائص السكن وعددها (٤٠) متغيراً .
- تم إدخال المصفوفة إلى الحاسب الآلي بهدف إجراء التحليل العاملي (Factor Analysis) الذي تم توظيفه لتحليل البيانات واستخلاص النتائج المتعلقة بالخصائص الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان والتباينات المكانية، وتم إجراء التحليل العنقودي فيما بعد بهدف وضع تجمعات الدراسة في مجموعات متجانسة بحيث تتشابه كل مجموعة من حيث الخصائص التنموية التي من خلالها نستطيع التعرف على أهم المشاكل التي تعاني منها هذه التجمعات في محاولة لوضع الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بكل مجموعة، والتي بدورها سوف تسهم في الحد من التباين التنموي بين هذه التجمعات.

- تمت معالجة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة بطريقة الحذف، حيث تم إدخال المتغيرات على شكل نسب مئوية ومتوسطات حسابية، وقد تم حذف المتغيرات الأقل تفسيراً، حيث تم حذف المتغير الذي يرتبط بأي متغير آخر، بدرجة قوية (٠,٨٥فأكثر) ، وبقي (٢٤) متغيراً ،والتي اعتمدت في المرحلة النهائية للتحليل. أما المتغيرات التي لم تستخدم في التحليل فقد استعانت بها الباحثة في الفصول اللاحقة لتساعدها في عملية التفسير، والجدول رقم (٢) يبين المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

جدول رقم (٢)

المتغيرات المستخدمة في عملية التحليل للمعلومات في العينة

المفتاح	المتغير
١	متوسط مساحة الحيازة الزراعية
٢	متوسط المساحة المستغلة من الحيازة الزراعية
٣	متوسط عدد أفراد الأسرة
٤	نسبة مالكي السكن
٥	نسبة توافر مطبخ في المنزل
٦	نسبة توافر حمام
٧	نسبة توافر غسالة
٨	نسبة توافر ثلاجة
٩	نسبة توافر غاز للطبخ
١٠	نسبة توافر تليفزيون
١١	نسبة توافر راديو ومسجل
١٢	نسبة توافر هاتف ثابت
١٣	نسبة توافر هاتف نقال
١٤	نسبة توافر سيارة خاصة
١٥	نسبة توافر شبكة كهرباء عامة
١٦	نسبة توافر صرف صحي
١٧	نسبة توافر مستشفى حكومي
١٨	نسبة توافر وحدة صحية حكومية (مستوصف)
١٩	نسبة توافر صيدلية
٢٠	نسبة توافر مدرسة ثانوية
٢١	نسبة توافر مدرسة أساسية
٢٢	نسبة توافر مركز تدريب مهني
٢٣	نسبة توافر جامعة حكومية
٢٤	نسبة توافر شبكة مياه شرب عامة

أسلوب التحليل العاملي:

كان لعلماء النفس الفضل الأول في تطوير أسلوب التحليل العاملي(Factor Analysis)، ثم انتشر استخدامه في بقية ميادين العلم كأداة رئيسية في البحث العلمي، وقد استعمله الجغرافيون بشكل مكثف وواسع خلال ربع القرن الماضي، وجاءت الاستخدامات المكثفة لأسلوب التحليل العاملي في الدراسات الجغرافية انعكاساً لقدرته في تحديد الأنماط الجغرافية وكيفية توزيعها حسب العلاقات القائمة بين المتغيرات المرتبطة بالظاهرة الجغرافية المعنية بالدراسة.

ويعرف أسلوب التحليل العاملي بأنه وسيلة تساعد على تقليص حجم البيانات من جهة (Data Reduction) كما أنه يعتبر أداة تصنيف هامة (Classification) في ميدان البحث الجغرافي. وقد ساعد استخدام الحاسوب على زيادة انتشار هذا التحليل، لأنه يحتاج إلى عمليات حسابية طويلة لا تتم إلا من خلال حاسوب ذي قدرة عالية في مجال تخزين المعلومات.

ترتيب بيانات التحليل العاملي:

يعتمد التحليل العاملي على مصفوفة البيانات الأولية التي هي الأساس الأول في هذا النوع من التحليل العاملي. ويهدف إلى تلخيص المظاهر المتعددة التي جمعها الباحث من خلال المتغيرات العديدة التي قام برصدها، وذلك بتخفيض الأعداد الكبيرة من المتغيرات (variables) إلى عدد قليل من العوامل (Factors)، وهناك العديد من الطرق الرياضية المستخدمة في نتائج التحليل العاملي وتزيد عن العشرة وأكثرها شيوعاً واستخداماً في البحوث الجغرافية هو أسلوب تحليل المكونات الأساسية (Principle Component Analysis)حيث تتم معالجة البيانات على أساس اشتقاق توافقيات خطية تتعامد مع بعضها البعض وهذا يعني أن العلاقات الارتباطية بين هذه التوافقيات أو المحاور تكون صفراً.

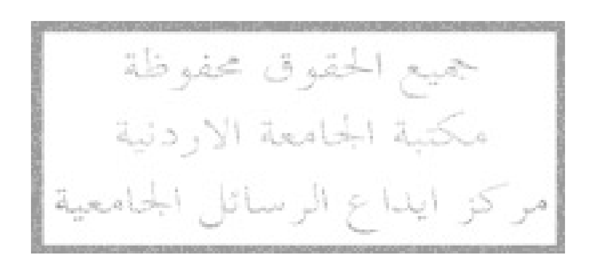
ويعتمد تحديد عدد العوامل المشتقة اعتماداً كلياً على ما يُعرف باسم الجذور الكامنة (Eigen values) والجذر الكامن، هو عبارة عن مربعات حمولات كل المتغيرات على كل عامل لوحده، وقيمة الجذر الكامن تتناقص تدريجياً من العامل الأول حتى العامل الأخير، والعامل الأول يتميز بأكبر جذر كامن، ثم تقل قيمة الجذر في العامل الثاني ثم الثالث وهكذا، ويمكن أن يسهم المتغير في أكثر من عامل من العوامل المشتقة.

ويقوم التحليل العاملي بالتعامل مع المتغيرات variables، وكذلك الحالات Cases وأهم ما يبرزه التحليل العاملي للحالات قبل تصنيفها هو قياس مدى ارتباط هذه الحالات بالعوامل التابعة لها. (ناصر الصالح، محمد السرياني،٢٠٠٠).

أسلوب التحليل العنقودي:

يعتبر التحليل العنقودي (Cluster Analysis) من الأساليب الشائعة في الدراسات الجغرافية، وهو يهدف إلى تصنيف الحالات المدروسة إلى مجموعات متقاربة نسبياً أو متماثلة، وذلك لإظهار التباين الإقليمي ويقوم على النتائج المستخلصة من التحليل العاملي.

والهدف من استخدام التحليل العنقودي في هذه الدراسة هو وضع تجمعات الدراسة في مجموعات متجانسة بحيث تتشابه كل مجموعة بالخصائص التنموية والتي من خلالها تستطيع التعرف على المستوى التنموي لكل مجموعة من الوحدات المكانية بالتعرف إلى الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية (المشكلات) التي تتصف بها كل مجموعة من هذه الوحدات.



الفصل الثاني

منطقة الدراسة

- الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة.
- الموقع والمساحة.
- الطبوغرافيا.
- المناخ.
- التربة.
- النبات الطبيعي.
- الموارد المائية.
- الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة.
- كثافة السكان.
- حجم الأسرة.
- نسبة الإعالة.
- الهجرة.

الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة:

الموقع والمساحة:

تقع محافظة صنعاء بين دائرتي عرض ˚14 ´24و ˚15 ´35شمالاً، وبين خطي طول ˚43 ´30و ˚44 ´56شرقاً. وتمتد بصفة عامة في اتجاه شمالي حنوبي، حيث يحدها من الشمال محافظة صعده، ومن الجنوب محافظة ذمار، ومن الشرق محافظة مأرب، أما من الغرب فيحدها محافظتي المحويت والحديدة، وتقدر مساحة منطقة الدراسة بحوالي (٩٧٠ و ٢٢كم^2) ممثلة ٤,١% من إجمالي مساحة اليمن (مصطفى تمام، ١٩٨٥) (شكل رقم (١) يوضح موقع منطقة الدراسة في الجمهورية اليمنية).

ويتميز موقع منطقة الدراسة بأنه موقع متوسط بين المدن اليمنية قاطبة، ومما عزز موقع صنعاء قياساً إلى إقليمها الكثيف والمحلي الواسع، هو تطور طرق النقل ووسائلها، حيث تلتقي عندها وتتفرع منها طرق النقل المحلية والإقليمية، مما يفسر تركز الفعاليات التجارية والصناعية والخدمية فيها مما حولها إلى منطقة جذب للسكان والأيدي العاملة من جميع أجزاء الدولة، الأمر الذي انعكس على بنية صنعاء وتطورها ونموها. وقد أدى اتساع منطقة الدراسة والتي شكّلت ٤,١% من مساحة اليمن كما سبق الإشارة إلى وجود تباين تنموي في وحداتها المكانية، حيث تتباين هذه الوحدات ما بين الأراضي السهلية والمناطق المرتفعة.

شكل رقم (١)

يوضح موقع منطقة الدراسة

الطبوغرافيا:

يتصف اليمن بأنه ذو طبيعة جبلية حيث القمم الشاهقة والوديان العميقة والقيعان (الأحواض) المنبسطة التي تحيط بها المرتفعات الجبلية من كل جانب، والتي يصل ارتفاعها إلى ما يزيد عن ٢٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر. وانعكس ذلك على مناخ اليمن الذي يتصف بالاعتدال مقارنة مع أغلب أنحاء الجزيرة العربية. وتشمل منطقة الدارسة حوض صنعاء الذي تبلغ مساحته ١٢٠٠كم٢. وهو عبارة عن حوض تكتوني انهدامي تحيط به المرتفعات الجبلية التي يزيد ارتفاعها عن ٢٢٠٠م فوق مستوى سطح البحر.

ويعتبر حوض صنعاء من أهم وأكبر الأحواض المتمثلة في منطقة الدراسة، ويمتد هذا الحوض لمسافة٤٠كم من الشمال إلى الجنوب ويتراوح عرضه ما بين٥-١٥كم . ويحده من الشرق سلسلة مرتفعات جبل سرع – كنن . وتبدو حدوده الشرقية أقل وضوحاً وأكثر تمزقاً وتضرساً. ذلك أن الأودية والفواصل والشقوق والإنكسارات الثانوية قد شوهت المظهر التضاريسي ومزقت هذه المنحدرات. وعلى هذا الحد تتجاور بطون الأودية على الارتفاعات غير العالية، ومن ناحية الغرب الكتل الجبلية في إطار الامتداد التضاريسي لجبل النبي شعيب وتبدو هذه الحدود واضحة المعالم تضاريسياً. وتظهر المرتفعات الجبلية ذات السفوح المنحدرة والجروف الهاوية، كما في جبل بيت نعمه وظافر وديان . ويحد حوض صنعاء من الجنوب مرتفعات حفاش ومرتفعات منطقة دار عمرو التي تفصله عن حوض ذمار – معبر. وتبدو أيضاً حدوده واضحة المعالم والتضرّس، إذ ترتفع الأرض تدريجياً باتجاه حوض ذمار – معبر. ويبلغ قمة الارتفاع لهذا الحد عند قرية دار عمرو والزايدة وكتلة جبل جلال ويبلغ المنسوب في تلك المنطقة أكثر من ٢٩٠٠م. ويكاد ينغلق الحوض من ناحية الشمال نتيجة لامتداد جبل عريشة والسمعة.

وتكثر الحافات الانكسارية والمراوح الفيضية والصدوع والقواطع والوديان التكتونية. كما تأثرت الصخور المكونة لحوض صنعاء بالحركات التكتونية المصاحبة لانفتاح أخدود البحر الأحمر حيث انتشرت التراكيب المختلفة مثل الطيات والفواصل والتشققات والصدوع التي صعدت من خلالها الثورات البركانية ، ولهذه التراكيب اتجاهان هما: اتجاه شمال غرب – جنوب شرق، واتجاه شمال شرق – جنوب غرب. أما الطيات فهي محدبة وتتخذ مسار اتجاه الحوض وتنحدر باتجاه الشمال الغربي (صلاح الخرباش ومحمد الانبعاوي، ١٩٩٦).

ويعد حوض صنعاء من أضعف الأقاليم البنيوية في اليمن، حيث يتبين من الشكل رقم (٢) الذي يوضح الأقاليم الزلزالية في اليمن أن حوض صنعاء يقع ضمن إقليم زلزالي من الدرجة الأولى – ويحتوي على العديد من الحفر الانهدامية.

ويمتاز موضع صنعاء بأنه يحتل جزءاً من الحوض، يميل إلى الاستواء العام مع وجود انحدار جنوباً باتجاه الشمال ٤% مع وجود مناطق مرتفعة شرق وغرب المدينة لما لذلك من أثر في تحديد مسارات السيول وعلى تنظيم شبكة الطرق ونظام تصريف المجاري (عبد الحكيم العشاوي، ١٩٩٦).

المرتفعات:

يمكن تقسيم المرتفعات في منطقة الدراسة إلى منطقتين مختلفتين. وقد مرت المرتفعات بمراحل طويلة ومعقدة من التطور. وارتبط التعقيد التضاريسي بشكل أساسي بتطور القاعدة الافريقية القديمة في بعض المراحل. ثم ارتبط بتطور القاعدة العربية التي انفصلت عن القاعدة الافريقية في عصر النيوجين في الغالب، في بعض المراحل التالية، ولقد تعرضت المنطقة كسائر أجزاء القاعدة العربية والقاعدة الإفريقية لسلسلة من الحركات التكتونية المختلفة، وكذلك لفعل عوامل التعرية الخارجية حتى أخذت شكلها الحالي.

وتحددت هاتان المنطقتان بمنطقة أو بنطاق الحوض الأوسط وامتداده الطولي من الشمال إلى الجنوب ، وهاتان المنطقتان هما:

١. منطقة المرتفعات الغربية والجنوبية.

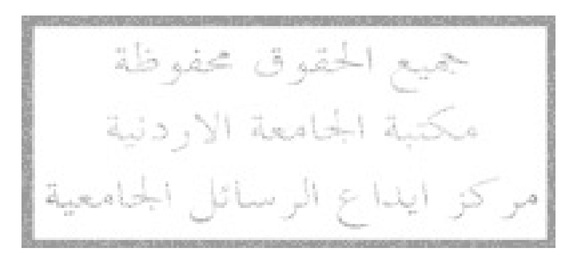
٢. منطقة المرتفعات الشرقية.

تحتل منطقة المرتفعات الغربية والجنوبية قرابة نصف مساحة منطقة الدراسة ويمكن تقسيم منطقة المرتفعات الغربية والجنوبية إلى قسمين متميزين:

- القسم التضاريسي الشمالي: ويمتد هذا القسم من شمال منطقة المرتفعات الغربية، وحتى ناحية ثلا في قضاء صنعاء، ويحده من جهة الجنوب وادي لاعة ومن الشرق حوض عمران – ذيبين وحتى الحدود الشمالية للمنطقة متمشية مع الطريق الرئيسي المتجه إلى صعدة شمالاً، ويحده من ناحية الغرب الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة، والتي تتمشى في كثير من أجزائها مع مجرى وادي أخرف ووادي هبه. ويميز مرتفعات هذا القسم

التضاريسي أن عرضها لا يزيد عن ١٠٠كم. كما يظهر فيه بوضوح فعل عوامل التعرية.

- القسم التضاريسي الجنوبي: ويحتل مساحة واسعة من جنوب منطقة المرتفعات الغربية والجنوبية، ويمتد التضرس على شكل سلسلة مرتفعات جبلية لها هيئة قوس لا يقل عرضه في الوسط عن١٠٠كم. ويفصله ناحية الشمال وادي لاعه عن القسم التضاريسي الشمالي ويفصله من الغرب الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة، وهي الحدود التي تتمشى إلى حد كبير مع وادي سردد ناحية الجنوب، وأيضاً بعض روافد وادي سهام، ويتمشى الحد من الجنوب مع وادي زبيد ووادي سهام، ويحدها من الشرق حوض صنعاء شمالاً وحتى الحدود الجنوبية لمنطقة الدراسة ويتسم التكوين التضاريسي في هذا القسم بالتجانس الصخري على وجه العموم (مصطفى تمام، مصدر سابق).



شكل رقم (٢)

الأقاليم الزلزالية في اليمن

المناخ:

تقع منطقة الدراسة ضمن إقليم المناخ شبه الجاف، وهذا بدوره له تأثير كبير على الأحوال المناخية من خلال العناصر المناخية المختلفة كدرجة الحرارة والأمطار والرطوبة النسبية والتبخر وغيرها.

وقد كان لوقوع المنطقة بين خط الاستواء من ناحية ومدار السرطان من ناحية أخرى آثار هامة على مناخها وإن كان عامل الارتفاع عن سطح البحر (٢٢٠٠م) قد أثر في بعض الجوانب المناخية وخاصة الحرارة والأمطار، حيث يؤدي الارتفاع إلى التقليل من درجات الحرارة بما يصل إلى حوالي١٥°م عن الأجزاء المنخفضة عن سطح البحر في العروض نفسها (مصطفى تمام، مصدر سابق).

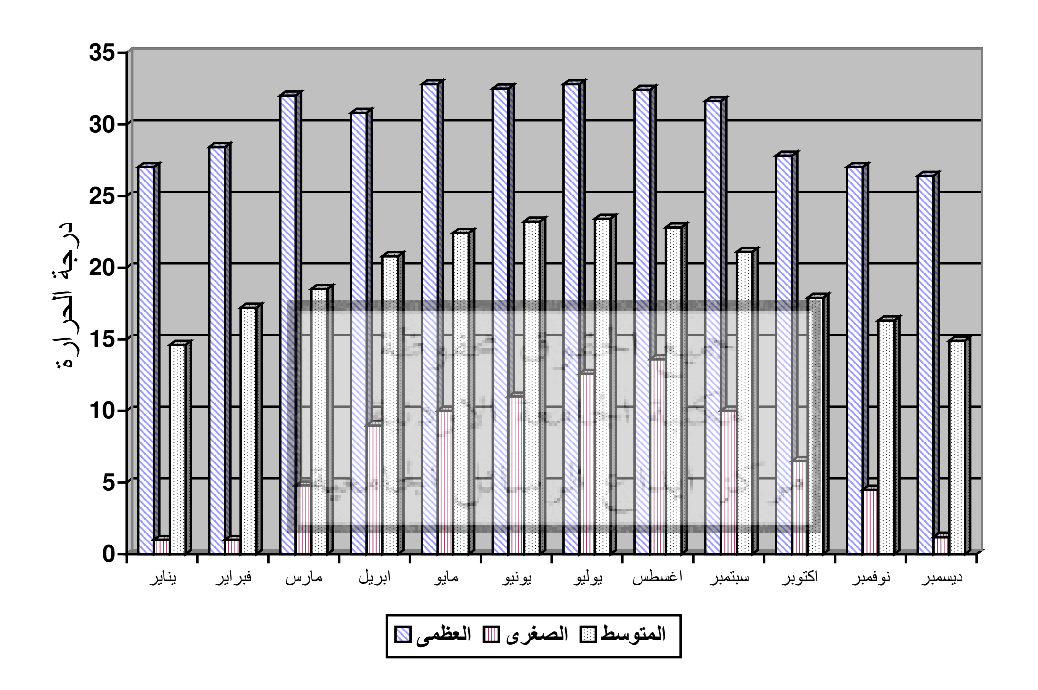
وتتصف معدلات الحرارة بالاعتدال عموماً في منطقة الدراسة، إذ بلغ معدل درجات الحرارة السنوية لها (١٨,٥°م) ، وترتفع معدلات الحرارة الشهرية عادة في فصل الصيف لتهبط شتاءً. وأعلى الشهور حرارة هو يونيو، يوليو، وأغسطس. أما معدل درجة الحرارة الشهرية فإنها لا تنخفض عن (١٣,٤°م) ، ولا تزيد عن (٣١,٢°م) (جدول رقم (٣)) و (شكل رقم (٤)).

جدول رقم (٣)

معدلات الحرارة وكمية الأمطار والرطوبة النسبية وحركة
الرياح وسرعتها في صنعاء لعام ٢٠٠١م

الشهر	درجة الحرارة م°			الأمطار ملم	الرطوبة النسبية %	الرياح (عقده/ساعة)	
	النهاية العظمى	النهاية الصغرى	المتوسط			سرعتها	اتجاهها
يناير	٢٧,٠٠	١,٠	١٤,٦	صفر	٤٠	٢,٩	شرقية
فبراير	٢٨,٤	١,٠	١٧,٢	صفر	٣٨	٣,١	شرقية
مارس	٣٢,٠	٤,٨	١٨,٥	صفر	٣٧	٣,٦	شرقية
ابريل	٣٠,٨	٩,٠	٢٠,٨	صفر	٣٨	٤,٧	شرقية
مايو	٣٢,٨	١٠,٠	٢٢,٤	٣,٢	٣٠	٥,١	شرقية
يونيو	٣٢,٥	١١,٠	٢٣,٢	صفر	٢٨	٥	شمالية
يوليو	٣٢,٨	١٢,٦	٢٣,٤	٤,٥	٤١	٥,٩	شرقية
اغسطس	٣٢,٤	١٣,٦	٢٢,٨	٤٨,٧	٤٥	٥,١	شرقية
سبتمبر	٣١,٦	١٠,٠	٢١,١	٠,١	٣٦	٤,٦	شرقية
اكتوبر	٢٧,٨	٦,٥	١٧,٩	صفر	٣٥	٤	شرقية
نوفمبر	٢٧,٠	٤,٥	١٦,٣	٧,٤	٤٨	٢,٤	شمالية
ديسمبر	٢٦,٤	١,٢	١٤,٩	صفر	٤٣	٢,٦	شمالية
المعدل	٣٠	٧	١٩	٥	٣٨	٤	

المصدر: الهيئة العامة للطيران والأرصاد الجوي، بيانات غير منشورة

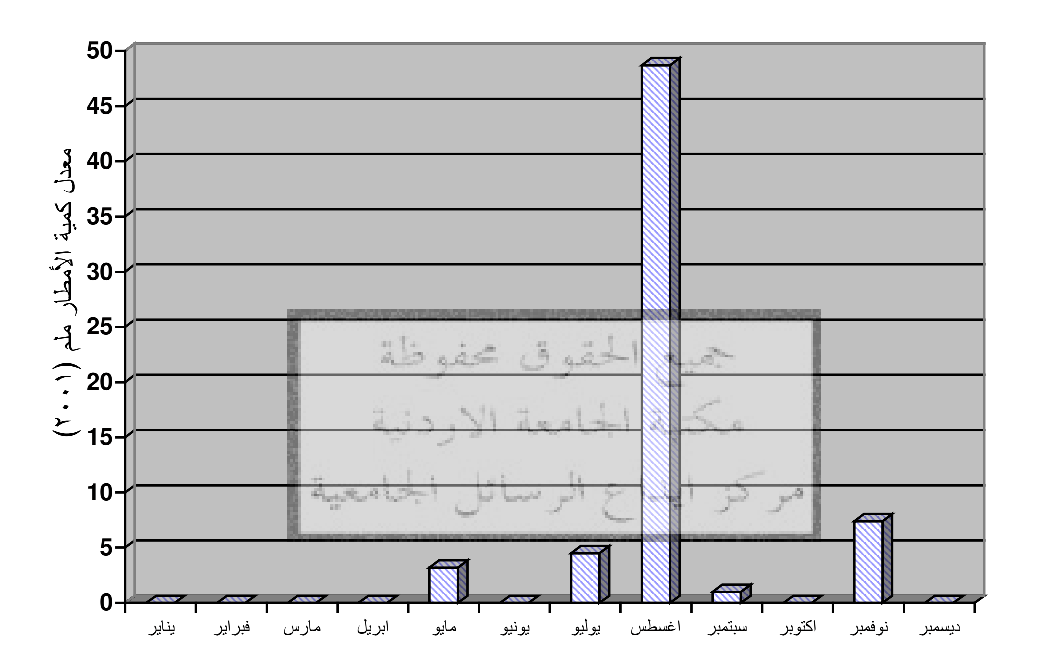


شكل رقم (٣)

توزيع معدلات الحرارة في منطقة الدراسة لعام ٢٠٠١

أما من حيث الأمطار في منطقة الدراسة فتسقط في موسمين: الموسم الأول يشمل مارس وابريل، ومايو وتسمى الأمطار التي تسقط في هذه الفترة بأمطار الربيع. أما الموسم الثاني فيضم أشهر يوليو واغسطس وسبتمبر وتسمى الأمطار التي تسقط في هذا الموسم بأمطار الصيف. وتمتاز الأمطار في منطقة الدراسة بشدة هطولها، حيث تسقط الأمطار في المناطق شبه الجافة والمناطق الجانبية الحارة عادة على شكل رذاذ شديد (اكهارت يونيجفر، ١٩٨٧) ، ولكن كمية الأمطار في منطقة الدراسة تبقى قليلة وذلك بسبب قصر مدة سقوط المطر، حيث يتراوح المعدل السنوي للأمطار في صنعاء (ما بين ٥–٤٨,٧مم) للعام ٢٠٠١م. والشكل رقم (٥) يبين التوزيع النسبي للأمطار لعام ٢٠٠١م.

وتتصف الأمطار بالتذبذب من سنة لأخرى، حيث هبط معدل الأمطار إلى (٤٨,٤مم) عام ١٩٩٠م (الهيئة العامة للطيران الجوي والأرصاد، نشرات شهرية). مع وجود فترات جفاف كما في الفترة من ١٩٦٨ – ١٩٧٣ حيث عرفت هذه الفترة بالجفاف في النطاق شبه الصحراوي الممتد إلى جنوب صحراء شمال أفريقيا وغرب آسيا. وقد عانت من هذا الجفاف كثير من الدول الإفريقية، التي تقع في الشريط الممتد من ساحل المحيط الأطلسي غرباً وحتى البحر الأحمر شرقاً، ووصلت آثار هذا الجفاف إلى أراضي الجمهورية اليمنية ومنها المنطقة المحيطة بصنعاء (اكهارت يونيجفر، مصدر سابق) .



شكل رقم (٤)

كمية الأمطار في منطقة الدراسة لعام ٢٠٠١

التربة:

التربة هي الطبقة الرقيقة التي تغلف القشرة الأرضية وتشكل وسطاً طبيعياً لحركة جذور النباتات فيها وتتألف مكوناتها من المواد المعدنية والمواد العضوية والرطوبة والهواء مما جعلها ملائمة لنمو نوع أو أكثر من أنواع النبات. والتربة هي المحصلة النهائية وتشكل التربة والغطاء النباتي عاملين طبيعيين متلازمين، فالتربة هي المكان الرئيسي لنمو النبات، وإذا ما توافرت الشروط الملائمة لنمو النبات وأهمها الظروف المناخية والتربة كان ذلك مؤشراً هاماً على إمكانية قيام الزراعة، ومن ثم الاستقرار البشري.

والجدول التالي يبين أنواع الترب في اليمن اعتماداً على الدراسة الحقلية المعملية حسب المناطق التضاريسية المختلفة.

جدول رقم (٤) أنواع الترب في اليمن

الموقع	**التركيب الميكانيكي للتربة**			درجة التعادل (PH)	نسبة النيتروجين	**نسبة الفسفور**	**نسبة البوتاسيوم**
سهل تهامة	رملية طينية	سلتية طينية	طينية	٨,٥-٨	٠,٠٧٥ قليل جداً	٠,١٠٠٨ قليل جداً	-٢٥٠ ٠,٤٥٠
المرتفعات الوسطى	سلتية طينية	سلتية طينية	طينية	٨,٥-٨	٠,٠٧٥ قليل جداً	٠,١٠ قليل	٠,٤٥٠ كثير جداً
المرتفعات الشرقية	سلتية طينية	سلتية طينية	-	-	-٠,٧٥ ٠,١٥٠ قليل إلى متوسط	٠,١٠ قليل	٠,٤٥٠ كثير جداً

المصدر: يحيى العرومي، جيومورفولوجية اليمن، (١٩٨٧)

يتضح من الجدول السابق مدى التنوع في التربة في اليمن وخاصة في منطقة المرتفعات الوسطى التي تشكل منطقة الدراسة جزءاً منها، حيث توجد فيها مفتتات اللافا والرواسب الرملية الغرينية التي يتراوح سمكها ما بين (٣٠-٦٠م) ، و تختزن هذه الترب كميات كبيرة من المياه الجوفية وتتميز تربة حوض صنعاء بأنها تربة خصبة ذات نسيج ناعم ومتوسط، حيث جاءت بعضها مصحوبة بعوامل التعرية من المناطق المحيطة بقاع الحوض.

وتعد التربة أحد العوامل المهمة التي ساعدت على الاستقرار البشري المبكر في حوض صنعاء، للدور الذي لعبته التربة في توفير الغذاء للسكان حيث ساعدت التربة الخصبة على زراعة مختلف المحاصيل التي يحتاجها السكان (Berger and Kampsax, 1978).

النبات الطبيعي: يشكل التنوع التضاريسي للجمهورية اليمنية عاملاً رئيسياً في التنوع النباتي حيث يبدو الغطاء النباتي الطبيعي متطابقاً إلى حد كبير مع الأشكال التضاريسية حيث تبدأ من المناطق الساحلية عند مستوى البحر ثم تأخذ كل منطقة غطاءها النباتي الذي ينطبق مع منسوبهافي الارتفاع حتى تصل إلى آخر إقليم والذي ينتشر في المرتفعات فوق ٢٥٠٠م فوق مستوى سطح البحر.

وتشكل منطقة الدراسة واحدة من مناطق الأحواض التي تتنوع فيها النباتات الطبيعية، سواء في قاع الحوض والذي يقع عند منسوب أقل من (٢٥٠٠م) فوق مستوى سطح البحر، أو القمم الجبلية المحيطة بالحوض والتي يصل ارتفاعها إلى أكثر من ٢٥٠٠م فوق مستوى سطح البحر، مما يعني أن محافظة صنعاء بحدودها الجغرافية تشمل تنوعاً نباتياً.

وينتشر في منطقة الدراسة عدداً من أنواع الأشجار منها الطلح والقرظ والأثل والكافور وأشجار السدر والخروب والتين والنباتات الشوكية وغيرها، وبالرغم من ذلك التنوع إلا أن الناظر إلى المناطق المحيطة بأمانة العاصمة يلاحظ أنها تخلو من الغطاء النباتي، ولكنها ليست كذلك باستمرار فعند مواسم هطول الأمطار تظهر على التلال والمنحدرات الحشائش الخضراء، وهذا يدل على أن فقر هذه المناطق بالغطاء النباتي يعود بشكل أساسي لعدم توافر المياه وتذبذب كميات الأمطار (The Republic of Yemen,1992).

*** الموارد المائية:**

تعتمد منطقة الدراسة اعتماداً كلياً على المياه الجوفية للاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية، وقد بدأت تواجه مشكلة كبيرة في الموارد المائية ناتجة عن الضخ الجائر للمياه

والتلوث وتدني امدادات شبكة المياه والصرف الصحي، حيث تبين الدراسات والوثائق أنه حتى منتصف السبعينات من القرن العشرين لم تكن هناك مشكلة في الموارد المائية، إذ كانت كل الآبار تقريباً تستخدم للأغراض المنزلية، وبمعدلات أقل أو مساوية لكميات المياه المغذية لتلك الآبار، وبعد ذلك ونتيجة لتوافر الآلات المستخدمة في حفر الآبار وضخ المياه بدأ التسابق على حفر الآبار بشكل غير مدروس ودون الالتفات لعملية التوازن بين الموارد المائية واستخداماتها وأوجه هذه الاستخدامات وتزايد عدد الآبار المحفورة بشكل عشوائي، حيث وصل عدد الآبار في منطقة الدراسة (٤٧٦٥) بئراً وقد تزايد التوجه في حفر الآبار ضمن التوجه العام للدولة نحو تشجيع الزراعة وبعد أن بدأ المردود السريع للمزارعين يظهر باستخدام هذا النوع من المياه كونها من الموارد المضمونة التي يستطيع المزارع استخدامها في أي وقت على عكس الموارد المائية السطحية التي تراجع الاعتماد كثيراً عليها، ونتج عن استنزاف المياه الجوفية آثار واضحة في هبوط مستويات المياه في حوض صنعاء(Al-Kebsi, Alkhateeb, Y,1992) .

وللبرهنة على وجود عجز مائي يمكن القول أن كمية الموارد المتجددة في حوض صنعاء تصل إلى (٨٠) مليون متر مكعب في السنة، بينما يصل إجمالي الاستخدامات المائية إلى (٢٢٥) مليون متر مكعب في السنة ونتيجة لهذا الاستنزاف الجائر هبطت مستويات مياه الحوض بمعدلات كبيرة تراوحت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ما بين (٦-٨) أمتار سنوياً. (Keetalaar, Cees, 1995).

بعد قيامنا باستعراض الخصائص الطبيعية لمنطقة الدراسة ، يمكن أن نخرج بالملاحظات التالية:

- أدى تكامل العوامل الطبيعية من حيث طبيعة الأرض والمناخ بعناصره المختلفة من مياه ودرجة حرارة معتدلة وكذلك التربة إلى توجيه الاستيطان في منطقة الدراسة وتوجيه الخطط التنموية بما يتلاءم مع إمكانيات ومعطيات كل وحدة مكانية على حده.
- يلاحظ أن توافر المياه والتربة الخصبة كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى الاستقرار البشري وقيام الأنشطة المتعددة وخاصة النشاط الزراعي الذي تشتهر به منطقة الدراسة، كما ساهمت هذه العوامل مجتمعة في إبراز التباين التنموي لمنطقة الدراسة، حيث لعبت أشكال السطح ممثلة في الطبيعة الجبلية الوعرة لمعظم المناطق دوراً بارزاً في حرمان هذه المناطق من مختلف الإنجازات التنموية.

الخصائص البشرية لمنطقة الدراسة:

كثافة السكان:

تبرز أهمية دراسة الكثافة السكانية باعتبارها أحد المقاييس لمعرفة توزيع السكان، وتعد الكثافة السكانية نتاجاً للعلاقة بين المساحة وعدد السكان، إذ تشمل منطقة الدراسة (٢٥) وحدة مكانية هي (صنعاء القديمة وشعوب – الوحدة– الصافية – معين – ازال – التحرير – السبعين – بني الحارث – الثورة– السلفية – كسمة – الجبين – بني مطر – بني حشيش – الطيال – مناخة – خولان – الحيمة الداخلية – الحيمة الخارجية – ارحب – بلاد الطعام – همدان – صعفان – الجعفرية) . وتختلف الكثافة السكانية من منطقة إلى أخرى ويمكن أن نعزو سبب هذا التباين في الكثافة السكانية بين الوحدات المكانية إلى عدة أسباب منها:

١. عمر الاستيطان فمن الملاحظ أن المناطق التي أنشيء فيها العمران في مراحل الاستيطان الأولى أكثر اكتظاظاً من السكان مقارنة مع المناطق الأخرى.

٢. التفاوت في أجرة المسكن بين منطقة وأخرى.

وتتميز منطقة الدراسة بكثافة سكانية مرتفعة ، حيث يشكل سكانها (١٦%) من إجمالي سكان الجمهورية حسب ما ورد في التقديرات السكانية لعام (٢٠٠١) م ، ويمثل الذكور (٥٢%) من إجمالي عدد السكان، وتمثل الإناث (٤٨%) من إجمالي عدد السكان في منطقة الدراسة، وبالنسبة لمكان الإقامة تستأثر المناطق الحضرية (٥٤%) من السكان والمناطق الريفية (٤٦%) من إجمالي عدد السكان، كما تضم الجزء الأكبر من الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية، وتتركز فيها الوزارات والمؤسسات والدوائر الرسمية والسفارات والقنصليات، بالإضافة إلى أنها تعد منطقة جذب سياحي، وتمتاز بالعديد من الأماكن الأثرية والتاريخية، وفيها عدد كبير من المؤسسات التعليمية كالجامعات وكليات المجتمع والمعاهد، وهناك العديد من المراكز الحضارية والثقافية.

وما يزال سكان منطقة الدراسة في تزايد مستمر بصفتها عاصمة البلاد حيث يهاجر السكان إليها من مختلف المناطق اليمنية، نظراً لتوافر معظم الخدمات المركزية والضرورية.

والجدير ذكره أن مناطق أمانة العاصمة تئن من مشكلة النمو السكاني المستمر الذي يؤدي بدوره إلى الضغط على الموارد والخدمات المتوافرة فيها وما يتبع ذلك من تدني لمستوى تلك الخدمات وتدهور بيئي ملحوظ ظهرت مؤشراته بصورة جلية، وخاصة في مجال استنزاف الموارد المائية، والزحف العمراني الأفقي على حساب الأراضي الزارعية الخصبة وعدم كفاية خدمات البنية التحتية ومواكبتها للنمو السكاني المضطرد.

حجم الأسرة:

يلعب حجم الأسرة دوراً كبيراً في تحديد الأعباء الملقاة على عاتق رب الأسرة، فكلما ازداد عدد أفراد الأسرة ازدادت الأعباء لما يتطلبه ذلك من ارتفاع قيمة النفقات سواء كانت على الغذاء أو الكساء أو الصحة أو التعليم ويتأثر متوسط حجم الأسرة بمجموعة من العوامل المتشابكة، وهو عادة ناتج لمجموعة من القيم الحضارية (الاجتماعية منها والثقافية)، والمستويات المدنية (الاقتصادية والعمرانية)، وعوامل التغير السكاني (المواليد ، الوفيات، الهجرة) ، فمتوسط حجم الأسرة يرتفع عادة في المجتمعات التي تحتل فيها الروابط الأسرية والعاطفية مكاناً مرموقاً، وتمثل الأسرة فيها الخلية الأساسية في المجتمع ، حيث يظل الفرد ضمن إطارها، وعلى مستوى محافظة صنعاء؛ بلغ متوسط حجم الأسرة (٧,٤) أفراد، ومتوسط عدد الأفراد في المسكن (٧,٧) أفراد . كما بلغ متوسط عدد الأفراد لكل غرفة (٢,٤) أفراد، وهذا يدل على الاتجاه نحو الازدحام في السكن (كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠١).

والشكل رقم (٥) يوضح توزيع الكثافة السكانية في منطقة الدراسة.

شكل رقم (٥)

الكثافة السكانية في منطقة الدراسة

نسبة الإعالة:

تستخدم هذه النسب لمعرفة العبء الاقتصادي الذي تتحمله الفئات المنتجة في المجتمع، فإذا اعتبرنا أن الفئات المنتجة في المجتمع هي الفئات العمرية المحصورة في الأعمار (١٥-٦٤ سنة) وأن الفئات غير المنتجة اقتصادياً هي فئة الأطفال (صفر – ١٤سنة) وفئة المسنين (٦٥ فأكثر) وقد حسبت نسبة الإعالة للأطفال ونسب الإعالة للكبار، والإعالة العمرية والإعالة الكلية على هذا الأساس، أما نسب الإعالة الحقيقية والإعالة الاقتصادية فقد تم احتسابها على أساس العاملين النشطين اقتصادياً، من الفئة العمرية (١٠سنوات فأكثر) ولإبراز هذه النسب وأهميتها و فيما يلي تحليل مختصر لها:

بالرجوع إلى الجدول رقم (٥) الذي يوضح نسب الإعالة للسكان في منطقة الدراسة يلاحظ أن نسبة الإعالة للأطفال (صفر – ١٤سنة) بلغت ١٢٠,٤٣% بمعنى آخر أن كل ١٠٠ شخص من الفئة العمرية (١٥-٦٤سنة) يمكن أن يعيلوا ١٢٠شخصاً تقريباً من فئة الأطفال، أما نسبة الإعالة للكبار (٦٥ سنة فأكثر) فقد كانت ٨,٤٤% أي أن كل ١٠٠ شخص في سن الإنتاج اقتصادياً يمكن أن يعيلوا ٨ أشخاص تقريباً من الفئة العمرية (٦٥ سنة فأكثر) وهذه نسبة منخفضة ويرجع ذلك إلى أن عدد السكان في هذه الفئة منخفضاً مقارنة مع الفئات الأخرى.

ومن جهة أخرى نجد أن نسبة الإعالة العمرية قد بلغت ١٢٨,٨٧% أي أن كل ١٠٠ شخص في سن الإنتاج يعيلون ١٢٩ شخصاً تقريباً من الفئات العمرية (صفر-١٤سنة) ، و (٦٥ سنة فأكثر) أما نسبة الإعالة الكلية فقد مثلت ٢٢٨,٨٧% أي أن كل ١٠٠ شخص من المنتجين اقتصادياً يعيلون ٢٢٩ شخصاً تقريباً من إجمالي السكان وقد مثلت نسبة الإعالة الحقيقية ٣٠٣,٠٥% أي أن كل ١٠٠ شخص من العاملين النشطين اقتصادياً في الأعمار (١٠سنوات فأكثر) يعيلون ٣٠٣ شخصاً تقريباً من السكان المعالين لنفس الأعمار (غير العاملين).

أما نسبة الإعالة الاقتصادية نجدها بلغت ٤٠٣,٥% وهي أكثر تمثيلاً للواقع وبالذات في المجتمعات النامية، ونفس هذه النسبة إن كل ١٠٠ شخص من العاملين النشطين اقتصادياً من الفئة العمرية (١٠ سنوات فأكثر) يعيلون ٤٠٣ شخصاً تقريباً من السكان بما فيهم أنفسهم بمعنى آخر أن كل شخص يعيل أربعة أشخاص تقريباً. والشكل رقم (٦) يوضح التوزيع النسبي للإعالة في منطقة الدراسة.

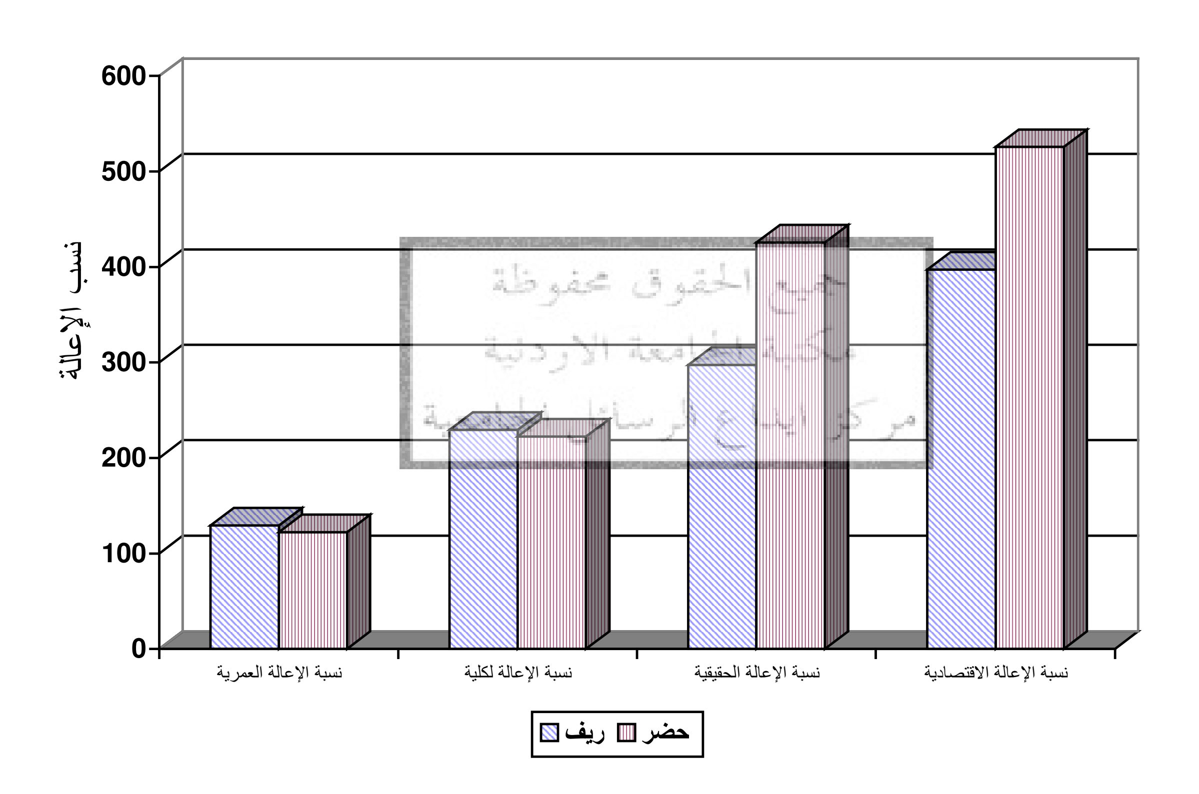
جدول رقم (٥)

نسب الإعالة للسكان في منطقة الدراسة (٢٠٠١)

نوع الإعالة	**ريف**	**حضر**	**الإجمالي**
نسبة الإعالة للصغار (صفر – ١٤سنة)	١٢٠,٨٠	١١٤,٦٩	١٢٠,٤٣
نسبة الإعالة للكبار (٦٥ سنة فأكثر)	٨,١٥	٧,٣٥	٨,٤٤
نسبة الإعالة العمرية	١٢٩,٣١	١٢٢,٠٤	١٢٨,٨٧
نسبة الإعالة الكلية	٢٢٩,٣١	٢٢٢,٠٤	٢٢٨,٨٧
نسبة الإعالة الحقيقية	٢٩٧,٢٢	٤٢٥,٧٢	٣٠٣,٥
نسبة الإعالة الاقتصادية	٣٩٧,٢٢	٤٢٥,٧٢	٤٠٣,٥

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠١.

ويوضح الشكل رقم (٦) التوزيع النسبي للإعالة في منطقة الدراسة.



شكل رقم (٦)

التوزيع النسبي للإعالة في منطقة الدراسة (٢٠٠١)

الهجرة:

تبرز أهمية الهجرة كظاهرة اجتماعية، كونها أحد العوامل الرئيسة المؤثرة على النمو السكاني، والتغيرات الديموغرافية، وتوزيع السكان، وانتشارهم بين المحافظات، وفي الحضر والريف أيضاً. وعادة ما تنشأ وتنشط حركة الهجرة بفعل ازدياد السكان في بعض المناطق وازدياد الطلب على ضروريات الحياة. والاحتياجات اللازمة لحياة الأفراد من فرص العمل، والتعليم والخدمات وغيرها. والإنسان بطبعه يميل إلى تحسين مستوى معيشته دائماً بالبحث عن فرص ووسائل أفضل لحياته واستقراره. وهذه الظاهرة برزت في العقود الأخيرة بشكل ملحوظ، وخاصة نزوح الأفراد من الريف إلى الحضر. أو إلى خارج الوطن ولا شك أن تدفق الهجرة إلى بعض المناطق الحضرية وبشكل عشوائي زاد من حجم وسرعة هذه التحركات وهذا بدوره يؤدي إلى خلل خطير في التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين السكان، إذا لم يتم معرفة حجم هذه الظاهرة واتجاهاتها ورصد مساراتها ومؤشراتها واتخاذ خطوات عملية لتلافي سلبياتها ومحدداتها على واقع ومستقبل السكان.

ومن خلال هذا العرض الموجز سيتم تناول تيارات الهجرة إلى منطقة الدراسة حسب محل الإقامة السابقة ومحل الميلاد فقط مقارنة مع المقيمين حالياً في منطقة الدراسة، حيث تبين نتائج آخر تعداد سكاني أن حجم الهجرة الوافدة إلى منطقة الدراسة، حسب محل الإقامة السابقة بلغ (٤٠٦٤٠) فرداً منهم حوالي (٧١٤٢) فرداً كانوا موجودين أثناء إجراء عملية التعداد، بمعنى أنهم لا يقيمون إقامة دائمة في المنطقة، وبهذا فإن حجم الهجرة الوافدة إلى المنطقة بلغ (٣٣٤٩٨) مهاجراً بنسبة تصل إلى ١,٨٢% من المقيمين بصفة دائمة في المنطقة. وهؤلاء جاءوا من المحافظات الأخرى ومن خارج الوطن، ويقيمون حالياً في منطقة الدراسة بصفة دائمة. كما بلغ صافي حجم الهجرة الوافدة إلى المنطقة حسب محل الميلاد (٢٦٩٦٩) مهاجراً بنسبة تصل إلى (١,٤٦%) من المقيمين إقامة دائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك نسبة من المقيمين في المنطقة أثناء التعداد وجدوا في محافظات أخرى، بشكل عرضي وهم غير مشمولين ضمن هؤلاء المهاجرين أو ضمن سكان المنطقة (كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠١).

وفيما يخص التوزيع النسبي للوافدين إلى المنطقة حسب محل الإقامة السابقة يلاحظ أن الوافدين من خارج اليمن يحتلون المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتهم (٢٧,٠٩%) من إجمالي الوافدين وهذا يشير إلى عودة بعض المغتربين وأبناءهم إلى المنطقة إبان حرب الخليج الثانية.

خصائص السكان والسكن:

مصادر الدخل:

تفاوت مصدر الدخل لدى أرباب الأسر في عينة الدراسة ، ما بين راتب وظيفي والذي حقق أعلى نسبة (٥٨,٣%)، ويأتي الناتج الزراعي بنسبة (٢٠,٣%) ، يلي ذلك الإيجارات (عقارات) بنسبة (٥,٦%) ويلي ذلك الاستثمارات بنسبة (٨,٤%) والجدول رقم (٦) يوضح مصدر الدخل لدى أرباب الأسر .

جدول رقم (٦)

مصادر الدخل لدى أرباب الأسر في عينة الدراسة

مصدر دخل الأسرة الرئيسي	عدد أرباب الأسر	النسبة المئوية
راتب	٥٨٨	٥٨,٣
ناتج زراعي	٢٠٣	٢٠,٣
إيجارات (عقارات)	٥٦	٥,٦
استثمارات	٨٤	٨,٤
المجموع	١٠٠٠	١٠٠

المصدر: عمل الباحثة

يتضح من الجدول أن أعلى نسبة من أرباب الأسر في عينة الدراسة تعتمد على الراتب الوظيفي حيث شكلت (٥٨,٣%) كمصدر دخل، ويرجع ذلك كون الراتب الوظيفي مصدر دخل ثابت مقارنة بالمصادر الأخرى فالإنتاج الزراعي يختلف من عام لآخر ولا يعطي دخلاً شهرياً ثابتاً بل موسمياً.

وبالنسبة للاستثمارات فإنها تتركز في المراكز الحضرية نظراً لتوافر خدمات البنية التحتية، أما المناطق الريفية فتكاد تخلو من الاستثمارات وخاصة في مجال الزراعة إذ نجد أن أصحاب رؤوس الأموال يفضلون استثمار أموالهم في المناطق المتحضرة وغالباً ما تكون نشاطاتهم خدمية أكثر منها إنتاجية.

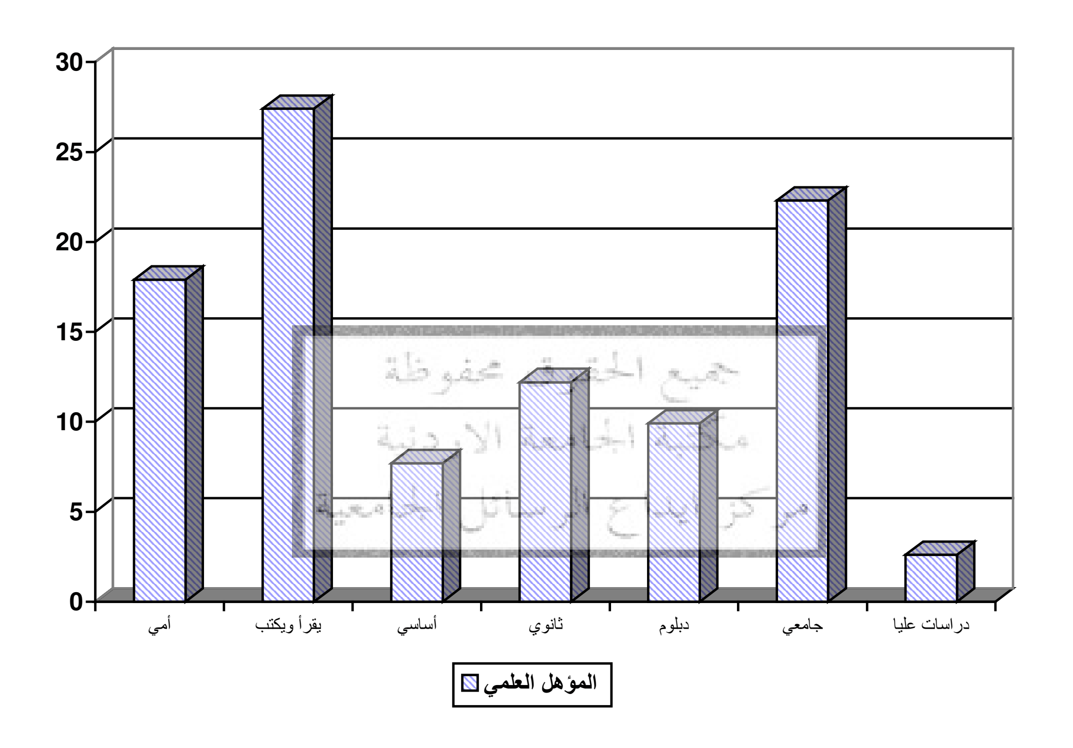
- **المستوى التعليمي لأرباب الأسر:**

يقصد بالمستوى التعليمي أعلى مؤهل تعليمي حصل عليه رب الأسرة، وذلك للدور الذي يلعبه المستوى التعليمي في تحسين مستوى الأسرة الاقتصادي والاجتماعي في أغلب الأحيان، والجدول رقم (٧) يبين تفاوت المستوى التعليمي بين أرباب الأسر في منطقة الدراسة. والشكل رقم (٧) يوضح التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب الحالة التعليمية في منطقة الدراسة.

جدول رقم (٧) المستوى التعليمي لأرباب الأسر في عينة الدراسة

المؤهل التعليمي	*عدد أرباب الأسر*	*النسبة المئوية*
أمي	١٧٩	١٧,٩
يقرأ ويكتب	٢٧٤	٢٧,٤
أساسي	٧٧	٧,٧
ثانوي	١٢٢	١٢,٢
دبلوم	٩٩	٩,٩
جامعي	٢٢٣	٢٢,٣
دراسات عليا	٢٦	٢,٦
المجموع	١٠٠٠	١٠٠

المصدر: عمل الباحثة



شكل رقم (٧)

التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب الحالة التعليمية

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٧) أن نسبة الأمية مرتفعة بين أرباب الأسر، وإذا ما أضفنا إليها فئتي الذين يقرأون ويكتبون والتعليم الأساسي لكانت النسبة ٥٣% مما يشكل عبئاً على التنمية والتعليم هو الركيزة الأساسية في تغيير نمط حياة المجتمعات نحو الأفضل.

التركيب العمري لأرباب الأسر:

تفاوت التركيب العمري لأرباب الأسر في عينة الدراسة، حيث كانت فئة ارباب الأسر الذين تقل أعمارهم عن (٣٦ سنة) أعلى نسبة؛ ويرجع ذلك إلى ظاهرة الزواج المبكر في مجتمع الدراسة، كغيره من المناطق اليمنية الذي يلاحظ فيها هذه الظاهرة، وقد شكلت فئة (٦٠ سنة فأكثر) أدنى نسبة، وقد يعود ذلك إلى ؛ تحمل نسبة قليلة من أولياء الأمور عبء رب الأسرة ، وعائلها والإنفاق على أبناءه وأسرهم وذلك بعد تزويجهم، والجدول رقم (٨) يبين الفئات العمرية لأرباب الأسر.

جدول رقم (٨) الفئات العمرية لأرباب الأسر في عنية الدراسة

الفئة	*العدد*	*النسبة المئوية*
أقل من ٣٦ سنة	٤٤٢	٤٤,٢
٣٦-٥٠ سنة	٣٤٩	٣٤,٩
٥١ – ٥٩سنة	١٣٥	١٣,٥
٦٠سنة فأكثر	٧٤	٧,٤
المجموع	١٠٠٠	١٠٠

المصدر: عمل الباحثة

الحالة العملية لأرباب الأسر:

هناك تفاوت ملحوظ فيما يتعلق بالحالة العملية لأرباب الأسر في منطقة الدراسة، حيث كانت أعلى نسبة لفئة الموظفين والتي شكلت (٥٦,٢%) من العاملين في محافظة صنعاء، يليها فئة العاملين في مجال الزراعة، فالزراعة هي النشاط الرئيسي في الريف اليمني، حيث يمارسها معظم أبناء مجتمع الدراسة؛ بالإضافة إلى ممارستهم أعمال أخرى، وذلك كعمل آخر يمارسونه بعد عملهم الوظيفي؛ أو أعمال أخرى، وبالنسبة لفئة المتعطلين عن العمل يرجع ذلك إلى شح فرص العمل المتاحة للشباب في منطقة الدراسة وهي نسبة عالية ، وهذا بدوره ينعكس سلباً على أحوال أسرهم من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. والجدول رقم (٩) يبين توزيع أرباب الأسر وفقاً للحالة العملية.

جدول رقم (٩) توزيع أرباب الأسر وفقاً للحالة العملية التي يمارسونها

الحالة العملية	***العدد***	***النسبة المئوية***
موظف	٥٦٢	٥٦,٢
مزارع	١٩٢	١٩,٢
عامل بأجر يومي	١١١	١١,١
متقاعد	٦٤	٦,٤
عمل حر	٥٤	٥,٤
المتعطل	١٧	١,٧
المجموع	١٠٠٠	١٠٠

المصدر: عمل الباحثة

خصائص المسكن:

سيتم في هذا الجزء تحليل بيانات الدراسة من حيث طبيعة مواد البناء، ملكية المسكن، ومساحة السكن، والمرافق المتوافرة، وتجهيزات المسكن.

طبيعة مواد البناء:

تتميز مباني منطقة الدراسة بأنها مبنية من الحجر والطوب أو الخرسانة والطوب معاً. وقد تبين من تحليل نتائج الدراسة الميدانية للوحدات المساحية للمنطقة ما نسبته (٦٣,١%) من المباني المبنية من الحجر، و(١١%) مبنية بالاسمنت المسلح، وأن (١٩%) مبنية من الطوب والحجر، وكانت أدنى نسبة (٦%) باستخدام الآجور (الطوب المحروق). والجدول رقم (١) يبين أنواع المساكن.

جدول رقم (١٠) طبيعة مواد البناء للمساكن لدى عينة الدراسة

مادة البناء	***عدد المساكن***	***النسبة المئوية***
حجر	٦٣١	٦٣,١
اسمنت مسلح	١١٠	١١
طوب + حجر	١٩٩	١٩,٩
آجور	٦٠	٦
المجموع	١٠٠٠	١٠٠

المصدر: عمل الباحثة

يغلب على المساكن في عينة الدراسة بأن استخدام الحجر في بناءها والذي بلغت نسبته (٦٣,١%) وهو طابع معماري تتميز به منطقة الدراسة حيث تتوافر الأحجار نظراً لطبيعة المنطقة، إلا أن الملاحظ هو انتشار الحجر المشغول والنظيف في معظم المباني وخاصة الحديثة منها، بالإضافة إلى الطوب الاسمنتي الذي انتشرت معامله في مختلف المناطق.

ملكية المسكن:

شكلت المساكن المملوكة ما نسبته (٨١,٦%) وهذا مؤشر على استقرار عام لأي أسرة في منطقة الدراسة، فالغالبية منها تملك بيوتها، والقليل منها فقط مستأجر للبيت الذي يسكنه، وهذه النسبة القليلة هم الموظفون من خارج المحافظة، الذين يعملون في محافظة صنعاء والقادمون إليها من المحافظات الأخرى. والجدول رقم (١١) يبين نوع ملكية المسكن لدى أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (١١) ملكية المسكن لدى أفراد عينة الدراسة

الملكية	*عدد المساكن*	*النسبة المئوية*
ملك	٨١٦	٨١,٦
مستأجر	١٨٤	١٨,٤
المجموع	١٠٠٠	١٠٠

المصدر: عمل الباحثة

مساحة المسكن:

ترتبط مساحة المسكن بعلاقة قوية مع عدد الغرف وحجم المرافق ووجود تهوية ووجود حديقة وكراج. يلاحظ أن هناك تفاوتاً ملحوظاً في مساحة المساكن بين مناطق الدراسة، حيث دلت نتيجة المسح الميداني على أن (٤٢,٤%) من المساكن كانت مساحتها تقل عن (١٠٠م^{٢}) وأن (٣٨,٢%) من المساكن تتراوح مساحتها ما بين (١٠٠ و٢٥٠م^{٢})، وأن (٩,١%) منها تزيد مساحتها عن (٤٠٠م^{٢}). والجدول رقم (١٢) يبين مساحة المساكن لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (١٢) مساحة المساكن لدى عينة الدراسة

مساحة المسكن	*عدد المساكن*	*النسبة المئوية*
أقل من ١٠٠م^{٢}	٤٢٤	٤٢,٤
١٠٠ – ٢٥٠م^{٢}	٣٨٢	٣٨,٢
٢٥١ – ٤٠٠م^{٢}	١٠٣	١٠,٣
٠٠م^{٢} فأكثر	٩١	٩,١
المجموع	***١٠٠٠***	***١٠٠***

المصدر: عمل الباحثة

تتفاوت مساحة المساكن في منطقة الدراسة بين أفراد العينة وتسود المساحات الصغيرة التي أخذت أعلى نسبة (٤٢,٤%)، وتتركز بصفة خاصة في المناطق الريفية، ويرجع ذلك إلى الطبيعة التضاريسية حيث قمم الجبال، وما عُرف عن الإنسان اليمني من حفاظه على الأرض الزارعية حيث يفضل بناء مسكنه على تلة ويترك المساحات المنخفضة المستوية كالوديان والقيعان للزراعة، ولكن ذلك لا يمنع وجود مساحات متوسطة وواسعة للمسكن وخاصة في المناطق الحضرية، حيث أدى التوسع العمراني ومتطلبات العصر الحديث إلى الزحف على الأراضي الزراعية، وغالباً ما تأخذ المباني الحديثة نمط الفيلات بمرافقها المختلفة من حديقة واسعة ومسبح وكراجات وبوابات متعددة وملحقاتها، لذلك فهي تتطلب مساحات واسعة.

عدد طوابق المساكن :

تتميز المساكن في منطقة الدراسة بارتفاعات تتراوح ما بين طابق وأكثر إلى ٨ طوابق. أظهرت نتائج المسح أن نسبة المباني التي تتألف من طابق واحد كانت (٤٠,٤%) من مجموع المباني في العينة، والمباني التي تتألف من طابقين كانت (٣٢,٦%) ، والمباني التي تتألف من ثلاثة طوابق كانت (١٨,٤%)، أما المباني التي تتالف من أربعة طوابق فأكثر كانت (٨,٦%). والجدول رقم (١٣) يبين عدد الطوابق التي تتكون منها المساكن في منطقة الدراسة.

جدول رقم (١٣)

عدد الطوابق التي تتكون منها المساكن في منطقة الدراسة

عدد الطوابق	*عدد المباني*	*النسبة المئوية*
١	٤٠٤	٤٠,٤
٢	٣٢٦	٣٢,٦
٣	١٨٤	١٨,٤
٤	٦١	٦,١
٥	١٥	١,٥
٦	٥	٠,٥
٧	٢	٠,٢
٨	٣	٠,٣
المجموع	***١٠٠٠***	***١٠٠***

المصدر: عمل الباحثة

الأثاث المنزلي المتوافرة في مساكن عينة الدراسة:

يعد الأثاث من ضروريات المسكن الحديث في وقتنا الحاضر، ويدل مدى توافره في هذه المساكن على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر التي تقيم فيها. والجدول رقم (١٤) يبين الأثاث المتوافر في مساكن أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (١٤) الأثاث المتوافر في مساكن أفراد عينة الدراسة

الأثاث	*عدد المساكن*	*النسبة المئوية*
غسالة	٥٢٨	٥٢,٨
ثلاجة	٥١٨	٥١,٨
غاز للطبخ	٨٢٥	٨٢,٥
غاز للخبز	٧٥٤	٧٥,٤
تلفاز	٧٤٦	٧٤,٦
فيديو	٢٣٠	٢٣
راديو ومسجل	٨٠٦	٨٠,٦
ساتلايت	٣٧٦	٣٧,٦
حاسوب شخصي	١١٣	١١,٣
انترنت	٦٩	٦,٩
المجموع	***١٠٠٠***	***١٠٠***

المصدر: عمل الباحثة

يتضح من الجدول رقم (١٤) مدى توافر الأثاث المنزلي، لدى أفراد عينة الدراسة، ويرتبط توافر الأدوات الكهربائية بتوافر شبكة الكهرباء العامة، إلا أن هناك أسراً تعتمد على المولدات الكهربائية الخاصة أو الأهلية، وتتوافر في المناطق الحضرية جميع العناصر الأساسية من الأثاث بلا استثناء، وفيما يتعلق بوسائل الثقافة والترفيه تقتني معظم الأسر جهاز راديو ومسجل، ثم يأتي جهاز التلفزيون، أما الساتلايت فشكلت نسبة توافره لدى أفراد العينة (٣٧,٦%) ، وكانت أدنى نسبة (١١,٣%) هي امتلاك جهاز حاسوب ويرجع ذلك إلى عدم توافر هذه الأجهزة إلا في أمانة العاصمة ويعتبر جهاز الحاسوب من الكماليات التي لا داعي لها لدى معظم أرباب الأسر في عينة الدراسة.

الاستخدام الحالي للأرض:

يختلف استخدام الأرض في منطقة الدراسة ما بين استخدامه للسكن والذي حقق أعلى نسبة (٨٣,٤%)، يليه الاستخدام الزراعي والذي بلغت نسبته (١٥,٩%) ، بينما بلغت نسبة الاستخدام الصناعي (٠,٥%)، وكانت أدنى نسبة هي الاستخدام التجاري حيث بلغت (٠,٢%)، والجدول رقم (١٥) يبين الاستخدام الحالي للأرض لدى أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (١٥)

استخدامات الأرض لدى أفراد عينة الدراسة

مساحة المسكن	*عدد المساكن*	*النسبة المئوية*
زراعي	١٥٩	١٥,٩
صناعي	٥	٠,٥
سكني	٨٣٤	٨٣,٤
تجاري	٢	٠,٢

المصدر: عمل الباحثة

يتضح من الجدول رقم (١٥) أن الاستخدام السكني للأرض حقق أعلى نسبة لدى أفراد عينة الدراسة (٨٣,٤%) ، ويليها الاستخدام الزراعي حيث بلغت نسبته(١٥,٩%) أما الاستخدامان الصناعي والتجاري فهما محدودان، وهذا يدل على أن الاستخدام السكني هو الغالب وخاصة في المجتمع اليمني الذي ما زال يفضل السكن المستقل، حيث أن كل أسرة أو عائلة تفضل السكن في مبنى خاص بها، وهذا بدوره يزيد من التوسع الأفقي الذي غالباً ما يكون على حساب الأراضي الزراعية من جهة، وعائقاً أمام توافر خدمات البنية التحتية والخدمات الضرورية من جهة أخرى.

النشاطات الاقتصادية:

تختلف النشاطات الاقتصادية التي يمارسها السكان في منطقة الدراسة ما بين النشاط الزراعي، والنشاط الصناعي، والنشاط التجاري، والأنشطة الحرفية المختلفة، ولكن مزاولة النشاط الزراعي يأتي في مقدمة هذه الأنشطة، حيث يمارسه معظم سكان منطقة الدراسة وفي هذا الجزء سوف نتطرق إلى أهم الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها السكان على النحو التالي:

أ) النشاط الزراعي:

تعتبر حرفة الزراعة هي الحرفة الرئيسية والأولى ، حيث يعمل بها غالبية السكان في اليمن، إذ بلغت نسبة العاملين في القطاع الزراعي في عام (١٩٩٤م) بفروعة المختلفة الزراعية والحيوانية والصيد نحو (٥٤%) من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً، وفي عام (١٩٩٩م) تناقصت نسبة المشتغلين بالزراعة إلى (٤٨,٢%) من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً يمثلون (١١,١%) من إجمالي السكان في اليمن للعام نفسه (كتاب الإحصاء السنوي، مصدر سابق).

وتعتبر منطقة الدراسة من أكثر محافظات الجمهورية ممارسة لحرفة الزراعة حيث بلغ عدد الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة (١٦٧,٧٠٧) حيازة بنسبة ١٥% من إجمالي عدد الحيازات في اليمن، كما بلغت المساحة الصالحة للزراعة (٣٨٠,٧٢٦) هكتاراً بنسبة ٢٣% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة في اليمن، أما المساحة المزروعة فقد وصلت إلى (٢٢٦,١٦٣) هكتاراً بنسبة ١٩% من إجمالي المساحة المزروعة على مستوى اليمن (كتاب الإحصاء السنوي، مصدر سابق).

وفيما يتعلق بمصادر الري لهذه المساحات الزراعية نجد أن الزراعة في اليمن تعتمد اعتماداً كبيراً على مياه الأمطار أو على المياه الجوفية والمجاري السطحية ولكن بنسبة أقل من اعتمادها على مياه الأمطار نظراً لشح المجاري السطحية واعتمادها على مواسم سقوط المطر، حيث تمثل الأراضي التي تعتمد على الأمطار ٥٠% من إجمالي المساحة المزروعة وبالنسبة لمنطقة الدراسة تقسم المساحة المزروعة إلى أقسام مختلفة من حيث مصادر الري ، ففي عام (٢٠٠١)م بلغ إجمالي المساحة المزروعة (٢٢٦,١٦٣) هكتاراً كما سبق الإشارة، منها (٩٩,٢٢٢) هكتاراً تعتمد على الأمطار و (٩٢,١١٦) هكتاراً تعتمد على المياه الجوفية و (٦٧٨٥) هكتاراً تعتمد على الينابيع، و(٢٧١٤٠) تُروى بالسيول.

والجدير ذكره أن المساحة المعتمدة على السيول متفاوتة سنة تلو أخرى نتيجة لتغير تدفق السيول من موسم لآخر تبعاً لسقوط الأمطار، كما أن معظم المحاصيل المعتمدة على مياه الآبار الجوفية والينابيع هي القات والفواكه، أما محاصيل الحبوب فإنها تعتمد على مياه الأمطار.

وتزرع المساحة الصالحة للزراعة في منطقة الدراسة بالحبوب وخاصة القمح حيث تستأثر بإنتاج ٥٠% من الإنتاج المحلي للقمح في اليمن، كما تزرع الفواكه والخضار والبن، وقد بلغت نسبة السكان النشطين اقتصادياً في قطاع الزراعة في منطقة الدراسة ٧١% من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً عام١٩٩٤م (كتاب الإحصاء السنوي، مصدر سابق).

وتعتبر مناطق (بني حشيش- بني مطر - خولان - همدان - الحيمة الخارجية- الحيمة الداخلية - الطيال) من أهم المناطق الزراعية في منطقة الدراسة ، وتزرع أنواع من المحاصيل المتعددة كالقمح والشعير والبقوليات بالإضافة إلى الخضروات والفواكه، وبالنسبة للحبوب تعتمد زراعتها على مياه الأمطار، أما محاصيل الخضروات والفواكه فتروى بالمياه الجوفية، لذلك تعتبر هذه المناطق مناطق زراعية من الدرجة الأولى في منطقة الدراسة وتشتهر كل من بني حشيش وهمدان وخولان بإنتاج محصول العنب وكذلك الجوز واللوز، بينما تشتهر الحيمتين الداخلية والخارجية وبني مطر بإنتاج البن اليمني وكما سبق الإشارة تروى هذه المحاصيل بالمياه الجوفية أو عن طريق مياه السدود والحواجز المائية وهي أراضٍ مستوية نوعاً ما، مقارنة مع باقي المناطق المتمثلة في (كسمه - الجبين - السلفيه - بلاد الطعام - الجعفرية) والتي تتصف بالوعورة والتضرس لذلك تعتمد الزراعة في هذه المناطق على مياه الأمطار بصفة رئيسية وكذلك مياه الينابيع.

الحيازة الزراعية:

بلغ عدد الحيازات الزراعية للعام ٢٠٠١م (٤٦٢) حيازة زراعية وصلت مساحتها إلى (٥٧٨٧٢٦)م^{٢}، وبلغت المساحة المستغلة منها (٤٥٠٦٩٧)م^{٢} وهذا يدل على أن المساحة المستغلة من الحيازة الزراعية كبيرة مقارنة بالمساحة الزراعية مما يؤكد سيادة حرفة الزراعة في الريف اليمني الذي يمثل سكانه حوالي ٧٦% من إجمالي عدد السكان حسب ما جاء في تعداد السكان العام لعام ١٩٩٤م.

ملكية الحيازة الزراعية:

تفاوتت نوعية ملكية الحيازة الزراعية ما بين حيازة مملوكة والتي وصلت نسبتها إلى (٦٩,٦%) تليها الحيازة المستأجرة والتي وصلت نسبتها (١٥,٢%)، ثم الحيازة بوضع اليد والتي وصلت نسبتها (١٥,٢%) أيضاً ، والجدول رقم (١٦) يبين أنواع ملكية الحيازة الزراعية لدى أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (١٦)

أنواع الحيازة الزراعية لدى أفراد عينة الدراسة

نمط الحيازة الزراعية	*عدد الملكيات*	*النسبة المئوية*
مملوكة	٣٢٢	٦٩,٦
مستأجرة	٧٠	١٥,٢
بوضع اليد	٧٠	١٥,٢
المجموع	***١٠٠٠***	***١٠٠***

المصدر: عمل الباحثة

يتضح من الجدول أن معظم المزارعين يمارسون الزراعة في أملاكهم، فهي مصدر الدخل الرئيسي، لسكان الريف، بالإضافة إلى تمسك أبناء الريف بالأرض وعدم تركها، وفيما يتعلق بالأراضي المستأجرة يتم استئجارها من أملاك الدولة أو من الأشخاص المالكين لها وذلك لانشغال هؤلاء بأعمال أخرى غير الزراعة أو هجرتهم إلى خارج المنطقة.

- **نوع الآلات المستخدمة:**

تنوعت الآلات المستخدمة في ممارسة النشاط الزراعي لدى أفراد عينة الدراسة ما بين الأيدي العاملة والتي حققت أعلى نسبة (٩٧,٨%) يلي ذلك استخدام الجرار (حراثة) والتي كانت نسبته (٨٧,٤%)، يلي ذلك المحراث الحيواني بنسبة (٨٥,٥%) ، ثم الحصادة بنسبة (١١%). والجدول رقم (١٧) يبين الآلات المستخدمة في الزراعة لدى أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (١٧)

الآلات المستخدمة في الزراعة لدى أفراد عينة الدراسة

نوع الآلة المستخدمة في الزراعة	*الإجابات*	*عدد الآلات*	*النسبة المئوية*
جرار	نعم	٤,٦	٨٧,٨
حصادة	نعم	٥١	١١
محراث حيواني	نعم	٣٩٥	٨٥,٥
أيدي عاملة	نعم	٤٥٢	٩٧,٨

المصدر: عمل الباحثة

بالنظر إلى الجدول رقم (١٧) نلاحظ أن الاعتماد على الأيدي العاملة والمحراث الحيواني والحصادة بشكل أعلى نسبة، ويرجع ذلك لوعورة السطح حيث المدرجات الزراعية ولا يمكن استخدام الآلات الكبيرة في المدرجات الزراعية لذلك يعتمد على الأيدي العاملة والمحراث الحيواني، أما المساحات المستوية فتستخدم فيها الآلات الكبيرة وغالباً يتم استئجار هذه الآلات لأن غالبية المزارعين لا يتمكنون من شرائها، وهناك ارتفاع ملحوظ في أجور الأيدي العاملة في الزراعة، حيث يعاني أصحاب الحيازات الزراعية من ذلك، ويمارس الزراعة أصحاب الحيازة أنفسهم وتتحمل المرأة العبء الأكبر في ممارسة العمل الزراعي في الريف اليمني.

- مصادر تمويل الحيازة الزراعية:

تنوعت مصادر تمويل الحيازة لدى أفراد عينة الدراسة، ما بين المصادر الذاتية من الأسرة، والتي بلغت نسبتها (٩٢,٤%)، وبنك التسليف الزراعي والذي بلغت نسبة تمويلية للمزارعين (٣,٥%) ، يلي ذلك االقروض من أشخاص حيث كانت نسبتهم (٢,٤%)، وكانت أدنى نسبة (١,٧%) للوسطاء، والجدول رقم (١٨) يبين مصادر تمويل الحيازة لدى أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (١٨)

مصادر تمويل الحيازة الزراعية لدى أفراد عينة الدراسة

مصدر تمويل الحيازة الزراعية	*عدد الحيازات*	*النسبة المئوية*
مصدر ذاتي من الأسرة	٤٧٢	٩٢,٤
بنك التسليف الزراعي	١٦	٣,٥
قروض من أشخاص	١١	٢,٤
الوسطاء	٨	١,٧

المصدر: عمل الباحثة

يشير الجدول رقم (١٨) إلى أن أصحاب الحيازات الزراعية يعتمدون على المصادر الذاتية في تمويل مشاريعهم الزراعية سواء من أرباح المحاصيل المنتجة أو من مداخيل أفراد الأسرة الأخرى، ونسبة ضئيلة جداً (٣,٥%) فقط يتم تمويلهم من بنك التسليف الزراعي التابع لوزارة الزراعة والري حيث يمول هذا البنك الذين يقومون بزراعة المحاصيل الهامة كالبن بصفته محصول نقدي يدر على البلد العملة الصعبة، ويفترض أن يكون لهذا البنك دور أكبر وخاصة لدعم صغار المزارعين وتشجيعهم.

- مستلزمات الحيازة الزراعية:

يتضح من الجدول رقم (١٩) حاجة أصحاب الحيازات الزراعية إلى مياه الري بالمقام الأول، حيث كان هناك شبه إجماع على حاجتهم لمياه الري، ما عدا فئة قليلة منهم توفرت لهم مصادر ري كالارتوازات الخاصة بهم وتكون عادة محصورة ضمن أراضيهم، وبالنسبة لتسوية الأراضي تحتاج بعض الحيازات إلى مسح الأرض وتسويتها وصيانة المدرجات وذلك لاستغلالها وعادة يقوم المزارع باستزراع جزء من حيازته وترك الجزء الباقي منها لعدم قدرته على تحمل عبء تكاليف تسوية الأرض وإصلاحها كاملة، أيضاً يعاني أفراد عينة الدراسة من سوء تسويق منتجاتهم حيث يعتمدون على أنفسهم في ذلك ويفتقرون إلى الجمعيات التعاونية والخاصة التي تسهل تسويق منتجاتهم مما يصيب معظم المزارعين بالإحباط.

جدول رقم (١٩)

مستلزمات الحيازة الزراعية من وجهة نظر أصحاب الحيازات في عينة الدراسة

مستلزم الحيازة الزراعية	*عدد الحيازات*	*النسبة المئوية*
تسوية	١٧٠	٣٦,٨
مياه جوفية	٣٤٧	٧٥,١
إضافة أسمدة كيماوية	١٤١	٣٠,٥
إضافة أسمدة عضوية	١٢٧	٢٧,٥
توفير أكثر لمياه الري	٣١٨	٦٨,٨
عمالة مدربة	١٠٢	٢٢,١
تسويق مناسب	١٥٣	٣٣,١

المصدر: عمل الباحثة

- المشكلات الزراعية:

تنوعت المشكلات الزراعية التي يعاني منها المزارعون في عينة الدراسة ما بين عدم توافر مياه الري الكافية للزراعة، والتي كانت نسبتها (٩٤,٢%) ، انتشار الأمراض والآفات الزراعية والتي كانت نسبتها (٦٤,٧%)، والإنتاجية المنخفضة للمحاصيل والتي بلغت نسبتها (٦٤,١%)، وكانت أدنى نسبة (٢٧,١%) والتي تمثلت في التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية والجدول رقم (٢٠) يبين المشكلات الزراعية التي يعاني منها المزارعون في عينة الدراسة.

جدول رقم (٢٠)

المشكلات الزراعية التي يعاني منها المزارعون في عينة الدراسة

المشكلات	*التكرار*	*النسبة المئوية*
عدم توافر مياه الري الكافية للزراعة.	٤٣٥	٩٤,٢
انتشار الأمراض والآفات الزارعية	٢٩٩	٦٤,٧
الإنتاجية المنخفضة للمحاصيل	٢٩٦	٦٤,١
قلة رأس المال المتوفر للاستثمار الزراعي.	٢٨٧	٦٢,١
ارتفاع كلفة الأسمدة والعلاجات.	٢٧٢	٥٨,٩
فقر التربة وتدني خصوبتها وتلوثها.	٢٤٦	٥٣,٢
ارتفاع كلفة الأيدي العاملة	٢٣٤	٥٠,٦
انخفاض أسعار المنتجات	٢١٠	٤٥,٥
عدم الأخذ بأساليب الإنتاج الزراعي الحديثة.	٢١٠	٤٥,٥
ارتفاع كلفة النقل للأسوق	١٨٨	٤٠,٧
تقلبات الظروف الجوية.	١٨٧	٤٠,٥
الانشغال بأعمال أخرى تلهي عن الزراعة	١٨٦	٤٠,٣
منافسة المنتجات الزراعية الخارجية في السوق المحلية.	١٨٠	٣٩
عدم توافر أسواق كافية لتسويق الإنتاج الزراعي.	١٦١	٣٤,٨
ارتفاع كلفة البذور والنقاوي	١٥٦	٣٣,٨
ارتفاع كلفة الحصاد والقطف	١٣٢	٢٨,٦
التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.	١٢٥	٢٧,١

المصدر: عمل الباحثة

يتضح من الجدول رقم (٢٠) أن أهم المشاكل الزراعية التي تعاني منها منطقة الدراسة عدم توافر مياه الري الكافية للزراعة حيث وصلت نسبة من يعانون من هذه المشكلة في عينة الدراسة (٩٤,٢%)، فالمنطقة تعاني من شح المياه واستنزاف جائر للموارد المائية المتاحة،

وتبين أن الذين لم يعتبروها مشكلة يتوافر لديهم مصادر مياه أخرى لري مزروعاتهم، كالعيون القريبة من مزارعهم أو يملكون آباراً جوفية في أراضيهم الزراعية، أما باقي أفراد العينة فيعانون بشدة من عدم توافر المياه وارتفاع أسعارها، نظراً لتذبذب كميات الأمطار السنوية، والتي لا يمكن الاعتماد عليها إلا في زراعة محاصيل القمح والحبوب الأخرى.

وتأتي مشكلة انتشار الأمراض والآفات الزراعية في المرتبة الثانية من حيث أهم المشكلات الزراعية التي يعاني منها أفراد عينة الدراسة حيث وصلت نسبة من يعانون من هذه المشكلة (٦٤,٧%) وتنتشر الآفات والأمراض بصفة خاصة في محاصيل الفاكهة التي تشتهر بها منطقة الدراسة مثل حشرة المن الأسود التي تصيب أشجار اللوزيات.

أما ما يتعلق بالإنتاجية المنخفضة للمحاصيل فترجع للأسباب الآنفة الذكر، المتمثلة في قلة المياه وانتشار الآفات، وكذلك ارتفاع كلفة الأسمدة والعلاجات وفقر التربة وتدني خصوبتها وتلوثها حيث وصلت نسبة من يعانون من مشكلة فقر التربة وتدني خصوبتها وتلوثها إلى (٥٣,٢%) ، وتعاني منطقة الدراسة من ارتفاع كلفة الأيدي العاملة نظراً لترك أبناء الريف لقراهم وهجرتهم إلى المناطق الحضرية حيث تتوافر الخدمات الهامة وفرص العمل.

بالإضافة إلى قلة رأس المال للاستثمار في مجال الزراعة فقد وصلت نسبة من يعانون من هذه المشكلة (٦٢,١%) من أفراد عينة الدراسة ويعتبر ذلك من أهم معوقات العمل الزراعي لأن معظم المزارعين يعتمدون على مصادر دخلهم الذاتية في تمويل حيازاتهم الزراعية.

والشكل رقم (٨) يوضح المناطق الزراعية في منطقة الدراسة.

شكل رقم (٨)

المناطق الزراعية في منطقة الدراسة

ب) النشاط الصناعي:

شهدت منطقة الدراسة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين نشاطات متزايدة في المجال الصناعي، ويتوقع أن تتسارع بشكل أكبر عما كانت عليه في الفترة السابقة بسبب التزايد المستمر في عدد السكان وفتح باب الاستثمار، ويمكن أن نذكر فيما يلي أهم مؤشرات الصناعة في منطقة الدراسة. فقد بلغ إجمالي عدد المنشآت الصناعة فيها (١٨٩) منشأة (كتاب الإحصاء السنوي،٢٠٠١)، ووصل عدد العاملين في هذه المنشآت إلى (٧٠١٧) عاملاً وعاملة. والجدول رقم (٢١) يبين أهم المصانع الموجودة في منطقة الدراسة.

جدول رقم (٢١)

أهم المصانع الموجودة في منطقة الدراسة

المصنع	*نوع الصناعة*
شملان	مياه
حده	مياه
المرطبات (كندا)	مشروبات غازية
الشركة اليمنية للأدوية	أدوية
البابلي	بسكويت
الغزل والنسيج	ملبوسات
السوارى	بلاستيك
مجمع النورة الصناعي	منظفات ، طلاء، زيوت نباتية

المصدر: عبد القوي العليمي، (٢٠٠٠).

كما توجد العديد من ورش النجارة والحدادة التي تزايدت بصورة ملحوظة نتيجة للتوسع العمراني وذلك لتلبية حاجة المساكن من الأبواب والنوافذ والأثاث وغيرها من مستلزمات المنازل، بالإضافة إلى ورش صيانة وإصلاح المركبات.

كما تتميز منطقة الدراسة بالصناعات الحرفية واليدوية كصناعة الحلي من الذهب والفضة وكذلك الأواني الفخارية والمطرزات.

ويتضح من الجدول رقم (٢١) أن معظم الصناعات في منطقة الدراسة تعتمد بصورة أو بأخرى على المياه الجوفية في عمليات التصنيع المختلفة، وبكميات تتفاوت حسب نوع الصناعة، وتنتج عن العمليات الصناعية مياه عادمة تحتوي على مركبات وعناصر كيميائية، إذا ما صُرفت إلى البيئة كانت لها آثار ضارة مدمرة على النظام البيئي وعناصره المختلفة.

ويوضح الشكل رقم (٩) يوضح توزيع الصناعات في منطقة الدراسة.

شكل رقم (٩)

الصناعات في منطقة الدراسة

ج) الخدمات:

تتوافر خدمات البُنى التحتية في منطقة الدراسة من طرق ومياه وكهرباء واتصالات حيث بلغ أطوال الطرق الاسفلتية (١١٠٥,٥)كم، والطرق الحصوية (١٦٨٥,٩)كم، وبالنسبة لخطوط الهاتف وصلت طاقة خطوط الهاتف العاملة إلى (١٩٣٥٤٩) خط وإجمالي الخطوط العاملة (١٤٨٧٨٠) خط (كتاب الإحصاء السنوي، مصدر السابق).

ولكن الخدمات المتوافرة لا توزع تناسباً مع حجم سكان كل وحدة مكانية حيث تركز في منطقة دون أخرى، وينطبق الأمر نفسه على خدمات الصرف الصحي والبريد، ويرجع ذلك إلى اتساع منطقة الدراسة، ووعورة سطحها من ناحية وقصور أو انعدام التخطيط من ناحية أخرى، والجدول رقم (٢٢) يبين الخدمات العامة المتوافرة في منطقة الدراسة.

خدمات البنية التحتية:

جدول رقم (٢٢)

الخدمات العامة المتوافرة في منطقة الدراسة

الخدمة	*أرباب الأسر*	*النسبة المئوية*
توافر شبكة مياه عامة	٤٢٤	٤٢,٤
توافر شبكة كهرباء عامة	٦٢٦	٦٢,٦
الشوارع المعبدة	٣٤٢	٣٤,٢
الهاتف المنزلي	٣٨٠	٣٨
الهاتف الخلوي	٣٧٦	٣٧,٦
المجاري الصحية	٢٩٠	٢٩

المصدر: عمل الباحثة

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن خدمات البنية التحتية ما زالت دون الحد المطلوب، فيما يتعلق بشبكة الكهرباء والاتصالات فتكاد تتوافر للجميع ولكن هناك بعض الأسر في العينة لم تتمكن من الحصول عليها لعدم تمكنها من دفع تكاليف هذه الخدمات، أما باقي الخدمات فما زالت تعاني من القصور وعدم تغطيتها لمختلف مناطق الدراسة.

خدمات المياه والصرف الصحي:

وصلت كمية المياه المنتجة في منطقة الدراسة (١٧٥٦٨٠٠٠م^{٣})، أو ما نسبته ١٦,٥٩% من كمية المياه المنتجة على مستوى الجمهورية، كما وصلت كمية المياه المستهلكة (المباعة) إلى (١٢٠١١٠٠٠م^{٣}) بنسبة ١٦,٥٣%، وبلغ المنتفعين من خدمات المياه (٤٧٢,٥٠٧) نسمة أو ما

نسبته ١٧,٣٦% من إجمالي عدد المنتفعين من خدمات المياه في الجمهورية (كتاب الإحصاء السنوي، مصدر سابق).

وفيما يخص خدمات الصرف الصحي وصل عدد المشتركين في هذه الخدمة إلى (١٨٣١٧) مشتركاً أو ما نسبته ١٠,٨٨% من عدد المشتركين على مستوى اليمن، ووصل عدد المنتفعين من هذه الخدمة في منطقة الدراسة (١٢٨,٢١٩) نسمة. (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠١).

الخدمات التعليمية:

بلغ عدد المدارس في منطقة الدراسة حتى عام (٢٠٠١)م (١٧٤٢) مدرسة، منها (١٢٢٣) مدرسة أساسية، و (٨) مدارس ثانوية و(٥١١) مدرسة مختلطة (أساسي وثانوي). ووصل عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس من الجنسين (٦٣٦,٧٣٢) طالب وطالبة منهم (٣٩٤,١٥١) ذكور و(٢٤٢٥٨١) إناث، ويتفاوت المسافة بين المدارس الثانوية والتجمعات السكانية الريفية في منطقة الدراسة ما بين ٥ إلى ١٠كم، وقد تصل في معظم الأحيان إلى (١٥كم). ويتوافر في منطقة الدراسة عدد لا بأس به من مراكز التدريب المهني، حيث يوجد مركز بغداد للتدريب المهني، ومركز ذهبان للتدريب المهني، والمعهد الصناعي الأول، والمعهد الصحي، والمعهد البيطري الزراعي، كما تتوافر في منطقة الدراسة العديد من المعاهد والجامعات الخاصة بالإضافة إلى جامعة صنعاء التي تضم سبعة عشر كلية في مختلف التخصصات، والجدول رقم (٢٣) يبين الخدمات التعليمية التي تقدم للسكان في منطقة الدراسة.

جدول رقم (٢٣)

الخدمات التعليمية المتوافرة لدى أفراد عينة الدراسة

الخدمة التعليمية	*أرباب الأسر*	*النسبة المئوية*
رياض الأطفال	٤٢٤	٤٢,٤
مدارس أساسية	٦٢٦	٦٢,٦
مدارس ثانوية	٣٤٢	٣٤,٢
كلية مجتمع	٣٨٠	٣٨
مركز تدريب مهني	٣٧٦	٣٧,٦
جامعة حكومية	٢٩٠	٢٩
مراكز محو أمية	٣١٤	٣١,٤

المصدر: عمل الباحثة

تتوافر الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة بنسب متفاوتة ويتضح من الجدول رقم (٢٣) توافر المدارس الأساسية والثانوية بنسبة عالية مقارنة ببقية الخدمات التعليمية، فالمناطق الحضرية المتمثلة بمديريات أمانة العاصمة تتوافر فيها جميع الخدمات، كما تتوافر فيها المواصلات العامة بين مناطقها المختلفة مما يسهل حصول قاطنيها على تلك الخدمات، أما المناطق الريفية فمن الصعوبة بمكان وصول أبناءها يومياً إلى الأمانة والعودة نظراً لبعد المسافة بالإضافة إلى عدم توافر شبكة نقل عامة وبشكل خاص إلى المناطق الريفية الداخلية والبعيدة عن ضواحي أمانة العاصمة.

وفيما يخص الجامعات وكلية المجتمع وكذلك مراكز التدريب المهني، فمن يرغب في الالتحاق بها يضطر للسكن في أمانة العاصمة.

وبالنسبة لمراكز محو الأمية فعادة ما تكون هناك فترة مسائية لتعليم الكبار، وتكون هذه المراكز في مباني المدارس الأساسية في المناطق الريفية، أما معظم المدارس في المناطق الحضرية فينتظم الملتحقون فيها على فترتين، فترة صباحية وفترة مسائية نظراً لازدياد عدد الدارسين ولكي تتمكن مبانيها من استيعاب هذه الأعداد من الطلاب.

الخدمات الصحية:

تقدم الخدمات الصحية المتنوعة في منطقة الدراسة حيث يوجد فيها العديد من المنشآت الصحية الحكومية العاملة وتتمثل في (١٦) مستشفى، و (١٠٥) مركزاً صحياً، و(١٢٨) وحدة رعاية أولية، و (٦٨) مركزاً للأمومة والطفولة، و (٤٨٨) صيدلية ومخازن أدوية، بالإضافة إلى المنشآت الصحية التابعة للقطاع الخاص. (كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠١). والجدول رقم (٢٤) يبين أنواع الخدمات الصحية في منطقة الدراسة.

جدول رقم (٢٤)

أنواع الخدمات الصحية في منطقة الدراسة

الخدمة الصحية	*أرباب الأسر*	*النسبة المئوية*
مستشفى حكومي	٣٩٥	٣٩,٥
مستشفى خاص	١٦٤	١٦,٤
وحدة صحية	٥٤٥	٥٤,٥
عيادة طبيب خاصة	٢٦٧	٢٦,٧
عيادة أسنان خاصة	١٣٧	١٣,٧
صيدلية	٥٣٤	٥٣,٤

المصدر: عمل الباحثة

تتوافر الخدمات الصحية في منطقة الدراسة في مناطق أمانة العاصمة، أما المناطق الريفية فتتوافر الوحدات الصحية في مراكز المديريات، كما توجد مستشفيات تابعة للقطاع الخاص تقدم الخدمات الصحية الأولية، لذلك تفتقر المناطق الريفية إلى الخدمة الصحية المتكاملة، بحيث يضطر سكانها للذهاب إلى أمانة العاصمة في صنعاء للحصول على هذه الخدمة المتمثلة في العيادات الطبية التخصصية وعيادات الأسنان.

الرضى عن الخدمات الصحية:

يتفاوت تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى الخدمة الصحية إلى حد ما، ولكن هناك عدم رضى عن نوعية الخدمة الصحية المقدمة حيث أن (٦٤,٨%) من أفراد العينة أجمعوا على أنها مقبولة، ويرجع ذلك لعدم توافر الخدمة الصحية الكاملة كما سبق الإشارة ولبعد المستشفيات والعيادات التخصصية عن مساكنهم، وعدم توافر الأطباء المختصين في مختلف المناطق الريفية والبعيدة عن أمانة العاصمة، والجدول رقم (٢٥) يبين تقييم مستوى الخدمات الصحية لدى أفراد عينة الدراسة من وجهة نظرهم.

جدول رقم (٢٥)

تقييم مستوى الخدمات الصحية لدى أفراد عينة الدراسة من وجهة نظرهم

مستوى الخدمة	*التكرار*	*النسبة المئوية*
ممتازة	٣٧	٣,٧
جيدة جداً	١٠٨	١٠,٨
جيدة	٢٠٧	٢٠,٧
مقبولة	٦٤٨	٦٤,٨
المجموع	***١٠٠٠***	***١٠٠***

المصدر: عمل الباحثة

الخدمات الاجتماعية والترفيهية:

تتركز الخدمات الاجتماعية في مناطق معينة، وتقتصر على عدد محدود من الجمعيات الخيرية والتعاونية ومراكز المرأة موزعة على النحو التالي (٣٢) جمعية خيرية و (٤) جمعيات اجتماعية، وجمعية ثقافية وجمعية مهنية.

أما ما يتعلق بالخدمات الترفيهية والسياحية من فنادق ومتاحف ومطاعم وأندية رياضية فإنها تتركز في أمانة العاصمة، حيث تضم منطقة الدراسة(٣) متاحف و(٤) دور للسينما، و(١٧٤) فندقاً مصنفة ما بين فنادق درجة أولى، وفنادق شعبية. (الجهاز المركزي للإحصاء،٢٠٠١).

الفصل الثالث

نتائج التحليل العاملي للتباين التنموي في محافظة صنعاء

- العوامل التنموية السائدة.
- توزيع الدرجات العاملية للعوامل التنموية
- توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العوامل الثلاثة الأخرى.
- نتائج التحليل العنقودي "الأنماط التنموية السائدة".

العوامل التنموية:

هي فئات تصنيفية وكل منها يتضمن مؤشراً أو تقديراً لمدى إسهام أو تأثير المتغير فيه، وهو ما يُطلق عليه اسم التشبع (Loading). ولقد تم الاعتماد في تحليل التباين التنموي المكاني في محافظة صنعاء، باستخدام طريقة تحليل المكونات الأساسية (Principle Component Analysis)، المتعامد المدور (Orthogonal Rotation)؛ الذي يفترض أن للمتغير حمولة عالية على أحد العوامل ، ويقل تشبعها على العوامل الأخرى أو ينعدم. (ناصر الصالح، محمد السرياني، مصدر سابق).

واستخدمت في سبيل ذلك مصفوفة معلومات (Data Matrix) ، تتكون من (٤٠) متغيراً، و (٢٥) وحدة مكانية (٤٠ × ٢٥) ، حيث تم استخلاص أربعة عوامل أو أبعاد رئيسة؛ فسرت (٧٢,٤%) من مجمل التباين الكلي، وتمت تسمية العوامل بمايلي:

عامل الخدمات المرتفعة، عامل الخدمات المتوسطة، عامل الخدمات المحدودة، عامل الخدمات المتدنية. ولقد تم اختيار هذه العوامل من (٢٤) عاملاً ظهرت في التحليل حسب درجة تفسيرها للتباين، والقيمة المميزة (الجذر الكامن (Eigen Value). وقد أمكن التعرف على هذه العوامل من خلال ارتباطاتها بالمتغيرات الأصلية أو تشبعات العوامل (Factor Loading). والمقصود بالتشبعات؛ مقادير الارتباطات بين المتغيرات الأصلية والعامل المشتق.

وهذه القيم هي الأساس؛ الذي تحدد على ضوءه تبعية المتغيرات لعواملها، وكلما كبرت قيمة التشبع كلما كان المتغير أكثر قرباً للعامل المشتق. وتم إجراء تحليلين للمتغيرات؛ الأول باستخدام التدوير المائل، والثاني باستخدام التدوير المتعامد المحاور، الذي تم اعتماده في الدراسة؛ الذي يمتاز بأن يكون لكل متغير تشبع عال على أحد العوامل، ومنخفض على العامل الآخر. وقد كانت نقطة القطع (Cut-off-point) واحد صحيح. والجدول رقم (٢٦) يبين مصفوفة تشبعات العوامل.

الجدول رقم (٢٦)

مصفوفة تشبعات العوامل

الرقم	المتغيـــــر	العامل الأول الخدمات المرتفعة	العامل الثاني الخدمات المتوسطة	العامل الثالث الخدمات المحدودة	العامل الرابع الخدمات المتدنية
.١	متوسط مساحة الحيازة الزراعية	١٣٩-	٨٠٨	٤٠١-	١٢٣-
.٢	متوسط المساحة المستغلة من الحيازة الزراعية .	١٠٥-	٨١١	٤١٣-	٠,٠٩٨٧٧
.٣	متوسط عدد أفراد الأسرة	٢٥٤-	٣٧٢	١٧١-	٥٣٩
.٤	نسبة مالكي السكن	٥٠٥-	٤٧٥	٠,٠٤٥٥٤	١٣٠
.٥	نسبة توافر مطبخ في المنزل	٥٥٧	٢٨٥	٠,٠٢٠٤٠-	٥٩٩-
.٦	نسبة توافر حمام	٦٢٧	٠,٠٢٣١٤	١٧٨-	٤٦٥-
.٧	نسبة توافر غسالة	٩٤٩	١٥٩-	٠,٠٨٦٥٩	١٠٦
.٨	نسبة توافر ثلاجة	٩٥٩	٠,٠٨١٧٨-	١١٦	٠,٠٣٢٣٣
.٩	نسبة توافر غاز للطبخ	٧٣٥	٣١٤	١٧٢-	٣٨٥-
.١٠	نسبة توافر تلفزيون	٨٦٠	٠,٠١٥٩٠	٣١٤-	١٤٢
.١١	نسبة توافر راديو ومسجل	٤٦١	٣٩٥	٤٦٢	٠,٠٨٠٨١
.١٢	نسبة توافر هاتف ثابت	٨٩٧	٠,٠١٢٣٩-	٢٥٩	١٠٧
.١٣	نسبة توافر هاتف نقال	٧٤٨	٠,٠٨١٩٨	٢٦٣	١٩٧-
.١٤	نسبة توافر سيارة خاصة	٤٥٢	٥٤٣	٣١٤	٣١٧-
.١٥	نسبة توافر شبكة كهرباء	٨٧٦	١٠٥	١٥٨-	٠,٠٢٧٩٠
.١٦	نسبة توافر صرف صحي	٧٧٥	٢٢٩-	١٤٦--	١٦٦
.١٧	نسبة توافر مستشفى حكومي	٦١٨	٠,٠٥٣٢٦	٦١٤-	٢٢٠
.١٨	نسبة توافر وحدة صحية حكومية	١٨٤-	٥١٥	٥٦٢	٠,٠١٢٢٤-
.١٩	نسبة توافر صيدلية	٩٣٦	٤٦٨	١٩٢-	٢٥٧
.٢٠	نسبة توافر مدرسة ثانوية حكومية	٢٠١	٥٢٣	٥٦٤	٢١٤
.٢١	نسبة توافر مدرسة أساسية حكومية.	٣٢٢	٤٩٧	١٣٦-	٤٠٧
.٢٢	نسبة توافر مركز تدريب مهني	٨٠٦	٠,٠٥١٧١	٢٥٢	٢٧٤
.٢٣	نسبة توافر جامعة حكومية	٧٦٩	٠,٠١٩٤٤	١٤٥	٢٤٣
.٢٤	نسبة توافر شبكة مياه شرب عامة.	٩٣٨	١٥١-	٠,٠١٩٩٨	١٨٨

وقد أظهر التحليل العاملي أربعة عوامل تجمعت حولها متغيرات الدراسة، وقد فسرت هذه العوامل (٧٢,٤%) من تباين مصفوفة المعلومات أي أن (٢٧,٦%) من المعلومات فقدت عند استخدامها، والجدول رقم (٢٧) يبين عدد هذه العوامل ومشاركة كل منها في تفسير الظاهرة قيد الدراسة.

جدول رقم (٢٧)

عدد عوامل الدراسة ومشاركة كل منها في تفسير الظاهرة قيد الدراسة

العامل	*القيمة المميزة*	*نسبة التفسير %*	*القيمة التراكمية للتفسير %*
الأول	٩,٩	٤١,٦	٤١,٦
الثاني	٣,٤	١٤,٣	٥٥,٩
الثالث	٢,١	٩,١	٦٥
الرابع	١,٨	٧,٤	٧٢,٤

العامل الأول:

فسر هذا العامل(٤١,٦%) من مجموع التشتت الموجود في مصفوفة المعلومات والجدول التالي يبين أهم التشبعات (loadings) للعامل الأول.

والمقصود بالتشبعات مقادير الارتباطات بين المتغيرات الأصلية والعامل المشتق، وهذه القيم هي الأساس الذي تحدد على ضوءه تبعية المتغيرات لعواملها وكلما كبرت قيمة التشبع كلما كان المتغير أكثر قرباً للعامل المشتق.

جدول رقم (٢٨)

أهم تشبعات العامل الأول

المفتاح	*المتغير*	*قيمة التشبع*
١	ثلاجة	٠,٩٥
٢	غسالة	٠,٩٤
٣	شبكة مياه شرب عامة	٠,٩٣
٤	هاتف ثابت	٠,٨٩
٥	شبكة كهرباء عامة	٠,٨٧
٦	تليفزيون	٠,٨٦
٧	مركز تدريب مهني	٠,٨٠
٨	شبكة صرف صحي	٠,٧٧
٩	جامعة حكومية	٠,٧٦
١٠	هاتف خلوي	٠,٧٤
١١	غاز للطبخ	٠,٧٣
١٢	حمام	٠,٦٢
١٣	مستشفى حكومي	٠,٦١
١٤	مطبخ	٠,٥٥
١٥	سيارة خاصة	٠,٤٥
١٦	مدرسة ثانوية	٠,٣٢
١٧	ملكية المسكن	-٠,٥٠

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل من حيث عدد المتغيرات المرتبطة به، وكذلك قيمة نسبة التباين الذي تم تفسيره بواسطته، حيث بلغت نسبة التباين المفسر من هذا العامل (٤١,٦%) من التشتت الكائن في مصفوفة المعلومات، بقيمة مميزة (٩,٩)، ويتضح من الجدول تميز هذا العامل بارتفاع نسبة مستوى الخدمات وخاصة خدمات البنية التحتية المتمثلة في المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات بالإضافة إلى توافر مؤسسات التعليم العالي كالجامعة ومراكز التدريب المهني، ولأن هذا العامل تغلب عليه المتغيرات الخدمية فقد رأت الباحثة أن تطلق عليه عامل الخدمات المرتفعة.

العامل الثاني:

فسر هذا العامل(١٤,٣%) من مجموع التشتت الموجود في مصفوفة المعلومات والجدول رقم (٢٩) يبين أهم التشبعات (loadings) لهذا العامل.

جدول رقم (٢٩)

أهم تشبعات العامل الثاني

المفتاح	*المتغير*	*قيمة التشبع*
١	متوسط المساحة المستغلة من الحيازة الزراعية	٠,٨١
٢	متوسط الحيازة الزراعية	٠,٨٠
٣	سيارة خاصة	٠,٥٤
٤	وحدة صحية (مستوصف)	٠,٥٢
٥	مدرسة ثانوية	٠,٤٩
٦	صيدلية	٠,٤٦
٧	ملكية المسكن	٠,٤٧
٨	متوسط عدد أفراد الأسرة	٠,٣٧
٩	شبكة صرف صحي	٠,٢٢-
١٠	شبكة مياه شرب عامة	٠,١٥-

تكثف حول هذا العامل عشرة متغيرات، وكانت نسبة مساهمته في تفسير التباين (١٤,٣%) وبقيمة مميزة (٣,٤) ، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، ويتضح من الجدول رقم (٢٩) تميز هذا العامل بارتفاع في متوسطات الحيازة الزراعية وكذلك المساحة المستغلة منها، بالإضافة إلى ارتفاع في نسبة وسائط النقل الخاصة، ويلاحظ أيضاً ارتفاع في الخدمات الصحية الأولية المتوافرة، وكذلك توافر المدارس الثانوية وتوافر الصيدليات وملكية المسكن كما يلاحظ انخفاض في مستوى تقديم الخدمات العامة والهامة كمياه الشرب والصرف الصحي، ونظراً لتوافر بعض الخدمات الثانوية فقد رأت الباحثة أن تطلق على هذا العامل تسمية عامل الخدمات المتوسطة.

العامل الثالث:

فسر هذا العامل (٩,١%) وبقيمة مميزة (٢,١) من مجموع التشتت الموجود في مصفوفة المعلومات ، والجدول رقم (٣٠) يبين أهم التشبعات (Loadings) لهذا العامل.

جدول رقم (٣٠)

أهم تشبعات العامل الثالث

المفتاح	*المتغير*	*قيمة التشبع*
١	مدرسة أساسية	٠,٥٦
٢	وحدة صحية (مستوصف)	٠,٥٦
٣	راديو ومسجل	٠,٤٦
٤	سيارة خاصة	٠,٣١
٥	مستشفى حكومي	٠,٦١-
٦	متوسط المساحة المستغلة من الحيازة الزراعية	٠,٤١-
٧	متوسط مساحة الحيازة الزراعية	٠,٤٠-
٨	تلفزيون	٠,٣١-

تجمعت حول هذا العامل ثمان متغيرات، وكانت نسبة مساهمته في تفسير التباين (٩,١%) وبقيمة مميزة (٢,١)، ويأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، ويتضح من الجدول رقم (٣٠) تميز هذا العامل بمحدودية الخدمات العامة، وإن وجدت فعامل بعد المسافة يحول بينها وبين المنتفعين منها، ويرجع ذلك لبعد هذه التجمعات عن مراكز المديريات، بالإضافة إلى طبيعة هذه المناطق التي تتصف بالوعورة الشديدة وقد رأت الباحثة أن تطلق على هذا العامل اسم عامل الخدمات المحدودة.

العامل الرابع:

فسر هذا العامل (٧,٤%) وبقيمة مميزة (١,٨) من مجموع التشتت الموجود في مصفوفة المعلومات ، والجدول رقم (٣١) يبين أهم التشبعات (Loadings) لهذا العامل.

جدول رقم (٣١)
أهم تشبعات العامل الرابع

المفتاح	المتغير	قيمة التشبع
١	متوسط عدد أفراد الأسرة	٠,٥٤
٢	مدرسة أساسية	٠,٤٠
٣	مطبخ	-٠,٦٠
٤	حمام	-٠,٤٧
٥	غاز للطبخ	-٠,٣٩
٦	سيارة خاصة	-٠,٣٢

تجمعت حول هذا العامل ست متغيرات، وكانت نسبة مساهمته في تفسير التباين (٧,٤) وبقيمة مميزة (١,٨)، ويأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية، ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (٣١) نلاحظ أن قيم التشبع مرتفعة فيما يتعلق بمتوسط عدد أفراد الأسرة وتوافر مدرسة أساسية، بينما باقي الخدمات الأخرى لا تتوافر، وقيم التشبع منخفضة في كافة النواحي الصحية، وخدمات الكهرباء، والهاتف ومياه الشرب.

وتمتاز هذه التجمعات بسوء تقديم الخدمات المركزية كون هذه التجمعات تعاني من بعد المسافة بينها وبين مراكز الخدمات وبالتالي فإن هذا العائق يعني تخلف هذه المناطق وبالتالي فإن تجمعات هذا النمط هي تجمعات هامشية إذ تعاني من الندرة في مستوى الخدمات العامة وخاصة في النواحي الصحية وخدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية ، وقد رأت الباحثة أن تطلق على هذا العامل اسم عامل الخدمات المتدنية.

توزيع الدرجات العاملية للعوامل الأربعة

يتضمن هذا الجزء:

أولاً: توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول (الخدمات المرتفعة).

ثانياً: توزيع الدرجات العاملية للعامل الثاني (الخدمات المتوسطة).

ثالثاً: توزيع الدرجات العاملية للعامل الثالث (عامل الخدمات المحدودة).

رابعاً: توزيع الدرجات العاملية للعامل الرابع (الخدمات المتدنية).

يهدف التحليل العاملي إلى تحويل المتغيرات المتعددة المستخدمة في الدراسة وتكيفها على عدة محاور أو أبعاد تُعرف باسم العوامل (Factors) ؛ أو الأنماط (Patterns)، وبالتالي فهو منهج استقرائي يبدأ بالجزئيات لينتهي بالكليات.

وتعرف الدرجات العاملية (Factor Scores) : بأنها عبارة عن قيم معيارية تقيس ارتباط الحالات (Cases) بالعوامل التابعة لها، حيث تشير التجمعات ذات الدرجات العاملية السالبة على عامل معين إلى ارتباط سلبي بينها وبين ذلك العامل، أي أن خصائص التجمع على النقيض من خصائص العامل. (الوشاح،١٩٩٨)

والجدول رقم (٣٢) يوضح توزيع الدرجات العاملية على حالات الدراسة للعوامل الأربعة المشتقة.

جدول رقم (٣٢)
توزيع الدرجات العاملية

المفتاح	العامل الأول (الخدمات المرتفعة)	العامل الثاني (الخدمات المتوسطة)	العامل الثالث (الخدمات المحدودة)	العامل الرابع (الخدمات المتدنية)
١	٠,٩٨٣	٠,١٧١	٠,٠١٩-	صفر
١٦	٠,٩٨٣	٠,١٨١	٠,٠١٩-	٠,٠٠١-
١٩	٠,٩٨٣	١٧٧.	٠,٠١٨-	صفر
٢٠	٠,٩٨٤	٠,١٧٧	٠,٠٠٩-	صفر
٢١	٠,٩٨١	٠,١٧٨	٠,٠٠٢-	صفر
٦	٠,٩٨٤	٠,١٧٥	٠,٠١١	صفر
٧	٠,٤٦٥-	٠,٨٨٢	٠,٣٣٥	٠,٠٣٠-
٢٤	٠,٩٨٣	٠,١٧٩	٠,٠٣٠-	صفر
١١	٠,٩٨٣	٠,١٧٢	٠,٠٠٥-	صفر
١٢	٠,٩٨١	٠,١٨٢	٠,٠٥١-	صفر
١٣	٠,٩٨٣	٠,١٨٥	٠,٠٠١-	صفر
١٠	٠,٣٦٧-	٠,٩٢٤	٠,٠٦٣	صفر
١٤	٠,٩٨٠	٠,١٦٨	٠,١٠٤-	صفر
١٥	٠,٩٨٤	٠,١٧٥	٠,٠٤٣-	صفر
٢٢	٠,٩٧٨	٠,١٦٨	٠,١٢٢-	صفر
٢	٠,٣٦٨-	٠,٩٢٤	٠,٠٠١	٠,١-
١٧	٠,٩٨٣	٠,١٧٢	٠,٠١٦-	صفر
١٨	٠,٩٦٩	٠,١٧٩	٠,٠٠٦-	٠,١-
٥	٠,٣٩٧-	٠,٩١٥	٠,٠٧٣	٠,٥
٣	٠,٤٠٤-	٠,٩١٢	صفر	٠,١
٤	٠,٤٤٤-	٠,٨٩٠	٠,٠٠١	٠,١-
٨	٠,٣٧٨-	٠,٩١٥	٠,٠٥٣	٠,١
٩	٠,٣٧٩-	٠,٩٢٣	٠,١٧٠	صفر
٢٣	٠,٩١٨-	٠,١٧٨	٠,٠٦٠-	صفر
٢٥	٠,٩٨١-	٠,١٦٩	٠,٠١٨-	صفر

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول: (نمط الخدمات المرتفعة)

من خلال توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول تبين أن هنالك فئتين:

الفئة الأولى: (٠,٥ فأكثر) وهي التجمعات ذات الارتباط الإيجابي المرتفع مع العامل الأول. وتشمل هذه الفئة التجمعات الواردة في الجدول رقم (٣٣).

جدول رقم (٣٣)

تجمعات الفئة الأولى للعامل الأول

المفتاح	*التجمع*	*المفتاح*	*التجمع*
١	أرحب	١٣	بني مطر
١٦	الثورة	١٤	مناخه
١٩	شعوب	١٥	همدان
٢٠	صنعاء القديمة	٢٢	الصافية
٢١	الوحدة	١٧	بني الحارث
٦	بني حشيش	١٨	السبعين
٢٤	معين	٢٣	أزال
١١	الطيال	٢٥	التحرير
١٢	خولان		*

يعود الارتباط الإيجابي المرتفع لتجمعات هذه المناطق بالعامل الأول إلى أن هذه المناطق تتصف بارتفاع مستوى تقديم الخدمات المركزية ، حيث تتوافر فيها الخدمات الصحية الكاملة كالمستشفيات والمراكز الصحية وأطباء الاختصاص، ومن الناحية التعليمية تتوافر فيها المدارس بأعداد مناسبة ولكافة المراحل التدريسية وكذلك المعاهد المتوسطة والمراكز المهنية والجامعات.

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية والترفيهية تتوافر في هذه المناطق الجمعيات التعاونية والخيرية والعديد من المحلات التجارية والخدمية بالإضافة إلى العديد من الفنادق والمطاعم السياحية.

وباعتبار هذه المناطق مناطق حضرية ، فإن خدمات البنية التحتية تتوافر فيها بمستوى جيد، يفوق مستوى البنية التحتية المتوافرة في باقي المناطق، وهذا بدوره يعني ارتفاعاً في عدد السكان وكذلك في عدد المساكن كونها مناطق جاذبة للسكان نظراً لتوافر الخدمات المركزية فيها، وهذا ينطبق على أمانة العاصمة صنعاء باعتبارها مركز المحافظة وتتمثل في التجمعات التالية: (الثورة، شعوب ، صنعاء القديمة، الوحدة، معين ، الصافية، السبعين، أزال، التحرير).

أما تجمعات (أرحب، خولان، الطيال، بني حشيش، همدان، وبني مطر) فيعود ارتباطها الإيجابي بالعامل الأول لتميزها بارتفاع عدد السكان والمساكن كما يتوافر فرع لكلية التربية جامعة صنعاء بمنطقة أرحب، وكذلك كلية التربية والآداب والعلوم في منطقة خولان وهو فرع تابع لجامعة صنعاء أيضاً، كما يتوافر عدد لا بأس به من المدارس الأساسية والثانوية، وشبكة الكهرباء والاتصالات بالإضافة إلى قرب هذه المناطق من مركز المحافظة

الفئة الثانية: (صفر – ٠,٥) وهي المناطق ذات الارتباط السلبي بالعامل الأول وتشمل هذه الفئة التجمعات الواردة في الجدول رقم (٣٤):

جدول رقم (٣٤)

تجمعات الفئة الثانية للعامل الأول

المفتاح	التجمع
٧	الحيمة الداخلية
١٢	صنعفان
١٦	الجعفرية
١٩	كسمة
٢٠	الجبين
٢١	السلفية
٢٢	بلاط الطعام
٢٣	الحيمة الخارجية

يعود ارتباط تجمعات الفئة الثانية سلباً بالعامل الأول إلى أن هذه المناطق تتصف بانخفاض مستوى تقديم الخدمات المركزية سواء كانت تعليمية أو صحية، وكذلك خدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء وخطوط الهاتف، ومكاتب البريد، وذلك بسبب بعدها عن مركز المحافظة ووقوعها في مناطق شديدة الوعورة والتضرس وافتقارها إلى شبكة طرق معبدة تربط القرى والعزل بمراكز المديريات والمناطق الحضرية المجاورة.

و الشكل رقم (١٠) يبين توزيع الدرجات العاملية لعامل الخدمات المرتفعة على الحالات الدراسية.

شكل رقم (١٠)

توزيع الدرجات العاملية لعامل الخدمات المرتفعة

توزيع الدرجات العاملية للعامل الثاني (نمط الخدمات المتوسطة): من خلال توزيع الدرجات العاملية للعامل الثاني وجد أن هنالك فئتين، الفئة الأولى (٠,٥فأكثر) وهي التجمعات (المناطق) ذات الارتباط الإيجابي المرتفع بالعامل الثاني وتشمل هذه الفئة التجمعات الواردة في الجدول رقم (٣٥).

جدول رقم (٣٥)
تجمعات الفئة الأولى للعامل الثاني

المفتاح	التجمع
٧	الحيمة الداخلية
١٠	صعفان
٢	الجعفرية
٥	كسمة
٣	الجبين
٤	السلفية
٨	بلاد الطعام
٩	الحيمة الخارجية

تمثل هذه التجمعات المناطق الريفية التي تسود فيها حرفة الزراعة والتي يعتمد عليها سكان هذه المناطق بدرجة رئيسية وهي النشاط الاقتصادي الذي يمارسونه كما يعود الارتباط الإيجابي المرتفع لهذه التجمعات بالعامل الثاني، لتميزها بارتفاع المساحات المستغلة من الحيازة الزراعية، وبسبب بعد المسافات بين هذه المناطق، قسمت المحافظة إلى مديريات وعزل كنوع من توزيع ثمار التنمية على كافة مناطق المحافظة ولتقديم التسهيلات للمواطنين للاستفادة من الخدمات العامة والمركزية بشكل جيد، وبالتالي فإن الاعتماد في تقديم هذه الخدمات سيكون وبشكل كبير على مراكز المديريات، حيث تتصف مراكز المديريات بتوافر الخدمات الصحية المتمثلة في الوحدات الصحية، ولكنها تعاني من عدم وجود المستشفيات وأطباء الاختصاص وهذا يعني أن سكان هذه المناطق سيلجأون إلى المستشفيات المتوافرة في أمانة العاصمة أو المحافظات المجاورة طلباً للخدمة الصحية الكاملة.

وفيما يتعلق بالناحية التعليمية تتوافر في هذه المناطق عدد من المدارس لكافة المراحل الأساسية والثانوية إلا أنها غير كافية لعدد السكان، بالإضافة إلى توافرها في مراكز المديريات، ونظراً لعدم توافر الطرق المعبدة وندرة المواصلات العامة لا يتمكن أبناء القرى التابعة للمديرية من تحصيل التعليم الثانوي إلا إذا استقروا حيث تتوافر المدارس الثانوية، أما الإناث فيكتفي

بتعليمها الأساسي لعدم توافر مدارس خاصة بالإناث فمعظم مراحل التعليم مختلطة بالإضافة إلى بعد المدارس الثانوية كما سبق الإشارة.

أما من ناحية الخدمات الاجتماعية فهناك دور محدود للجمعيات في هذه المناطق وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية التي توفر للمزارعين التوعية والإرشاد الزراعي والبيطري وتساهم في حل مشكلات المزارعين وتوفير متطلباتهم.

الفئة الثانية: (من صفر – ٠,٤٩) وهي المناطق ذات الارتباط الإيجابي المتوسط بالعامل الثاني وتشمل هذه الفئة التجمعات الواردة في الجدول رقم (٣٦).

جدول رقم (٣٦)
تجمعات الفئة الثانية للعامل الثاني

المفتاح	التجمع	المفتاح	التجمع
١	أرحب	١٣	بني مطر
١٦	الثورة	١٤	مناخه
١٩	شعوب	١٥	همدان
٢٠	صنعاء القديمة	٢٢	الصافية
٢١	الوحدة	١٧	بني الحارث
٦	بني حشيش	١٨	السبعين
٢٤	معين	٢٣	أزال
١١	الطيال	٢٥	التحرير
١٢	خولان	*	*

يعود الارتباط الإيجابي المتوسط لمناطق هذه الفئة بالعامل الثاني إلى الأسباب التالية: أن مناطق (الثورة، شعوب، صنعاء القديمة، الوحدة، معين، الصافية، أزال، بني الحارث، السبعين، التحرير) وهي مناطق حضرية في الوقت الراهن ولكن أجزاء منها ما زالت تمارس فيها حرفة الزراعة وخاصة منطقتي بني الحارث والسبعين، حيث كان للنمو السكاني السريع الذي شهدته أمانة العاصمة صنعاء في الفترة الأخيرة من القرن العشرين أثر كبير في توسع الرقعة العمرانية للأمانة بشكل كبير جداً، مما أدى إلى اندماج عدد من القرى التي كانت تعتبر من ضواحي مدينة صنعاء كقرية عصر، وحدة والروضة وحزيز وغيرها في أمانة العاصمة.

بالإضافة إلى عودة آلاف من المغتربين اليمنيين العائدين من السعودية ودول الخليج عام ١٩٩٠ إثر حرب الخليج الثانية، وعودة معظم اليمنيين بعد أحدا ث الحادي عشر من ايلول – سبتمبر وتركزهم في المدن الرئيسية وعلى وجه الخصوص في أمانة العاصمة حيث تتركز فيها المشاريع الخدمية والاستثمارية الأمر الذي يؤدي إلى اتساع مناطق الأمانة إلى أطراف المناطق المحيطة بها (مناطق الضواحي للمحافظة) وكل ذلك على حساب الأراضي الزراعية الخصبة القابلة للزراعة، ونظراً للتوسع العمراني الأفقي، والضغط على الخدمات العامة للدولة وصعوبة إيصالها للمنتفعين بالوجه المطلوب، أما مناطق (بني حشيش) همدان، بني مطر، مناخه، خولان، الطيال، فهي تجمعات زراعية ولكن وجدت في الفئة الثانية بسبب قربها من أمانة العاصمة ووصول بعض الخدمات المركزية إليها، بالإضافة إلى شح المياه الذي أدى إلى تحول سكانها من ممارسة الأنشطة الزراعية الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية الخدمية، لذلك جاء ارتباطها بالعامل الثاني متوسطاً.

والشكل رقم (١١) توضح توزيع الدرجات العاملية لعامل الخدمات المتوسطة على الحالات الدراسية.

شكل رقم (١١)

توزيع الدرجات العاملية لعامل الخدمات المتوسطة

توزيع الدرجات العاملية للعامل الثالث (نمط الخدمات المحدودة):

عند توزيع الدرجات العاملية للعامل الثالث وجد أن هنالك فئتين: الفئة الأولى (من٠,٤٩ – صفر) وهي التجمعات ذات الارتباط الإيجابي بالعامل الثالث وتشمل هذه الفئة التجمعات الواردة في الجدول رقم (٣٧).

جدول رقم (٣٧)
تجمعات الفئة الأولى للعامل الثالث

المفتاح	التجمع	المفتاح	التجمع
٧	الحيمة الداخلية	٥	كسمه
٩	الحيمة الخارجية	٤	السلفية
٨	بلاد الطعام	٢	الجعفرية

يعود الارتباط الإيجابي لهذه المناطق بالعامل الثالث كونها تتصف بتناثر وتباعد المساكن حيث تتناثر هذه التجمعات على قمم الجبال والتلال، وقد يصل عدد سكان كل قرية إلى (٥٠٠) نسمة، وبالمقابل تعاني من انخفاض في مستوى تقديم الخدمات بصفة عامة، لذلك نجد أن طابع الهجرة إلى المدن الكبيرة في هذه المناطق منتشر وبدرجة كبيرة، طلباً لما يحتاجه قاطنوها من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية وخدمات البنية التحتية وغيرها، فمن الناحية التعليمية تتوافر المدارس الأساسية فقط للذكور والإناث. وتعاني هذه التجمعات من قلة المدارس الثانوية وبعد المسافة بين المدارس الثانوية وبين التجمعات السكانية، كما تفتقر هذه التجمعات إلى الخدمات الصحية المتمثلة بالمراكز الصحية ومراكز الأمومة والطفولة وأطباء الاختصاص والصيدليات.

أما من حيث خدمات البنية التحتية فيلاحظ أن هذه التجمعات تعاني من انخفاض حاد في نسبة توافر شبكة الكهرباء والمياه وخطوط الهاتف وقبل هذا كله الطرق المعبدة والبريد، كما تقل فيها المحلات التجارية والخدمية اللازمة لتلبية احتياجات السكان، ويندر فيها توافر الجمعيات الزراعية والتعاونية الخيرية.

الفئة الثانية: (أقل من صفر) وهي التجمعات ذات الارتباط السلبي بالعامل الثالث، وتشمل هذه الفئة التجمعات الواردة في الجدول رقم (٣٨).

جدول رقم (٣٨)
تجمعات الفئة الثانية للعامل الثالث

المفتاح	التجمع	المفتاح	التجمع
١	أرحب	١٣	بني مطر
١٦	الثورة	١٠	صعفان
١٩	شعوب	١٤	مناخه
٢٠	صنعاء القديمة	١٥	همدان
٢١	الوحدة	٢٢	الصافية
٦	بني حشيش	٢	الجعفرية
٢٥	التحرير	١٧	بني الحارث
٢٤	معين	١٨	السبعين
١١	الطيال	٢٣	أزال
١٢	خولان	*	*

يعود ارتباط هذه التجمعات سلبياً بالعامل الثالث إلى أنها تمتاز بارتفاع في عدد السكان وعدد المساكن وكذلك ارتفاع مستوى تقديم الخدمات المركزية للمواطنين (التجمعات ذات الارتباط الإيجابي المرتفع بالعامل الأول) أو أنها تمتاز بارتفاع نسبي في عدد السكان وعدد المساكن وارتفاع نسبي في مستوى الخدمات المركزية والعامة، كونها مراكز مديريات أو أنها مناطق قريبة جداً منها، (التجمعات ذات الارتباط الإيجابي المرتفع بالعامل الثاني) حيث تتميز بتقديم مستوى جيد من الخدمات المركزية واشتهارها ببعض المحاصيل الزراعية كونها مناطق ريفية متقدمة نوعا ما مقارنة بما يحيط بها من التجمعات الهامشية (التجمعات ذات الارتباط الإيجابي بالعامل الثالث).

والشكل رقم (١٣) تبين توزيع الدرجات العاملية لعامل الخدمات المحدودة على الحالات الدراسية.

شكل رقم (١٣)

توزيع الدرجات العاملية لعامل الخدمات المحدودة

توزيع الدرجات العاملية للعامل الرابع (نمط الخدمات المتدنية): من خلال توزيع الدرجات العاملية للعامل الرابع تبين أنها من أضعف الارتباطات بين هذا العامل ومناطق الدراسة على الإطلاق ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات هي:

الفئة الأولى (صفر –٠,٤٩) وهي التجمعات ذات الارتباط الإيجابي المتوسط مع العامل الرابع وتشمل هذه الفئة تجمعات (الجبين، كسمة، بلاد الطعام).

يعود الارتباط الإيجابي لهذه التجمعات بالعامل الرابع إلى كونها تتميز بارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة وتوافر المدارس الأساسية فقط، وتعاني من انخفاض حاد في مستوى الخدمات المركزية والعامة وكونها مناطق بعيدة عن مراكز تقديم الخدمات، فهي تجمعات نائية وتتسم طبيعتها بالوعورة الشديدة، فمن حيث توافر الخدمات التعليمية تقتصر على المدارس الأساسية وتفتقر هذه التجمعات إلى الخدمة الصحية الكاملة، كما تندر فيها خدمات البنية التحتية كالكهرباء والمياه والهاتف والطرق المعبدة.

وتقل فيها المحلات التجارية والخدمية اللازمة لخدمة سكانها، كما يندر فيها توافر الجمعيات التعاونية والزراعية.

الفئة الثانية (أقل من صفر) وهي التجمعات ذات الارتباط السلبي مع العامل الرابع وتشمل هذه الفئة تجمعات (السبعين، الجعفرية، السلفية).

يعود الارتباط السلبي لهذه التجمعات بالعامل الرابع إلى أنها تمتاز بارتفاع في مستوى تقديم الخدمات مقارنة مع التجمعات ذات الارتباط الإيجابي بالعامل الرابع.

الفئة الثالثة للعامل الرابع وهي المناطق التي لا توجد لها علاقة بهذا العامل نظراً لارتفاع مستوى تقديم الخدمات فيها، مقارنة مع التجمعات التي ترتبط إيجابياً بالعامل الرابع؛ وتشمل هذه الفئة التجمعات الواردة في الجدول رقم (٣٩).

جدول رقم (٣٩)

تجمعات الفئة الثالثة للعامل الرابع

المفتاح	التجمع	المفتاح	التجمع
١	أرحب	١٤	مناخة
٦	بني حشيش	١٥	همدان
٧	الحيمة الداخلية	١٦	الثورة
٩	الحيمة الخارجية	١٧	بني الحارث
١٠	صعفان	١٩	شعوب
١١	الطيال	٢٠	صنعاء القديمة
١٢	خولان	٢١	الوحدة
١٣	بني مطر	٢٢	الصافية
٢٣	آزال	٢٤	معين
٢٥	التحرير		

والشكل رقم (١٣) يبين توزيع الدرجات العاملية لعامل الخدمات المتدنية على الحالات الدراسية.

شكل رقم (١٣)

توزيع الدرجات العاملية لعامل الخدمات المتدنية

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العوامل الثلاثة الأخرى:

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثاني:

من خلال توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثاني وجد بأن هنالك مجموعتين:

المجموعة الأولى: ترتبط التجمعات السكانية في المجموعة الأولى إيجابياً مع العاملين الأول والثاني، فالعامل الأول يمثل (نمط الخدمات المرتفعة) أي التجمعات التي تمتاز بتوافر الخدمات سواء خدمات البنية التحتية أو الخدمات التعليمية، وكذلك الخدمات الصحية الكاملة، بالإضافة إلى توافر المحال التجارية والخدمية، وتظهر خصائص هذا النمط في التجمعات الواردة في الجدول رقم (٤٠).

جدول رقم (٤٠)
تجمعات المجموعة الأولى

المفتاح	التجمع	المفتاح	التجمع
١	أرحب	١٣	بني مطر
١٦	الثورة	١٤	مناخة
١٩	شعوب	١٥	همدان
٢٠	صنعاء القديمة	٢٢	الصافية
٢١	الوحدة	١٧	بني الحارث
٦	بني حشيش	١٨	السبعين
٢٤	معين	٢٣	أزال
١١	الطيال	٢٥	التحرير
١٢	خولان	*	*

وقد جاء ارتباط هذه التجمعات بشكل إيجابي متوسط مع العامل الثاني كون العامل الثاني هو العامل الذي ترتفع فيه نسبة متوسطات الحيازة الزراعية المستغلة فعلاً، فمناطق (بني مطر، بني حشيش، خولان، الطيال، همدان، مناخة) مناطق زراعية ريفية تمتاز بمستوى خدماتي جيد بالإضافة إلى مجاورتها لتجمعات مناطق أمانة العاصمة.

المجموعة الثانية: ترتبط التجمعات السكانية في المجموعة الثانية سلبياً مع العامل الأول وإيجابياً مع العامل الثاني الذي يتميز بارتفاع متوسطات الحيازة الزراعية وكذلك المساحة

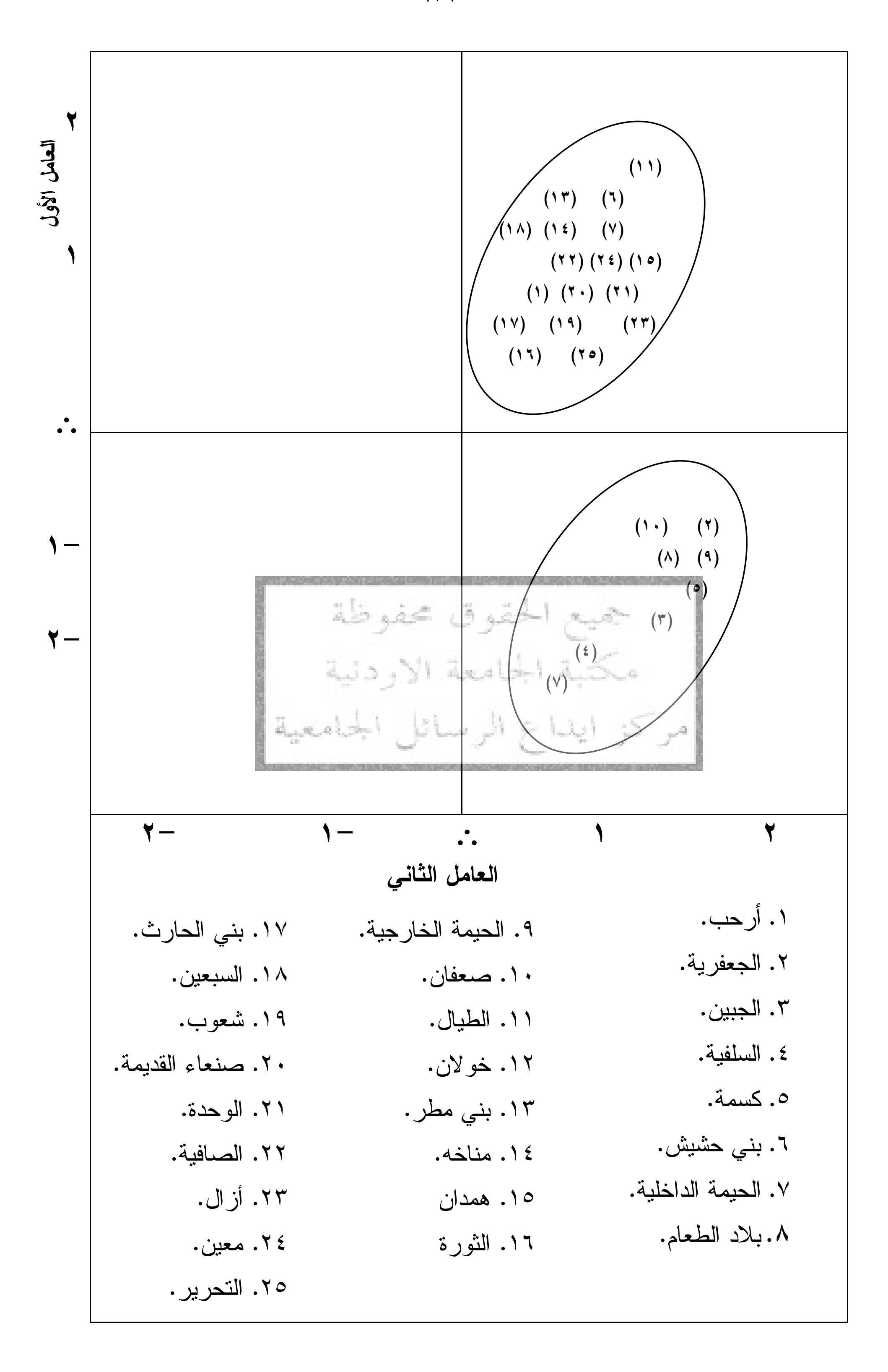
المستغلة منها، ومستوى متوسط في تقديم الخدمات العامة وتشمل هذه المجموعة التجمعات الواردة في الجدول رقم (٤١).

جدول رقم (٤١)
تجمعات المجموعة الثانية

المفتاح	التجمع
٧	الحيمة الداخلية
٩	الحيمة الخارجية
١٠	صعفان
٢	الجعفرية
٥	كسمة
٣	الجبين
٤	السلفية
٨	بلاد الطعام

ويرجع ارتباط هذه التجمعات سلبياً بالعامل الأول كونها تجمعات تفتقر إلى معظم الخدمات المركزية والعامة، فهي مناطق ريفية يعتمد سكانها على حرفة الزراعة، فهي النشاط السائد في هذه التجمعات.

والشكل رقم (١٤) يوضح توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثاني.



شكل رقم (١٤)

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثاني

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثالث:

من خلال توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثالث وجد بأن هنالك مجموعتين:

المجموعة الأولى: ترتبط تجمعات المجموعة الأولى إيجابياً بالعامل الثالث وسلبياً بالعامل الأول والجدول رقم (٤٢) يبين هذه التجمعات.

جدول رقم (٤٢)

تجمعات المجموعة الأولى

المفتاح	التجمع
٧	الحيمة الداخلية
١٠	صعفان
٢	الجعفرية
٥	كسمة
٣	الجبين
٤	السلفية
٨	بلاد الطعام
٩	الحيمة الخارجية

وقد جاء ارتباط هذه التجمعات سلبياً بالعامل الأول، وإيجابياً بالعامل الثالث لأن العامل الثالث هو عامل الخدمات المحدودة ، حيث يعمل أفراد هذه المناطق في الزراعة، وهي الحرفة المتوارثة، حيث يمارسها أبناء هذه التجمعات ذكوراً وإناثاً، أما فئة الشباب الذكور فهم يعملون خارج مناطقهم في أعمال من شأنها تحسين مستوى الدخل وحيث تتوافر الخدمات المركزية والعامة.

المجموعة الثانية: ترتبط تجمعات هذه المجموعة سلبياً بالعامل الثالث وإيجابياً بالعامل الأول والجدول رقم (٤٣) يبين هذه التجمعات.

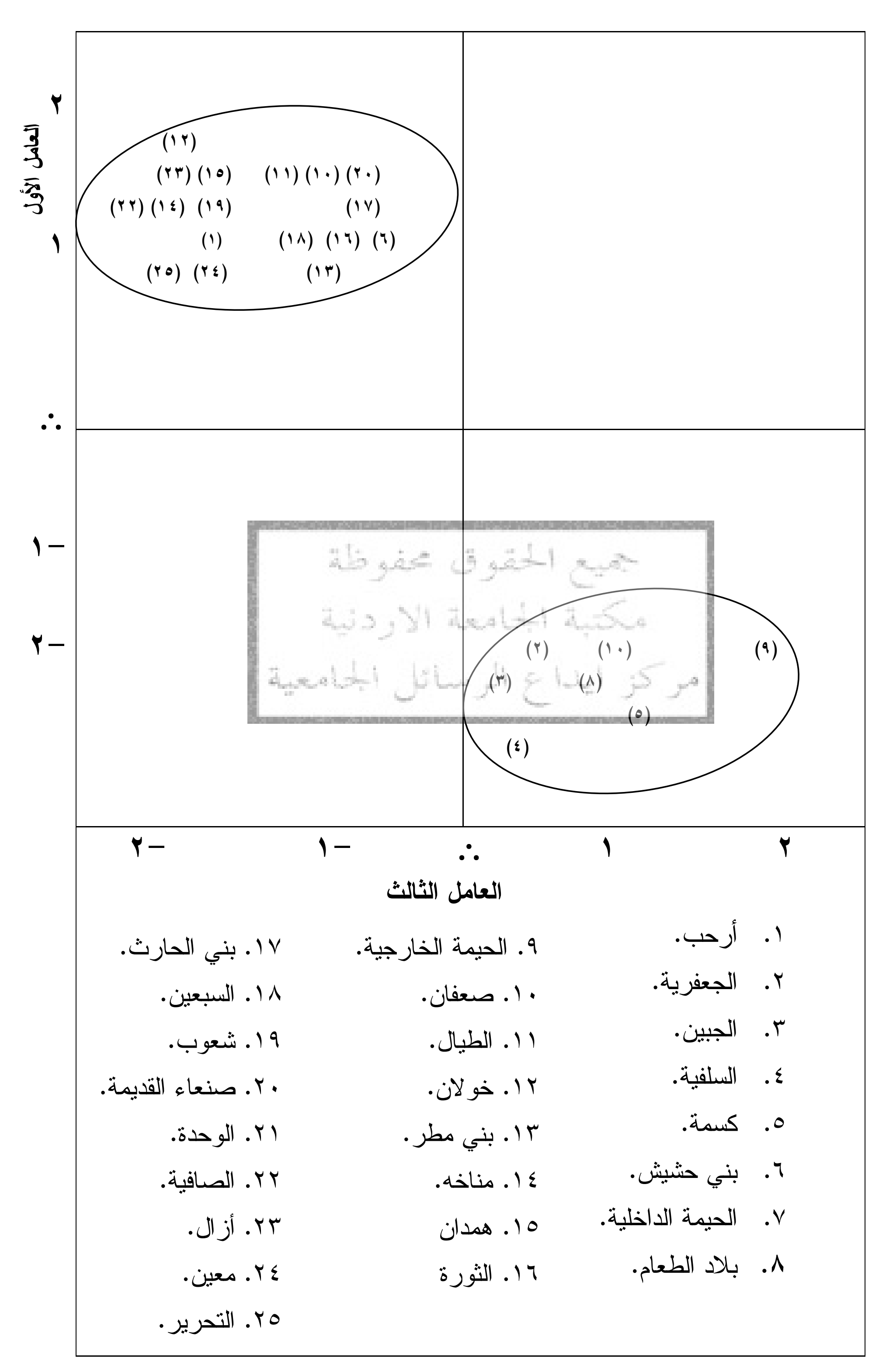
جدول رقم (٤٣)

تجمعات المجموعة الثانية

المفتاح	التجمع	المفتاح	التجمع
١	أرحب	٢٢	الصافية
٦	الثورة	٦	بني حشيش
١٩	شعوب	٢٤	معين
١٥	همدان	١١	الطيال
٢٠	صنعاء القديمة	١٧	بني الحارث
٢٥	التحرير	١٢	خولان
٢١	الوحدة	١٣	بني مطر
١٤	مناخة	١٨	السبعين
٢٣	أزال	*	*

ارتبطت هذه التجمعات إيجابياً بالعامل الأول وهو عامل الخدمات المرتفعة حيث يرتفع في هذه التجمعات مستوى تقديم الخدمات المركزية والعامة، وترتبط سلبياً بالعامل الثالث وهو عامل الخدمات المحدودة، أما تجمعات (الطيال، خولان، همدان، بني مطر، وبني حشيش) فجاء ارتباطها بالعامل الأول كونها تجاور مناطق مخدومة، كما يرتفع فيها مستوى الخدمات مقارنة بتجمعات المجموعة الأولى.

والشكل رقم (١٥) يوضح توزيع درجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثالث.



شكل رقم (١٥)

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الثالث

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الرابع:

من خلال توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الرابع وجد بأن هنالك ثلاث مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الأولى: ترتبط التجمعات في المجموعة الأولى إيجابياً مع العامل الأول وسلبياً مع العامل الرابع، فالعامل الرابع عامل الخدمات المتدنية، أي التجمعات التي تمتاز بندرة الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية والجدول رقم (٤٤) يبين هذه التجمعات.

جدول رقم (٤٤)

تجمعات المجموعة الأولى للعامل الرابع

المفتاح	التجمع	المفتاح	التجمع
١	ارحب	١٣	بني مطر
١٦	الثورة	١٤	مناخة
١٩	شعوب	١٥	همدان
٢٠	صنعاء القديمة	٢٢	الصافية
٢١	الوحدة	١٧	بني الحارث
٦	بني حشيش	١٨	السبعين
٢٤	معين	٢٣	أزال
١١	الطيال	٢٥	التحرير
١٢	خولان	*	*

المجموعة الثانية: ترتبط التجمعات السكانية في المجموعة الثانية سلبياً بالعامل الأول وإيجابياً بالعامل الرابع، والتجمعات هي (كسمة وبلاد الطعام والجبين).

وهذه التجمعات ارتبطت سلبياً بالعامل الأول كونها تجمعات تخلو من الخدمات العامة، كما أنها مناطق ريفية نائية وبعيدة عن التجمعات السكانية المخدومة لذلك تفتقر هذه التجمعات إلى كافة الخدمات سواء تعليمية أو صحية أو خدمات البنية التحتية.

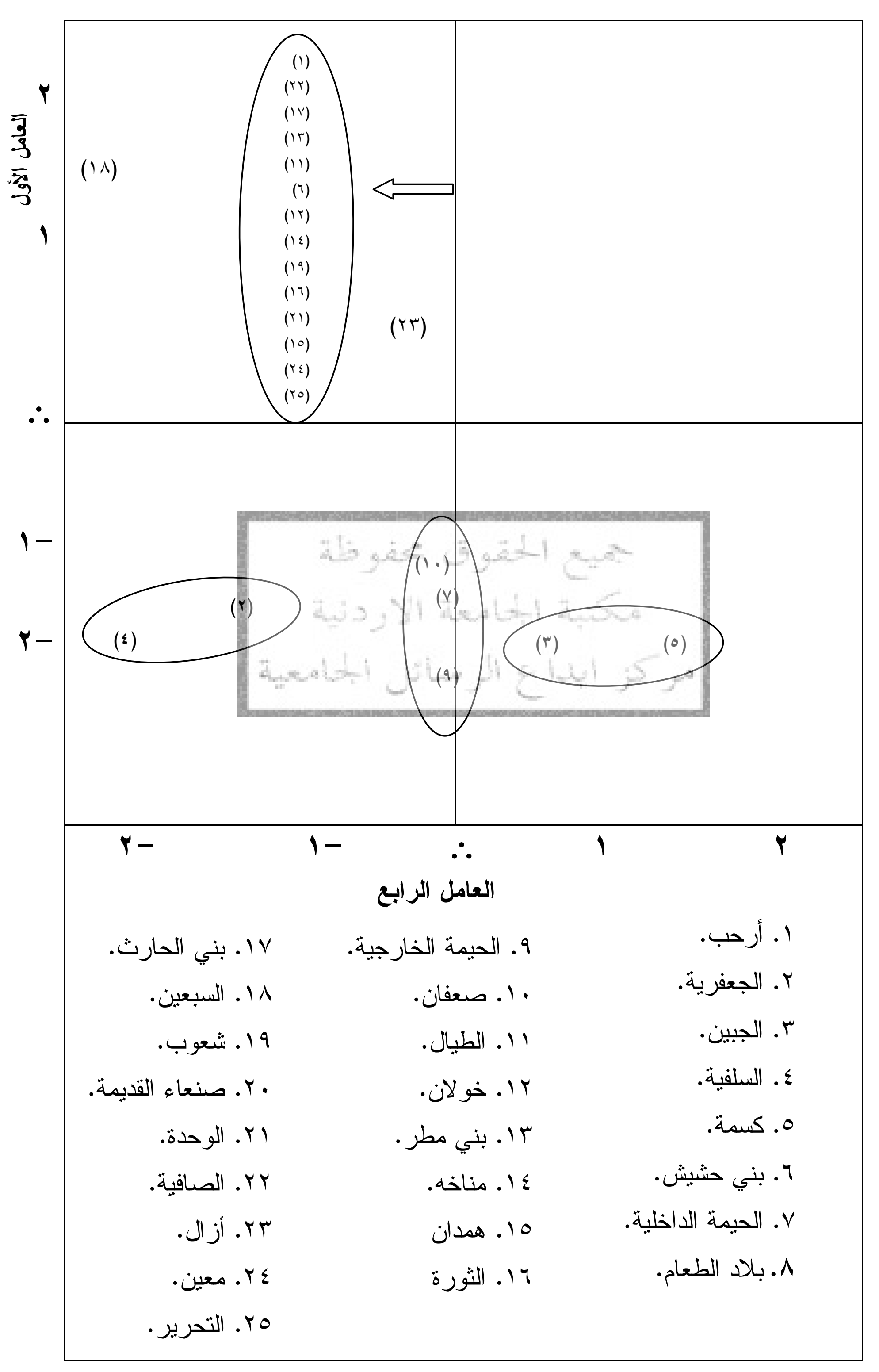
المجموعة الثالثة: وهي التجمعات التي ترتبط سلبياً بالعاملين الأول والرابع واشتملت على خمس مناطق ويعود سبب ارتباطها سلبياً بالعامل الرابع كونها مناطق تمتاز بتقديم مستوى خدماتي متوسط حيث تتوفر فيها المدارس الأساسية والثانوية والوحدات الصحية الكاملة وكذلك خدمات شبكة الكهرباء والهاتف، بالإضافة إلى تميزها بارتفاع نسبة متوسط الحيازات الزراعية المستغلة، والجدول رقم (٤٥) يوضح هذه التجمعات.

جدول رقم (٤٥)

تجمعات المجموعة الثالثة

المفتاح	التجمع
٧	الحيمة الداخلية
١٠	صعفان
٢	الجعفرية
٤	السلفية
٩	الحيمة الخارجية

والشكل رقم (٢٦) يوضح توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الرابع.



شكل رقم (١٦)

توزيع الدرجات العاملية للعامل الأول مقابل العامل الرابع

الأنماط التنموية:

تم استخدام أسلوب التحليل العنقودي (Cluster Analysis) الذي يعتمد على الدرجات العاملية في تصنيف مناطق الدراسة إلى مجموعات يكون التباين بينها أكبر ما يمكن، وداخل المجموعة الواحدة أقل ما يمكن، كما يعتبر التحليل العنقودي من أفضل أساليب التحليل المستخدمة في الدراسات الجغرافية، والتي تهدف إلى التعرف على المشاكل التنموية؛ التي تعاني منها الوحدات المكانية، حيث تصنف المناطق إلى أقاليم تنموية تبعاً لتشابهها في كافة الخصائص، ومن ثم إبراز بعض المشاكل التي تعاني منها هذه التجمعات، وسيقتصر استخدام التحليل العنقودي على استخراج شكل يوضح الأنماط التنموية (Dendogram) وذلك للتأكد من النتائج التي تم الحصول عليها من خلال التحليل العاملي.

وقد أفرز التحليل العنقودي ثلاثة أنماط تنموية ضمن منطقة الدراسة مصنفة على النحو التالي:

جدول رقم (٤٦)

الأنماط التنموية لمنطقة الدراسة

النمط التنموي	المناطق
شبه المتقدم	الثورة – بني الحارث – السبعين – شعوب – الوحدة – الصافية – صنعاء القديمة – أزال – معين – التحرير
النامي	الجبين – صعفان – مناخة – همدان – بني حشيش – السلفية – كسمة – الجعفرية – الحيمة الخارجية – الطيال– أرحب – الحيمة الداخلية – خولان – بلاد الطعام.
الأقل نمواً	بني مطر

النمط الأول:

يضم النمط الأول (شبه المتقدم) عشر مناطق تمتاز بخصائص متشابهة سواء كانت خصائص ديموغرافية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو خدمية، فمن الناحية الديموغرافية تمتاز بارتفاع عدد السكان سواء الذكور أو الإناث نظراً لتوافر الخدمات المركزية فيها لذلك تعتبر مناطق جاذبة للسكان، وهي الثورة – بني الحارث – السبعين – شعوب – الوحدة – الصافية – صنعاء القديمة – أزال – معين – التحرير.

وبالنسبة للخدمات الصحية تتوافر المستشفيات والمراكز الصحية ومراكز الأمومة والطفولة وجميع الخدمات الصحية المتكاملة التي تقدم لسكانها بلا استثناء. وبالنسبة للخدمات

التعليمية تتوافر المدارس الأساسية والثانوية للذكور والإناث على حد سواء، كما تتوافر المعاهد والجامعات الحكومية ممثلة بجامعة صنعاء، بالإضافة إلى العديد من الجامعات الخاصة ومراكز التدريب المهني والمعاهد المتخصصة لمن يرغب من الجنسين.

كما تتوافر خدمات البنية التحتية من مواصلات وطرق معبدة لجميع مناطق هذا النمط، وكذلك شبكة الكهرباء العامة وخطوط الهاتف وشبكة المياه العامة، ولكن هناك قصور فيما يتعلق بمياه الشرب نظراً للاستنزاف الجائر للمياه في حوض صنعاء بصفة عامة، حيث يعاني سكان هذا النمط من تدني خدمة مياه الشرب العامة وعدم كفاءتها وكذلك شبكة الصرف الصحي.

وتتوافر في مناطق هذا النمط المحلات التجارية والأندية الرياضية والجمعيات الخيرية والتعاونية وكذلك الفنادق والمقاهي ومقاهي الإنترنت، وجميع الخدمات الترفيهية بما فيها الحدائق العامة والمتنزهات باستثناء بعض المناطق ممثلة في منطقة صنعاء القديمة ومنطقة شعوب حيث تضيق شوارعها نوعاً ما لأنها مركز الأمانة وأول منطقة معمورة في هذا النمط، لذلك تخلو من المتنزهات والحدائق العامة. أما باقي الخدمات فهي متوافرة، بالإضافة إلى منطقة التحرير التي تعتبر المركز التجاري حيث تتوافر فيها جميع الخدمات والوكالات التجارية والشركات، ونظراً لتوافر جميع الخدمات في تجمعات هذا النمط فإنه يعاني من الضغط الشديد على هذه الخدمات نتيجة النمو السكاني المستمر حيث يعتبر من المناطق الجاذبة للسكان وخاصة من المناطق التي تفتقر لهذه الخدمات الضرورية سواء من محيطه الريفي، أو من المحافظات الأخرى، الأمر الذي يقلل من كفاءة الخدمات ومواكبتها للتطورات السكانية المتلاحقة.

النمط الثاني:

يضم النمط النامي (١٤) منطقة نامية والتي تتميز بمستوى خدماتي متوسط حيث تتوافر المدارس الأساسية والمدارس الثانوية في مراكز هذه التجمعات، وتتركز المدارس الثانوية في مراكز هذه التجمعات، وبالنسبة للخدمات الصحية تتوافر الوحدات الأولية (مستوصف) في مراكز هذه التجمعات، لتقديم الإسعافات الأولية والخدمات الطبية المتوسطة لسكان هذه التجمعات، وتشتمل المناطق النامية على مناطق الجبين – صعفان – مناخة – همدان – بني حشيش – السلفية – كسمة – الجعفرية – الحيمة الخارجية – الطيال– أرحب – الحيمة الداخلية – خولان – بلاد الطعام.

وفيما يتعلق بتوافر خدمات البنية التحتية المتمثلة في شبكة الكهرباء والمياه والصرف الصحي وخطوط الهاتف نجد أن شبكة الكهرباء وخطوط الهاتف متوافرة لمن يرغب من سكان

هذه التجمعات، أما بخصوص المياه والصرف الصحي فإن هذه التجمعات تفتقر إليها، ويمارس أبناء هذه التجمعات حرفة الزراعة وخاصة في منطقة بني حشيش، إذ تعد النشاط الاقتصادي البارز لهذه المنطقة، ولكن شح المياه وتذبذب كمياتها من عام لآخر تؤثر على الإنتاج الزراعي فيها. وتفتقر هذه التجمعات إلى وجود أندية رياضية وثقافية، كما يندر وجود الاستراحات المجهزة لاستقبال زوارها، وكذلك الفنادق والمطاعم خاصة وأن هذه المناطق تمتاز بطبيعة خلابة وجاذبة للسياحة الداخلية والخارجية.

ويشكو أبناء هذه التجمعات من ندرة الجمعيات التعاونية الزراعية وغيرها، وخاصة الجمعيات التعاونية الزراعية التي تساعد المزارعين وترشدهم للطرق السليمة والفعالة في مكافحة الآفات الزراعية التي تتعرض لها محاصيلهم وكذلك طرق الاهتمام والعناية بالثروة الحيوانية.

النمط الثالث:

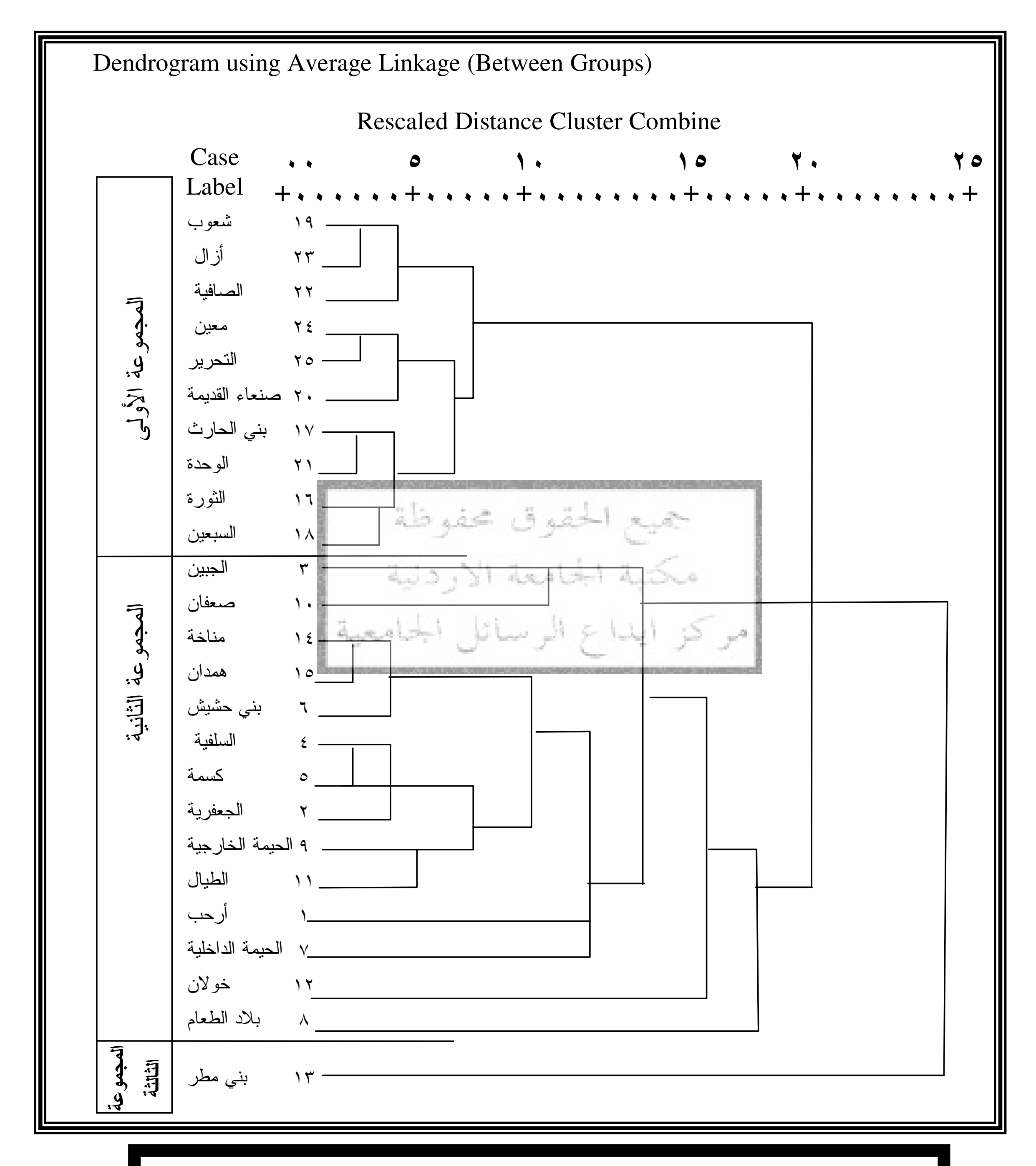
يضم النمط الثالث (الأقل نمواً) منطقة واحدة وهي بني مطر، حيث تتصف هذه المنطقة بارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة وتدني مستويات الدخل لدى أفرادها، ويمارس معظم سكان هذه المناطق العمل بالزراعة بالإضافة إلى الوظائف الحكومية، وترتفع نسبة الإعالة لدى سكان هذه المنطقة بصفة عامة.

وفيما يتعلق بالخدمات العامة المقدمة لأبناء هذه المنطقة تتوافر المدارس الأساسية للذكور والإناث، أما المدارس الثانوية تتوافر في مراكز التجمعات لذلك تحرم الفتيات من التعليم الثانوي نظراً لبعد المسافة وعدم توافر مدارس ثانوية خاصة بالإناث، أما بالنسبة للخدمات الصحية يتوافر مركز صحي في مركز المديرية يقدم الخدمات الصحية الأولية لسكان المنطقة.

وبالنسبة لخدمات البنية التحتية تتوافر الطرق المعبدة التي تربط أمانة العاصمة بمنطقة بني مطر، وتتوافر خدمات الكهرباء من خلال شبكة الكهرباء العامة لمن يرغب، والشكل رقم (١٧) يبين التسلسل الهرمي للتحليل العنقودي الذي أفرز الأنماط الثلاثة الواردة أعلاه.

كما يوضح الشكل رقم (١٨) توزيع الأنماط التنموية في منطقة الدراسة.

HIERARCHICAL CLUSTER ANALYSIS



الشكل (١٧) مجموعة الأنماط التنموية في محافظة صنعاء وفقاً للتحليل العنقودي

شكل رقم (١٨)

توزيع الأنماط التنموية في منطقة الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً: نتائج التحليلين العاملي والعنقودي.

ثانياً: النتائج العامة ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.

- الإنجازات والمشكلات.
- القطاع الزراعي.
- القطاع الصناعي.
- قطاع التعليم.
- قطاع الصحة.
- قطاع السياحة والترفيه.
- قطاع البنية التحتية.

ثالثاً: التوصيات.

- المراجع .
- الملاحق.
- الملخص.

أولاً: نتائج التحليلين العاملي والعنقودي

وقد أظهر التحليل العاملي (Factor Analysis) وجود أربعة عوامل تجمعت حولها متغيرات الدراسة والتي فسرت (٧٢,٤%) من تباين مصفوفة المعلومات حيث فسر العامل الأول (عامل الخدمات المرتفعة) (٤١,٦%) والذي تميز بارتفاع نسبة مستوى تقديم الخدمات وخاصة وخدمات البنية التحتية كالمياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات بالإضافة إلى توافر مؤسسات التعليم العالي.

والعامل الثاني (عامل الخدمات المتوسطة) والذي فسر (١٤,٣%) من التباين، حيث تميز بارتفاع متوسطات الحيازة الزراعية وكذلك المساحة المستغلة منها وانخفاضه في مستوى تقديم خدمات البنية التحتية.

والعامل الثالث (عامل الخدمات المحدودة) والذي فسر (٩,١%) من التباين، حيث اقتصرت الخدمات على المدارس الأساسية والوحدات الصحية الأولية.

أما العامل الرابع (عامل الخدمات المتدنية) الذي فسر (٧,٤%) من التباين، والذي تميز بارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة وافتقاره إلى الخدمات بل ندرتها.

أما التحليل العنقودي (Cluster Analysis) فقد أفرز ثلاثة أنماط تنموية على النحو التالي:

النمط الأول (شبه المتقدم) ويشتمل على مناطق (الثورة، بني الحارث، السبعين، شعوب، الوحدة، الصافية، صنعاء القديمة، أزال، معين، التحرير) وتتصف هذه المناطق بتشابه بعض الخصائص المتعلقة بالعامل الأول مثل نسبة توافر خدمات البنية التحتية والخدمات العامة.

النمط الثاني (النامي) ويشتمل على مناطق (الجبين، صعفان، مناخة، همدان، بني حشيش، السلفية، كسمة، الجعفرية، الحيمة الخارجية، الطيال، أرحب، بلاد الطعام، خولان، الحيمة الداخلية) وتتشابه خصائص هذه المناطق من حيث نسبة متوسطات الحيازة الزراعية والمساحة المستغلة منها ونسبة توافر الخدمات التعليمية والخدمات الصحية.

النمط الثالث (الأقل نمواً) ويشتمل على منطقة بني مطر، وتتميز بارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة وتدني مستوى تقديم الخدمات العامة.

ثانياً: النتائج ذات العلاقة بمشكلة الدراسة:

(١) مثلت الخصائص الطبيعية لمحافظة صنعاء أحد العناصر المؤثرة في التباين التنموي المكاني، حيث أدى اتساع وتناثر الوحدات السكانية لمنطقة الدراسة في تجمعات سكانية على أراضٍ سهلية منبسطة (مناطق أمانة العاصمة صنعاء) وعلى قمم الجبال والتلال المرتفعة في بقية المناطق إلى تركز الخدمات العامة وخدمات البنية التحتية في مناطق أمانة العاصمة، وعدم كفاءة هذه الخدمات في المناطق الريفية التابعة للمحافظة.

(٢) تبين من خلال الدراسة الميدانية أن هناك عوامل طرد كامنة في المناطق الريفية التابعة لمنطقة الدراسة منها: نقص أو انعدام الخدمات – شح الأمطار واستنزاف المخزون المائي، صغر الحيازة الزراعية، ضعف الإنتاج الزراعي، تدهور الصناعات الحرفية، ارتفاع متوسط عدد أفراد الأسرة، البطالة.

أما عناصر الجذب في المناطق الحضرية التابعة لمنطقة الدراسة فهي عديدة ومنها: الخدمات التعليمية، والصحية والمياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل والمواصلات والتأمينات والشؤون الاجتماعية وتأتي فرص العمل في مقدمة عوامل الجذب.

(٣) هناك تحول واضح في الحالة العملية للسكان حيث يغلب التحول من القطاع الإنتاجي الزراعي إلى القطاع الخدمي التجاري، نظراً لهجرة أبناء الريف إلى المناطق الحضرية حيث تتوافر الخدمات وفرص العمل.

(٤) استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني في المناطق الحضرية يؤدي إلى الضغط على الخدمات المتوافرة فيها وتدني مستوياتها مثل خدمات المياه والصرف الصحي والكهرباء والتعليم والصحة والإنشاءات والإسكان حيث تعاني هذه الخدمات من عجز واضح في قدراتها الحالية عن حاجة السكان.

(٥) ظهور العديد من المشكلات البيئية مثل استنزاف المياه والتلوث واختلال التوازن الأيكولوجي، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية بوتائر عالية سنوياً.

- الإنجازات والمشكلات:

بالرغم من إنجازات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المشاريع التنموية الخاصة بإنشاء المدارس والجامعات والوحدات الصحية ومد شبكة الكهرباء والمياه والصرف الصحي وخطوط الهاتف، ولكن مما زالت منطقة الدراسة تعاني العديد من المشكلات في مختلف القطاعات الحيوية، الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل الجاد والدؤوب للحد منها والتغلب عليها ليتم تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق تنمية مستدامة تتناسب والموارد المتاحة في المنطقة واستغلالها الاستغلال الأمثل لينعم السكان بالقدر المناسب والكافي من الاحتياجات الضرورية لحياتهم.

وبعد القيام بالدراسة الميدانية للمنطقة قيد البحث واستقراء آراء أفراد عينة الدراسة يمكن أن نتطرق إلى أهم الإنجازات والمشكلات التي تعاني منها منطقة الدراسة لكل قطاع على حده.

- القطاع الزراعي

تعتبر منطقة الدراسة من أهم المناطق الزراعية في الجمهورية اليمنية لما تتمتع به من مقومات طبيعية وبشرية أهلتها لإنتاج المحاصيل المتعددة من حبوب وفواكه وخضروات ، وقد ساعدت طبيعة هذه المنطقة المتمثلة في القيعان والمناطق المرتفعة على وجود زراعات متنوعة، كما أنشئت العديد من السدود والحواجز المائية في المنطقة لحجز مياه الأمطار والاستفادة منها في مواسم الجفاف التي تتعرض لها المنطقة، وتشتهر المنطقة بالعديد من المحاصيل حيث تستأثر بإنتاج ٥٠% من إنتاج الحبوب، كما تنتج العنب بأنواعه المتعددة، والخوخ، والجوز، والتين واللوز، والخضروات المتعددة، وتوجد الجمعيات الأهلية الزراعية لتسويق هذه المحاصيل. بالإضافة إلى كبر حجم المساحة الزراعية المستغلة مقارنة بمناطق الجمهورية الأخرى. ورغم كل ذلك يمكن أن نبرز أهم مشكلات القطاع الزراعي في النقاط التالية:

(١) تذبذب كميات الأمطار الموسمية من عام لآخر مما يؤثر على المحاصيل التي تعتمد على مياه الأمطار كالحبوب بأنواعها.

(٢) قلة السدود والحواجز المائية التي تعمل على حجز المياه أثناء موسم هطول الأمطار.

(٣) جفاف معظم آبار المياه الجوفية واستنزافها بشكل جائر.

(٤) محدودية مياه الري وعجزها عن تلبية متطلبات قطاع الزراعة.

(٥) انتشار الآفات الزراعية والحشرات الضارة وخاصة في أشجار اللوزيات (المشمش والخوخ والجوز واللوز).

(٦) التوسع في زراعة القات على حساب المحاصيل الأخرى مع ما يترتب على ذلك من استنزاف مياه الري.

(٧) استيراد أسمدة ومبيدات حشرية غير صالحة للاستعمال مما يلحق الضرر بالمحاصيل والتربة.

(٨) ضعف تسويق المنتجات الزراعية وعدم تشجيع المزارعين من خلال شراء محاصيلهم كالحبوب والفواكه على سبيل المثال بأسعار معقولة تضمن لهم الربح والاستمرارية، ويرجع ذلك لعدم توافر جمعيات زراعية تعمل على توفير متطلبات المزارعين وتسويق منتجاتهم.

(٩) ضيق المساحات الزراعية وتفتت الملكيات الزراعية بحيث يصعب استثمارها نظراً لمحدوديتها وعدم اتساعها.

(١٠) ارتفاع أسعار المعدات الزراعية وارتفاع كلفة الخدمات الزراعية المقدمة للمزارعين.

(١١) ندرة وجود كوادر محلية مؤهلة في مجال الإرشاد الزراعي والبيطري تعمل على توعية وتثقيف المزارعين.

(١٢) اتجاه أبناء الريف للتعليم الأكاديمي أملاً في الحصول على وظيفة حكومية وعزوفهم عن الالتحاق بمراكز التدريب والمعاهد المختلفة التي تمكنهم من خدمة مناطقهم بما يتناسب وإمكانيات كل منطقة على حدة.

(١٣) استيراد بعض المنتجات الأجنبية التي تنافس المنتجات المحلية.

(١٤) ارتفاع أجور الأيدي العاملة في الزراعة نظراً لترك أبناء المناطق الريفية لمناطقهم والهجرة إلى المدن الكبيرة بحثاً عن فرص العمل وحيث تتوافر الخدمات العامة.

(١٥) عدم وجود جمعيات لمزارعي البن والتي تعمل على توفير متطلبات هذا المحصول وتسويقه بسعر مناسب يضمن لمنتجيه الاستمرارية في زراعته بصفته محصول نقدي يدر على البلاد العملة الصعبة.

(١٦) التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية نظراً للزيادة المضطردة في النمو السكاني حيث أمتد العمران إلى مناطق خصبة كمنطقة بني الحارث وبيت بوس والتي كانت ضواحي لأمانة العاصمة صنعاء، ولكن ارتفاع أسعار الأراضي واتساع العمران بشكل ملفت للنظر أدى إلى الزحف العمراني على الأراضي الزراعية الخصبة والتي تتميز بالاتساع والاستواء.

(١٧) قلة رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع الزراعية حيث يعتمد معظم المزارعين على مصادرهم الذاتية في تمويل حيازاتهم الزراعية.

- القطاع الصناعي:

توجد العديد من المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة تمثلت في (١٨٩) منشأة صناعية توفر للمستهلك بعض الأشياء التي يحتاج إليها كالزيوت والمنظفات ومياه الشرب المعدنية، كما يوجد مصنعاً للغزل والنسيج والذي أفتتح في عام ١٩٦٧م، وكذلك مصانع المشروبات الغازية والبسكويت، والمواد البلاستيكية وتعتمد معظم هذه الصناعات على المياه الجوفية في منطقة الدراسة، كما تتوافر العديد من الورش المتعددة مثل (ورش صيانة وإصلاح المركبات بمختلف أنواعها، وورش النجارة والحدادة) بالإضافة إلى الحرف اليدوية المتمثلة في صناعة الفخار والمشغولات اليدوية كالمطرزات والتحف التي تتميز بها منطقة الدراسة.

تتمثل المشكلات الصناعية في محدودية المنشآت الصناعية المتوافرة في منطقة الدراسة والتي تقتصر على بعض الصناعات التحويلية البسيطة، بالإضافة إلى العديد من الورش والحرف اليدوية، حيث تفتقر هذه المنشآت إلى التخطيط المنظم بحيث تتوافر الورش الخاصة بالنجارة والحدادة وورش صيانة وإصلاح المركبات داخل المناطق السكنية وما يتبع ذلك من تلوث بيئي بهذه المناطق.

- قطاع التعليم:

يعد التعليم أحد العوامل المهمة؛ التي يُقاس على أساسها مستوى التنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، وذلك لما له من علاقة وثيقة بتعديل سلوكيات السكان واتجاهات نموهم وتطورهم.

كما يعد تعليم وتأهيل العنصر البشري شرطاً هاماً وأساسياً للتطور الاقتصادي والاجتماعي في أي مجتمع، فضلاً عن أن التعليم أصبح في الوقت الحاضر حقاً طبيعياً تكفله الدساتير عادة، وينبغي على الدولة توفيره لكل فرد في المجتمع. وما من شك في أن تسارع النمو السكاني إنما يؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد الأطفال في سن المدرسة وهو ما يؤدي إلى صعوبة توفير الفرص التعليمية السكانية لهم وزيادة الكثافة الطلابية في الفصول ويؤدي إلى تراجع العملية التعليمية.

يتركز التعليم بمختلف مراحله وأنواعه تركزاً كبيراً في أمانة العاصمة (صنعاء) مقارنة ببقية المدن اليمنية، مما أدى إلى تنامي الهجرة التعليمية إليها. ومن خلال الزيارة الميدانية إلى مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة قدر المختصون في قطاع التعليم أن نسبة الزيادة السنوية لعدد الطلاب بسبب الهجرة الداخلية يصل إلى حوالي (٣%) مما يسبب رفع معدلات الكثافة الطلابية في الفصل الدراسي.

وبالنسبة لمنطقة الدراسة وبصفتها من المناطق الجاذبة للسكان حيث ينبغي أن يتوافق التطور التعليمي مع النمو السكاني المضطرد وأن يكون هذا التطور تطوراً كمياً ونوعياً حتى تتمكن العملية التعليمية أن تسير وفق الأهداف المرسومة لتحقيق النهوض بالمجتمع بجميع شرائحه في المدن وفي الريف على حد سواء، ويمكن أن نوجز بعض مشكلات قطاع التعليم في النقاط التالية:

(١) تبعثر المدارس الثانوية وبعدها عن التجمعات السكانية.

(٢) ارتفاع نسبة الأمية بين الذكور والإناث ولكنها تتضح بشكل كبير بين الإناث لأسباب عدة منها:

- النمو السنوي المرتفع للفئات العمرية في سن التعليم الأساسي وعدم قدرة الدولة على مواجهته بالتوسع في فتح مدارس جديدة وتزويدها بالتجهيزات اللازمة.
- العادات والتقاليد السائدة في الريف والمنعكسة على النظرة للفتاة على أنها خلقت للبقاء في المنزل للقيام بالأعباء المنزلية.
- أغلب المدارس في الريف مختلطة مما يحدو بأولياء الأمور إلى عدم السماح للفتيات بالالتحاق بهذه المدارس، إضافة إلى أن أغلب المدرسين من الذكور وهذه عقبة أخرى أمام تعليم الفتيات في الريف، إذ يحبذ ولي الأمر أن تدرس ابنته في مدرسة خاصة بالإناث على يد معلمات.
- تدني مستوى الخدمة التعليمية المقدمة في المناطق الريفية إذا ما قورنت بالمدن من حيث نوع البناء المدرسي وعدد الصفوف الدراسية والكوادر التعليمية والوسائل التعليمية وغيرها من مدخلات العملية التعليمية.

- قطاع الصحة:

ترتبط الخدمات الصحية بعلاقة قوية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذلك فإن غياب أو ضعف هذه الخدمات إنما ينعكس سلبياً على عملية الحفاظ على صحة وقدرات العنصر البشري،

وبالتالي انخفاض إنتاجية الفرد والمجتمع فيما أن توافر وتطور الخدمات الصحية وانتشارها على مستوى الريف والحضر يعزز من عملية المحافظة على صحة وقدرات الإنسان الجسمانية والذهنية والنفسية، ويدعم بالتالي من إنتاجية الفرد والمجتمع معاً وهو ما يعد شرطاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

والصحة هي إحدى المؤشرات التي تقاس على أساسها التنمية البشرية، فانخفاض أو ضعف الخدمات الصحية ينعكس سلباً على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لانخفاض القدرة الإنتاجية للفرد، لذا ينبغي أن يتزامن تطور وتوسع في الخدمات الصحية مع النمو السكاني وأن يكون هذا التطور كمياً ونوعياً حتى تتحقق التنمية البشرية التي تهدف إليها جميع الخطط والبرامج التنموية، وقد حظيت منطقة الدراسة بالعديد من المنشآت الصحية الحكومية والتي تمثلت في (١٦) مستشفى، (١٠٥) مركزاً صحياً، (١٢٨) وحدة رعاية أولية، (٦٨) مركزاً للأمومة والطفولة، و (٤٨٨) صيدلية ومخزناً للأدوية، بالإضافة إلى المنشآت الصحية التابعة للقطاع الخاص.

والخدمات الصحية لا زالت دون المستوى المطلوب في منطقة الدراسة وخاصة المناطق الريفية، فقد عبر (٦٤,٨%) من حجم عينة الدراسة عن عدم رضاهم عن الخدمات الصحية المقدمة لهم، ويؤكد ذلك عدم توافر المستشفيات والكوادر الطبية المتخصصة إلا في أمانة العاصمة بينما بقية المناطق يقتصر الأمر على وحدة صحية يناوب فيها طبيب عام ومساعدة تقدم الخدمة الأولية البسيطة للسكان في هذه المناطق والتي تفتقر إلى شبكة مواصلات عامة وطرق معبدة لكي يتمكن السكان من نقل الحالات الطارئة إلى حيث تتوافر المستشفيات.

لذلك فالمناطق الريفية تعاني بشده من افتقارها للخدمة الصحية الكاملة من أطباء الاختصاص وأطباء الأسنان بالإضافة إلى نقص في التجهيزات الطبية والمختبرات اللازمة لإجراء الفحوصات الأولية ويضطر المحتاجون لهذه الخدمات إلى السفر إلى أمانة العاصمة للحصول على الخدمة الطبية الكاملة.

- قطاع السياحة والترفيه:

تتميز منطقة الدراسة بمزايا مناخية وطبيعية فريدة أهلتها لتتبوأ مكانة رائعة في مجال السياحة حيث تنعم بالشتاء الدافئ والصيف المعتدل والمناظر الطبيعية الخلابة الجميلة، وتنوع المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى الآثار التاريخية المهمة التي تتميز بها كل وحدة مكانية من منطقة الدراسة والتي ما زالت شاهدة على الطراز المعماري اليمني وبخاصة في منطقة صنعاء القديمة بطابعها المعماري الفريد والتي صنفت ضمن عجائب الدنيا السبع، لما تشتمل عليه من تراث إنساني.

كذلك منطقة وادي ظهر حيث البناء الحميري المميز والذي ما زال شاهداً على عظمة أجدادنا اليمنيين منذ قديم الزمان ومنطقة الشلالات في بني مطر، وينابيع المياه المعدنية وغيرها من الآثار المهمة وتتوافر في منطقة الدراسة كل مقومات الجذب السياحي.

وبالرغم من وجود هذه المعالم السياحية المهمة، لا نجد فنادق واستراحات مجهزة بمواصفات عالية لخدمة الزوار المحليين والوافدين إلى المناطق السياحية خارج نطاق أمانة العاصمة بحيث يضطر الزائر للعودة في اليوم نفسه إلى منطقته.

كما تفتقر منطقة الدراسة إلى الحدائق العامة والمنتزهات والساحات المخصصة للعب والترفيه لفئة الأطفال وبخاصة في المناطق الحضرية.

- قطاع البنية التحتية:

يشمل قطاع البنية التحتية خدمات الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والطرق المعبدة وخطوط الهاتف، حيث تشكل الطاقة الكهربائية إحدى علامات التحضر التي تمتاز بها المدن عن الأرياف، وترتبط بالكهرباء العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأمانة العاصمة صنعاء واحدة من أهم المدن اليمنية التي زودت بمحطة كهرباء منذ وقت مبكر، إلا أن العجز في القدرات الكهربائية بدأ يتزايد خاصة مع تزايد تيار الهجرة الداخلية إلى أمانة العاصمة، نظراً لامتداد النمو العمراني، وعلى الرغم من توافر معظم خدمات البنية التحتية في منطقة الدراسة وخاصة في الوحدات المكانية التابعة لأمانة العاصمة صنعاء، إلا أن هذه الخدمات دون المستوى المطلوب الأمر الذي ينعكس بدوره على التطورات التنموية وعدم مواكبتها للتطورات السكانية، لما لخدمات البنية التحتية من دور بارز في التطور التنموي والحضري.

وبالنسبة لمياه الشرب تعتمد منطقة الدراسة اعتماداً كلياً على المياه الجوفية في كافة الاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية، وتغطي شبكة الصرف الصحي ما نسبتة ٢٩% من حجم عينة الدراسة، أما الاتصالات السلكية واللاسلكية فإنها تعد من الخدمات التي حققت انتشاراً واسعاً وخاصة في أمانة العاصمة صنعاء، إلا أنه وبالرغم من المشروعات الطموحة للمؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية إلا أن العجز في تغطية السكان وصل إلى ٤٥% فقط، ولكن هذا العجز لا يعود بصورة رئيسة لعجز المؤسسة عن تغطية الاحتياج، ولكن لأن بعض السكان لا يتمكنون من توصيل خطوط الهاتف بسبب رسوم التوصيل ونفقات المكالمات التي يصعب على السكان توفيرها. وبصفة عامة تعاني منطقة الدراسة من ضعف خدمات البنية التحتية المتمثلة في شبكات مياه الشرب والصرف الصحي والتيار الكهربائي والطرق المرصوفة المعبدة بالإسفلت وخطوط الهاتف، حيث تقتصر هذه الخدمات على مناطق أمانة العاصمة وتفتقر إليها معظم المناطق الأخرى التابعة لمنطقة الدراسة.

ثالثاً: التوصيات

من واقع النتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن اقتراح عدد من التوصيات التي آمل أن تسهم في تقديم حلول عملية لمشكلة التباين التنموي المكاني في منطقة الدراسة وهي على النحو التالي:

أولاً: في المناطق الريفية يجب مراعاة ما يلي:

(١) توفير الخدمات الضرورية في المناطق الريفية مثل التعليم والصحة والمياه والكهرباء والطرقات والاتصالات على أن تكون هذه الخدمات ذات نوعية جيدة ولا تختلف عن مستوى الخدمات في المراكز الحضرية والمناطق الريفية المقترح تزويدها بالخدمات هي: الجبين – كسمة – السلفية – بلاد الطعام – الجعفرية – الطيال – الحيمة الداخلية والحيمة الخارجية.

(٢) توفير فرص عمل في المناطق الريفية بما يتلاءم مع إمكانيات سكان هذه المناطق من خلال برنامج متكامل للتنمية المستدامة بحيث يمكن ذلك من امتصاص البطالة ومواجهة النمو السكاني المستقبلي للمناطق الريفية. وتعد التنمية الزراعية القائمة على الاستغلال الأفضل للمياه والتربة اعتماداً على شبكة من البنية التحتية المتمثلة في السدود والحواجز المائية والمشاريع الزراعية الكبيرة وشبكة من الطرق المعبدة لربط المناطق الريفية المنتجة بالمراكز الحضرية الكبيرة المستهلكة، بالإضافة إلى إيجاد ودعم الجمعيات الزراعية وإقامة الدورات التدريبية لأبناء الريف في مجال الإرشاد والتثقيف الزراعي ونزول المهندسين الزراعيين التابعين لوزارة الزراعة والري إلى المناطق الريفية الزراعية، ومعرفة إمكانات كل منطقة واحتياجاتها وتلبية متطلبات مزارعيها وإرشادهم بنوعية المحاصيل وكمياتها لكل موسم زراعي لكي تتحقق الفائدة للمنتج والمستهلك على حد سواء، وكذلك اتخاذ إجراءات تساعد على احتفاظ الريف بسكانه من خلال توفير متطلبات أبناءه الضرورية والملحة. وإعداد البرامج الثقافية الموجهة عبر وسائل الإعلام المختلفة لتحقيق وعي تنموي لدى أبناء المناطق الريفية وإشراكهم في العملية التنموية من خلال التواصل معهم عبر المجالس المحلية وتفعيل دور هذه المجالس في كافة المناطق لتقوم بدورها على الوجه المطلوب.

(٣) الحفاظ على المكونات الأيكولوجية للبيئة الريفية من خلال برامج المحميات الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي والموارد الطبيعية المكانية في البيئة الريفية.

(٤) دعم الصناعات التقليدية ورعايتها على أن ترتكز على خامات البيئة ومواردها وإبراز التراث التاريخي لكل منطقة مثل صناعة الحرف اليدوية والتراثية كالمطرزات والحلي والأواني الفخارية والتحف والهدايا، وتأمين التسويق لها محلياً وخارجياً، وإيجاد جمعيات خيرية لمتابعة ذلك النشاط الحرفي وتأمين ما يحتاج إليه من آلات وتدريب.

(٥) بناء مراكز استراحات مزودة بالمطاعم والمرافق اللازمة حيث تتوافر مقومات السياحة الداخلية والخارجية في كافة المناطق الريفية لمحافظة صنعاء ولكنها تفتقر إلى البنية التحتية، لذلك يجب الاهتمام بهذا الجانب الاستثماري الذي يعود بالنفع على الدولة وسكان هذه المناطق.

(٦) ضرورة وضع خطة تنموية لتطوير المناطق التي أظهرت اتجاهاً سلبياً في نتائج التحليل العاملي من خلال إيجاد المشاريع التنموية والاستثمارية، لتحسين أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية والسكنية والمناطق هي (الجعفرية، كسمة، السلفية، الجبين، بلاد الطعام).

(٧) تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، ولا سيما في مناطق (كسمه، الجبين، السلفية، بلاد الطعام- صعفان – الحيمة الداخلية – الحيمة الخارجية)، ووضع سياسة قائمة على العدالة الاجتماعية لمساعدة ذوي الدخول المتدنية منهم.

(٨) مراعاة العدالة في توزيع خدمات البنية التحتية بشكل عام والخدمات الصحية والترفيهية بشكل خاص بما يتناسب والكثافة السكانية والعمرانية لكل منطقة.

ثانياً: في المناطق الحضرية:

(١) العمل على الحد من زحف النمو العمراني عن طريق تشجيع المواطنين على نمط البناء الرأسي، أو تخطيط أراض للبناء وإيصال الخدمات العامة، وخاصة خدمات البنية التحتية وتشجيع المستثمرين للاستثمار في قطاع الإسكان، حفاظاً على الأراضي الزراعية من جهة وللتقليل من النفقات الباهظة التي تتحملها الدولة لتوصيل الخدمات إلى المناطق العمرانية الجديدة من جهة أخرى.

(٢) الحفاظ على الإمكانات الطبيعية لأمانة العاصمة وخاصة المياه كأهم الموارد المرتبطة بحياة السكان وذلك من خلال المحافظة على المخزون المائي من الاستنزاف والبحث عن موارد جديدة عن طريق بناء السدود والحواجز المائية المحيطة بحوض صنعاء للاستفادة منها في الري ولتغذية المياه الجوفية.

(٣) تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة باستخدام الأرض، وإنشاء مناطق حرفية ومدن صناعية تعمل على احتواء جميع الورش والمراكز الخاصة بإصلاح وصيانة المركبات وتكون هذه المناطق بعيدة عن المناطق السكنية، لما فيه من إزعاج وتلوث بيئي يؤثر على السكان.

(٤) تفعيل الدور التخطيطي للمدن وتطبيقه على أرض الواقع بحيث تكون هناك مناطق توزع فيها الخدمات الأساسية وبشكل أمثل.

(٥) تنفيذ سياسات لتخطيط التنمية في مدينة صنعاء وغيرها من المدن. بحيث تستند إلى إقامة علاقات متوازنة بين أنظمتها الحضرية والأنظمة الريفية في محافظة صنعاء.

(٦) دعوة القطاع الخاص للاستثمار في المشاريع الإنتاجية، وتهيئة البيئة التشريعية للقطاع الخاص، لكي يسهم في بناء الاقتصاد الوطني من خلال المشاريع الإنتاجية في الريف والحضر.

المراجـــــع

- إبداح، زهير (٢٠٠٢) . لواء الأغوارالشمالية : دراسة في جغرافية التنمية. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- بدران، ابراهيم، وآخرون (١٩٨٩). **قضايا التنمية في الوطن العربي**. دار الفكر، عمان.

- تمام، مصطفى عبد العال (١٩٨٥). محافظة صنعاء دراسة جغرافية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، صنعاء.

- الجمرة، قائد (١٩٩٢). الصناعة ومقوماتها في محافظة صنعاء. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

- الخرباش، صلاح، الانبعاوي، محمد (١٩٩٦). **جيولوجية اليمن**. مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء.

- سيف، سامية علي (١٩٩٨). التنمية الريفية المتكاملة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الريف اليمني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، عدن.

- شجاع الدين، أحمد محمد، وآخرون (٢٠٠٢). **السكان والتنمية**. ط١، البراق للطباعة، صنعاء.

- الشلبي، محمد (٢٠٠٠). النمو السكاني واستخدامات المياه في أمانة العاصمة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، صنعاء.

- الصالح، ناصر، السرياني، محمد (٢٠٠٠). **الجغرافيا الكمية والإحصائية : أسس وتطبيقات بالأساليب الحاسوبية الحديثة**. ط٢، الرياض، مكتبة العبيكان.

- الضرعي، عبد الملك (٢٠٠٠). الهجرة الداخلية إلى أمانة العاصمة صنعاء، تياراتها، عواملها، آثارها، للفترة من (١٩٧٠ – ١٩٩٠) من القرن العشرين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، صنعاء.

- العرومي، يحيى (١٩٨٧). **جيومورفولوجية اليمن**. بحث غير منشور.

- العشاوي، عبد الحكيم (١٩٩٤). مدينة صنعاء تركيبها الداخلي وعلاقاتها الإقليمية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد.

- العليمي، عبد القوي(٢٠٠٠). تدهور نوعية المياه الجوفية بحوض صنعاء. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- الليمون، سامي (٢٠٠٤). التركيب الداخلي لمدينة مأدبا. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.

- الهيئة العامة للطيران الجوي والأرصاد، نشرات شهرية.

- وزارة التخطيط والتنمية (٢٠٠١). **كتاب الاحصاء السنوي**. صنعاء.

- الوشاح، عبلا (١٩٩٨). التباين التنموي في محافظة البلقاء. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- يوسف، نعمان (١٩٩٣). التباين التنموي في محافظة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ، عمان.

- يونيجفر، اكهارت (١٩٨٧). **مشكلة المياه في حوض صنعاء**. مجلة كلية الآداب، العدد السابع، جامعة صنعاء.

المراجع الأجنبية:

- Al-Kebsi, Alkhateeb, Y. (1992).**"A Three Dimensioned Groundwater Flow Model For Sana'a Basin"** Yemen, A Thesis of M.Sc. Presented to the Faculty of Arts and Science Ohio University, U.S.A.

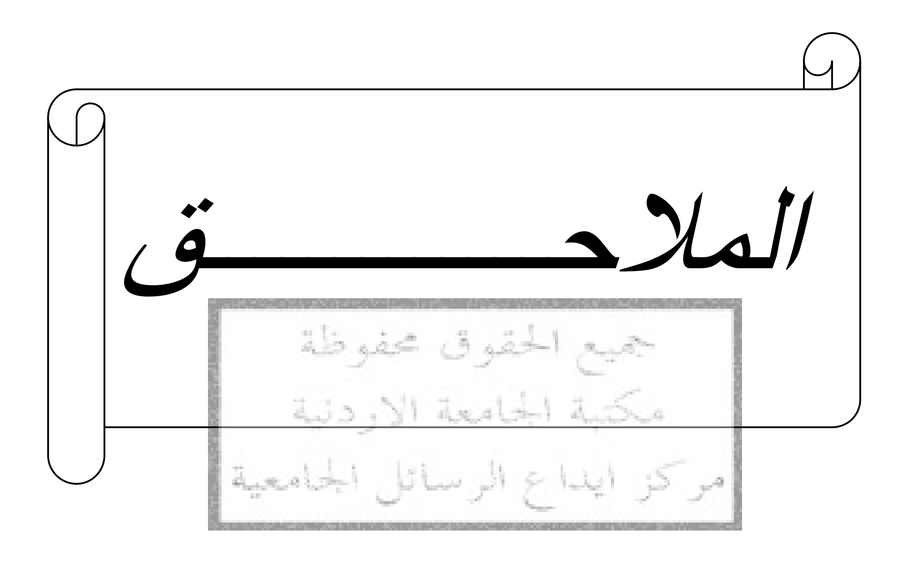
- Berger and Kampsax,(1978). **"Urban Planning Study of Sana'a, Al'Hodidah, Taiz, Ibb and Dhamar, "**Vol. I,May.

- Keetalaar, Cees, (1995). **"Trends in the Water Demand in Sana,a"**, Extended Workshop on the Future of Sana'a Water Supply, Sana'a, November.

- The Republic of Yemen, (1992). **The Technical Secretarial of the High Water Council, UNDP/DESD, "The Water Management Options in Sana'a Basin"**, Final Report, Volume IX, Jane.

- UNDP, (2000). **Human Development Report 2000**, New York.

- World Bank, (2002). **The Republic of Yemen Economic Growth** : Sources, Constraints and Potentials, Report No.21418 – YEM, Washington, May.



الملاحـــــــــق

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (١)

إستمارة خاصة بأمناء المجالس المحلية

هذه الإستمارة خاصة بمسح الخدمات الإجتماعية والإقتصادية في محافظة صنعاء ،والغرض منها التعرف على مستوى هذه الخدمات ومعالجة مشكلاتها............. وهي من متطلبات رسالة ماجستير في جغرافية التنمية ، والبيانات التي ستملأ فيها لأغراض البحث العلمي شاكرين تعاونكم سلفاً ..

يرجى التعاون بإختيار الإجابة المناسبة على الاسئلة أدناه :

إسم المديرية: -------------------------

عدد سكان المديرية			عدد العاملين		
ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع

هل يوجد فندق في المديرية؟ ١ – نعم عدد ( ) ٢– لا

هل يوجد مطعم أو مقهى سياحي في المديرية؟ ١– نعم عدد( ) ٢– لا

هل تتوفر إستراحة مجهزة لإستقبال الزوار للمديرية ١– نعم عدد ( ) ٢– لا

هل توجد مكتبات لبيع الكتب و الصحف وطبع المستندات في المديرية؟

١– نعم عدد ( ) ٢– لا

هل توجد معامل تصوير فوتوغرافي في المديرية؟ ١– نعم عدد ( ) ٢– لا

هل توجد محلات لبيع أشرطة التسجيل والفيديو؟ ١– نعم عدد ( ) ٢– لا

هل يوجد مكتب بريد في المديرية؟ ١– نعم عدد ( ) ٢– لا

هل يوجد ناد رياضي في المديرية؟ ١– نعم عدد ( ) ٢– لا

هل يوجد محل انترنت في المديرية؟ ١– نعم عدد ( ) ٢– لا

١٠.هل توجد جمعيات تعاونية في المديرية؟ ١– نعم عدد ( ) ٢– لا

١١.هل توجد جمعيات خيرية في المديرية؟ ١– نعم عدد ( ) ٢– لا

١٢.هل يوجد فرع لجمعية المرأة في المديرية؟ ١– نعم عدد ( ) ٢– لا

١٣.ماهي المشاريع التنموية الإستثمارية التي تعمل على تشغيل الأيدي العاملة في مديريتك؟

١. ....

٢. ....

٣. ....

٤. ....

١٤- ما هي أهم المشكلات التي تعيق تنفيذ تلك المشاريع من وجهة نظرك؟

١. ....

٢. ....

٣. ....

٤. ....

١٥.ما هي الحلول والمقترحات من وجهة نظرك؟

١. ....

٢. ....

٣. ....

٤. ....

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق رقم (٢)

(استبيان)

هذه الاستمارة خاصة بمسح التباين التنموي المكاني في محافظة صنعاء ،والغرض منها التعرف على الانماط التنموية في المحافظة ،وهي من متطلبات رسالة الماجستير في الجغرافيا، والبيانات التي ستملأ فيها سرية ولأغراض البحث فقط ------ شاكرين تعاونكم سلفاً.

يرجى التعاون باختيار الاجابة المناسبة على الأسئلة المرفقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

محافظة صنعاء

إسم المديرية :----------------- العزلة:-----------------

بيانات تخص رب الأسرةوافرادها:

١. **مكان الولادة:** مديرية: ------------ عزلة:-----------

٢. **العمر بالسنوات:** (   )

٣. **الحالة الاجتماعية:** ١- أعزب ٢- متزوج
٣- مطلق ٤- أرمل ٥- أخرى

٤- **المهنة الرئيسية:** (   )

٥-**مكان العمل:**

١. داخل المحافظة: حدد أي عزلة-----------
٢. خارج المحافظة حدد أي محافظة-----------

٦-**المستوى التعليمي لرب الأسرة:**

١- أمّي ٢- يقرأ ويكتب ٣- أساسي
٤- ثانوي ٥- دبلوم ٦- جامعي ٧- دراسات عليا

٧-**معدل دخل الأسرة الإجمالي في الشهر (بالريال):**

١. (١٠٠٠٠- ١٩,٩٩٩) ٢- (٢٠٠٠٠ - ٣٩,٩٩٩) ٣- (٤٠٠٠٠ فأكثر)

٨. **مصدر دخل الاسرة الرئيسي:**

١-راتب ٢- ناتج زراعي ٣- إيجارات (عقارات)
٤-استثمارات ٥- اخرى (حدد)

٩-خصائص أفراد الأسرة :

رقم الفرد	الجنس	العمر	الحالة الزواجية	العمل		المستوىالتعليمي
				نعم	لا	
١						
٢						
٣						
٤						
٥						
٦						
٧						
٨						
٩						
١٠						
١١						
١٢						
١٣						

المسكن:

١٠. مادة بناءالمسكن :

١- حجرڤ ٢- اسمنت مسلح ڤ ٣- طوب(بلك)ڤ ٤- طينڤ ٥- آجرڤ

١١. نوع الملكية: ١- ملكڤ ٢- مستأجرڤ

١٢. هل تملك بيوت أخرى؟ ١- نعمڤ ٢- لاڤ

١٣. مامساحة البيت الذي تسكنه؟ (   )م٢

١٤. في أي عام تم بناؤه؟ (   )

١٥. هل تتوفرالمرافق ا لصحية التالية داخل منزلك ؟

١ - مطبخ ١- نعم ڤ ٢- لاڤ

٢- حمام ١- نعم ڤ ٢- لاڤ

١٦. كم عدد الطوابق التي يتكون منها منزلك؟ (   )

١٧. كم عدد الغرف في المنزل؟ (   )

١٨. هل تتوافر في المنزل:
١-غسالةڤ *٢- ثلاجةڤ*
٣- غاز للطبخ ڤ ٤-غاز للخبز (تنور)ڤ
٥- تليفزيونڤ ٦-فيديوڤ
٧- راديو ومسجلڤ ٨- ستلايتڤ
٩- كمبيوترڤ ١٠- هاتف ثابتڤ
١١- هاتف سيارڤ ١٢- خط إنترنتڤ ١٣- سيارة خاصة ڤ
١٩. هل يوجد في المنزل كراج سيارة ؟ ١- نعمڤ ٢- لاڤ
٢٠. هل توجد في المنزل حديقة؟ ١- نعمڤ ٢- لاڤ
٢١. ماسبب إختيارك لمكان السكن:

١- ملكية قطعة الأرض**ڤ** ٢- قريب على الطريق الرئيسي**ڤ**
٣- قريب على مكان العمل**ڤ** ٤- قريب على المدارس**ڤ**

٥- اخرى**ڤ** حدد-----

الكهرباء:
٢٢. هل المنزل مربوط بشبكة الكهرباءالعامة؟ ١- نعمڤ ٢- لاڤ
❖ إذا كان الجواب لا ما المصدر البديل للطاقة:
١- مصباح كاز زجاجيڤ ٢- مصباح يعمل بالغازڤ ٣- مولد كهربائي منزليڤ
٤- اخرىڤ حدد -----

مياه الشرب:
٢٣. ما مصدر مياه الشرب المستخدمة؟
١- شبكة أنابيب المياه العامةڤ ٢- نبع طبيعيڤ
٣- آبارجوفيةڤ ٤- أخرىڤ حدد-------

٢٤. هل المنزل مربوط بشبكة مجاري صحية؟ ١- نعمڤ ٢- لاڤ
❖ إذا كان الجواب لا كيف تصرف المياه العادمة:
١ -حفرة إمتصاصية (بيارة)ڤ ٢- حفرة مكشوفة ڤ٣- اخرىڤ حدد-----

وسائل ووسائط النقل المتوفرة للاسرة:
٢٥ - ما وسيلة النقل الرئيسية لأفراد الأسرة؟
١- وسائط نقل عامةڤ ٢- وسائط نقل خاصة ڤ ٣- وسائط نقل خاصة بالعمل ڤ
٢٦- هل يقع منزلك على شارع أوطريق رئيسي؟ وكم يبعد عن منزلك؟
١- نعمڤ ( ) م ٢- لاڤ ( ) م

٢٧ - ما طبيعة الطريق الذي يخدم منزلك؟

١ - معبد بالاسفلتڤ ٢- ترابي وممهدڤ ٣- ترابيڤ

الخدمات الصحية

٢٨- مانوع الخدمات الصحية المتوفرة في عزلتك ،وكم تبعد عن منزلك؟

١-مستشفى حكوميڤ ( ) م ٢-- مستشفى خاصڤ ( ) م ٣-مستوصفڤ ( ) م

٤- عيادة طبيب خاصةڤ ( ) م ٥- عيادة أسنان خاصةڤ ( ) م ٦- صيدليةڤ( ) م

٢٩ - كيف تقيم مستوى الخدمة الصحية التي تقدم لك في مديريتك؟

١-ممتازةڤ ٢-- جيدة جدا ڤ ٣--جيدةڤ ٤- مقبولةڤ

الخدمات التعليمية:

٣٠- هل تتوفرالخدمات التعليمية التالية في مديريتك ؟وكم تبعد عن منزلك؟

١- روضة أطفال ڤ ( ) م ٢-مدرسة أساسيةڤ ()م

٣١ - هل توجد مراكز محو امية في المديرية؟ ١- نعمڤ ٢- لاڤ

إستعمالات الأراضي:

الحيازة الزراعية للموسم الزراعي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م

٣٢- نوع الحيازة:

١- مملوكةڤ ٢-مستأجرة ڤ ٣- بوضع اليد ڤ

٣٣ - مساحة الحيازة الزراعية الكلية بالمتر ( ) م٢

٣٤- المساحة المستغلة زراعياً من الحيازة ( ) م٢

٣٥- ماهي المستلزمات التي تحتاج اليها حيازتك الزراعية لتحسين الانتاج فيها:

١ - تسوية ڤ ٢- مياه جوفية ڤ ٣- إضافة أسمدة كيماوية ڤ

٤- إضافة أسمدة عضويةڤ ٥- توفير أكثر لمياه الريُ ڤ ٦- عمالة مدربة ڤ

٧ - تسويق مناسب ڤ

٣٦-مصادر تمويل المشاريع في الحيازة الزراعية :

١- مصادر ذاتية من الأسرة ڤ ٢- البنوك التجارية في المنطقة ڤ ٣- الوسطاء ڤ

٤- بنك التسليف الزراعي ڤ ٥- مصادر أخرى ڤ

حدد-----------------------------------

٣٧- المحاصيل المنتجة في الحيازة الزراعية:

١- الحبوب ڤ ٢- أشجار مثمرة ڤ ٣- خضار ڤ

٣٨- الآلات المستخدمة:

١- تراكتور كبير ف ٢- تراكتور صغير ف محراث حيواني ف ٤- حصادة ف

٣٩- المشكلات الزراعية:

اختر المشكلات التي تعاني منها فيمايلي:

١- الإنتاجية المنخفضة للمحاصيل الزراعية ف

٢-عدم توفر مياه الريُ الكافية للزراعة ف

٣-إرتفاع كلفة ألأسمدة والعلاجات الزراعية ف

٤-إرتفاع كلفة اليد العاملة الزراعي ف

٥-إرتفاع كلفة البذور والتقاوي ف

٦-إرتفاع كلفة النقل للأسواق ف

٧-إرتفاع كلفة الحصاد والقطف ف

٨-إنخفاض أسعار المنتجات ف

٩-عدم توفر أسواق كافية لتسويق الإنتاج الزراعي ف

١٠-منافسة المنتجات الزراعية الخارجية في السوق المحلية اليمنية ف

١١-إنتشار ألأمراض والآفات الزراعية**ف** ف

١٢-التوسع العمراني على حساب الأرض الزراعية ف

١٣-فقر التربة وتدني خصوبتها وتلوثها ف

١٤-قلة رأس المال المتوفر لديك للإستثمار الزراعي ف

١٥-تقلبات الظروف الجوية ف

١٦--الإنشغال بأعمال أخرى تلهي عن الزراعة ف

١٧-عدم الأخذ بأساليب الإنتاج الحديثة ف

٤٠- ماالإستخدام الحالي للأرض المقام عليها المسكن؟

١- زراعي ف ٢-صناعيف

٣-سكني ف ٤-تجاريف

٤١- ماهي المشكلات التي تعاني منها منطقتك من وجهة نظرك؟

....

....

....

٤٢- ما هي الحلول والمقترحات من وجهة نظرك؟

....

....

....

The Spatial Development Variance in Sana'a Governorate

by
Nabilah Al-Sanini

Supervisor
Prof. Dr. Hassan Abdul Qader Saleh

Abstract

This study aims at clarify the inputs of development in Sana'a Governorate to determine the patterns of spatial development and to classify its units. According to the prevailing dimensions 24 variables have been chosen and two analysis types have been used, namely; the factor analysis and the cluster analysis. The factor analysis produced 4 main factors over which the study variables centered namely. The high services factor which interpreted (41.6%) of the dispersion in the information matrix with a distinguished value of (9.9%).

The second factor of the medium services, interpreted for (14.3%) of the total dispersion of information matrix with a distinguished value of (3.4%).

The third factor of limited services interpreted (9.1%) of the total diffusion of information matrix with a distinguished value (2.1%). The fourth factor of less services interpreted (7.4%) of the total diffusion information matrix with a distinguished (1.8%). The factors totaled (72.4%) assisted the determined of the development dimensions prevailing in the area, while the cluster analysis produced three different types through classifying the study area into groups of different developmental levels as follows:

First type: Semi-developed unit include the following areas: bani Harith, Al Thawra, AL Sabien, Shaoub, Al Wihda, Al Safia, Old Sana, Azal, Maeen, Al Thareer.

The second type: Developing unit includes the following areas: Al-Jabeen, Safan, Manakha, Hamadan, Bani Hashish, al Salafiah, Kasma, Al Jafariyyah, External Hiema, Al Tayyal, Arhab, Kholan, Bilad Al Ta'am. The third type includes the locality of Bani Matar only.

Through these two of the research, we identifies the problems that the study area suffers from namely, differentiation in the extent of service availability and its levels, and remarkable lack of infrastructure services such as roads, water, electricity, sewerage systems and telephone facilities.

The study findings also revealed as well the existence of agriculture problems represented in the shortage of irrigation water, agricultural pests and agricultural marketing, low support to agricultural corporation, in addition to the suffering of the industrial sector from limited funds and low investment in the industrial projects.

Accordingly, the research recommend the following:

(1) Provide the necessary services to the spatial units of study area and distribute them opriuolly plus providing projects that generate job opportunities in the rural areas by implementing integrated program of sustainable development.

(2) Support the traditional hard crafts and sponsoring them.

(3) Activate the role of city planning and implementing aids to established provide all basic services opriuolly.